

مجلة جامعة البعث

سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية



مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 45 . العدد 5

1444 هـ - 2023 م

الأستاذ الدكتور عبد الباسط الخطيب

رئيس جامعة البعث

المدير المسؤول عن المجلة

رئيس هيئة التحرير	أ. د. محمود حديد
رئيس التحرير	أ. د. هائل الطالب

مديرة مكتب مجلة جامعة البعث
بشرى مصطفى

عضو هيئة التحرير	د. محمد هلال
عضو هيئة التحرير	د. فهد شريباتي
عضو هيئة التحرير	د. معن سلامة
عضو هيئة التحرير	د. جمال العلي
عضو هيئة التحرير	د. عباد كاسوحة
عضو هيئة التحرير	د. محمود عامر
عضو هيئة التحرير	د. أحمد الحسن
عضو هيئة التحرير	د. سونيا عطية
عضو هيئة التحرير	د. ريم ديب
عضو هيئة التحرير	د. حسن مشرقي
عضو هيئة التحرير	د. هيثم حسن
عضو هيئة التحرير	د. نزار عبشي

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها

الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة البعث

سورية . حمص . جامعة البعث . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : 2138071 31 963 ++

. موقع الإنترنت : www.albaath-univ.edu.sy

البريد الإلكتروني : magazine@albaath-univ.edu.sy

ISSN: 1022-467X

شروط النشر في مجلة جامعة البعث

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة) + CD / word من البحث منسق حسب شروط المجلة.
 - طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
 - إذا كان الباحث طالب دراسات عليا:
يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقة على النشر في المجلة.
 - إذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:
يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.
 - إذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :
يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.
 - إذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :
يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث ، وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.
 - يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):
عنوان البحث .. ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).
- 1- مقدمة
 - 2- هدف البحث
 - 3- مواد وطرق البحث
 - 4- النتائج ومناقشتها .
 - 5- الاستنتاجات والتوصيات .
 - 6- المراجع.

- يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (الآداب - الاقتصاد - التربية - الحقوق - السياحة - التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):
- عنوان البحث .. ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).
- 1. مقدمة.
- 2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
- 3. أهداف البحث و أسئلته.
- 4. فرضيات البحث و حدوده.
- 5. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
- 6. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
- 7. منهج البحث و إجراءاته.
- 8. عرض البحث و المناقشة والتحليل
- 9. نتائج البحث.
- 10. مقترحات البحث إن وجدت.
- 11. قائمة المصادر والمراجع.
- 7- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:
 - أ- قياس الورق 25×17.5 B5.
 - ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 - يمين 2.5- يسار 2.5 سم
 - ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8
 - ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20
- . كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي . العناوين الفرعية Simplified Arabic قياس 13 عريض.
- ج . يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.
- 8- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.
- 9- تقديم أي بحث للنشر في المجلة يدل ضمناً على عدم نشره في أي مكان آخر، وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.
- 10- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة

11- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام وورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:

آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة . الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة . سنة النشر . وتتبعها معترضة (-) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة . دار النشر وتتبعها فاصلة . الطبعة (ثانية . ثالثة) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة . وفيما يلي مثال على ذلك:

-MAVRODEANUS, R1986- Flame Spectroscopy. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

. بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة، اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة . المجلد والعدد (كتابة مختزلة) وبعدها فاصلة . أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة . مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases Clinical Psychiatry News , Vol. 4. 20 – 60

ج . إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و التقيد

بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: (المراجع In Arabic)

رسوم النشر في مجلة جامعة البعث

1. دفع رسم نشر (20000) ل.س عشرون ألف ليرة سورية عن كل بحث لكل باحث يريد نشره في مجلة جامعة البعث.
2. دفع رسم نشر (50000) ل.س خمسون ألف ليرة سورية عن كل بحث للباحثين من الجامعة الخاصة والافتراضية .
3. دفع رسم نشر (200) مننأ دولار أمريكي فقط للباحثين من خارج القطر العربي السوري .
4. دفع مبلغ (3000) ل.س ثلاثة آلاف ليرة سورية رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين.

المحتوى

الصفحة	اسم الباحث	اسم البحث
36-11	صبا قبرصلي د. رولا اسماعيل د. رامي لايقة	اثر الائتمان المصرفي القطاعي في حجم الاستثمار خلال فترة الحرب في سورية
58-37	صبا قبرصلي د. رولا اسماعيل د. رامي لايقة	دراسة العلاقة بين مكونات الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية ومؤشرات الاقتصاد الكلي في سورية
76-59	حيدر ونوس	أثر التركيز والحصة السوقية في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)
114-77	غيث إبراهيم أحمد	أثر موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر على قوتها التنبؤية بالأرباح المستقبلية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)
142-115	ريان نظير زهره	القيادة الريادية وعلاقتها ببناء رأس المال البشري (دراسة ميدانية على المشاريع الصغيرة المتوسطة في محافظة طرطوس)

اثر الائتمان المصرفي القطاعي في حجم الاستثمار

خلال فترة الحرب في سورية

طالب الدراسات العليا: صبا قبرصلي¹

كلية: الاقتصاد - جامعة: تشرين

الدكتورة المشرفة: رولا غازي اسماعيل+ د. رامي كاسر لايقة²

الملخص

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية التمويل المصرفي في الاقتصاد، وقياس مدى مساهمة الائتمان المصرفي حسب القطاع في حجم الاستثمار في مرحلة الحرب ومرحلة إعادة الإعمار.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم دراسة السلاسل الزمنية التي استخرجت من المجموعات الإحصائية للأعوام 2011-2020.

ومن أهم النتائج: يوجد اثر معنوي للائتمان المصرفي القطاعي في حجم الاستثمار بقوة تفسيرية 89%، ويتبين من النموذج المستخرج بانه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للائتمان المصرفي الزراعي والخدمي في حجم الاستثمار، وجود اثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للائتمان الصناعي في حجم الاستثمار وهو المؤشر الأعلى تأثيراً، وجود اثر سلبي ذو دلالة إحصائية للائتمان التجاري في حجم الاستثمار.

الكلمات مفتاحية: الائتمان المصرفي حسب القطاع، حجم الاستثمار العام، التحليل المتعدد المتغيرات.

¹دراسات عليا (دكتوراه)- قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - سورية

²كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - سورية.

The Effect of Sectorial Bank Credit on The Volume of Investment During The War on Syria

Abstract

The research aims to shed light on the importance of bank finance in the economy, and to measure the extent of the contribution of bank credit by sector to the volume of investment in the war and reconstruction phases.

The research depends on the descriptive analytical method, where the time series that were extracted from the statistical groups for the years 2011-2020 were studied.

Among the most important results: There is a significant effect of sectorial banking credit on the volume of investment, with an explanatory power of 89%. The most influential indicator is that there is a negative, statistically significant effect of commercial credit on investment volume.

Key words: Bank credit by sector, investment, multivariate analysis.

– المقدمة:

إن المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية في رأي الكثير من الاقتصاديين هي انخفاض حجم الاستثمارات فيها، لهذا فإن نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار وبالمستوى الملائم لمعدل نمو السكان للقضاء على العقبات الكامنة فيها، والتي تعوق انطلاقها في مسار النمو الذاتي، وإن ضآلة معدلات الادخار بالدول النامية تعد عتبة أساسية أمام زيادة معدلات التنمية الاقتصادية وخاصة عن طريق المصارف إذ تعتبر مكان تجمع المدخرات، الأمر الذي يدعو هذه الدول إلى الاعتماد على رفع مستوى الاستثمار لتحقيق التنمية الاقتصادية المتزايدة والمستمرة عن طريق تأمين التمويل اللازم لها.

ومن هذا المنطلق هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مكونات الائتمان المصرفي من ناحية القطاعات الممولة وسبل التمويل للمشاريع والمشكلات المرتبطة به ، وتحديد اثر أي من المكونات هو الذي يساهم بشكل فعلي في دعم التنمية الاقتصادية المتمثل حجم الاستثمار في سورية وكشف المدى الذي يمكن أن يسهم ذلك في الدعم المالي والتمويلي لعملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال دراسة أثر الائتمان المصرفي القطاعي في حجم الاستثمار .

– الدراسات السابقة:

• الدراسات العربية:

الدراسة الأولى: لينا الأغا (2019) الخيارات المتاحة لتمويل إعادة الإعمار في سورية ، رسالة ماجستير جامعة دمشق - سورية.

هدفت الدراسة :

تقييم دور السياسات المالية والنقدية وسياسة الانفتاح على العمق المالي في الاقتصاد السوري

التعرف على الوضع الراهن للنظام المالي في سورية ومدى إمكانية مساهمته في تمويل إعادة الأعمار

المساهمة في وضع رؤية لتمويل استراتيجية إعادة الأعمار الشاملة في سورية

مناهج الدراسة:

المنهج المتبع هو الوصفي التاريخي في الفصل الأول، والمنهج التحليلي الاستنباطي في الفصل الثاني

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

ان الاقتصاد الكلي في سورية غير قادر على تمويل ما دمرته سنوات الأزمة في بلد نامي وانه لا يبد من البحث عن مصادر تمويل خارجية إلى جانب مصادر التمويل المحلية التي تحتاج إلى إعادة هيكلة تتناسب مع المتطلبات المرورية، التي تتيح استخدام مختلف أدوات السياسة النقدية والمالية وغيرها من الأدوات بطريقة حكيمة وسليمة من قبل الحكومة وكل هذا يحتاج إلى شرط أساسي وهو تحقيق الأمن والاستقرار واتخاذ إجراءات تدعم التحرير المالي والانفتاح على الأسواق العالمية وجذب المستثمرين.

الدراسة الثانية سعاد دحاوي. (2014). دور القروض في تفعيل الاستثمارات دراسة تطبيقية لبنك القرض الشعبي الجزائري. الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

يهدف البحث إلى رصد التمويل المتاح للبنوك تقديمه على شكل قروض للمشاريع الاستثمارية وكيف يساهم في نجاح هذه المشاريع، وكذلك التعرف على مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية وتقييمها إضافة إلى الدعم المعرفي في مجال التسيير البنكي وكسب الخبرة في الميدان العلمي والعملية، ودراسة كيف تساهم القروض البنكية في تفعيل الاستثمارات.

ومن أهم النتائج:

إن القروض تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني، إذ أنها تقوم بدور فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة عن طريق استثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية ذات عوائد مرتفعة، ويبرز دور المصرف في دعم الاستثمارات من خلال:

- الاستفادة من السيولة الزائدة المحصل عليها من القروض في تمويل الصناعة والزراعة واستغلال الأموال في الإنتاج و التوزيع الذي يؤدي بالزيادة في إنتاجية رأس المال وخلق قيمة مضافة.

- تحويل المبالغ المكتنزة إلى ادخارات تساهم في عرض رأس المال وبالتالي فتح أبواب الاقتراض وإفادة كل المجموعات الاقتصادية والاجتماعية.
- القضاء على البطالة واستغلال الموارد البشرية الكفوة وذلك بإعطائها الفرص الكفيلة بتجسيد طموحاتها على أرض الواقع، مما ينوع الاستثمار و يفعله.

الدراسات الأجنبية:

- Masrick Hasan, (2016), **Role of Investment Banking in the Economic Development of Bangladesh**, Jagannath University, Bangladesh.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مساهمات التوظيفات المصرفية في الاقتصاد مع التركيز بشكل خاص على اقتصاد بنغلادش، وتهدف أيضاً إلى دراسة العامل الرئيسي للنمو الاقتصادي للبلد وكيفية ارتباطه بالاستثمار على نحو أدق بالأنشطة المصرفية الاستثمارية المتعلقة بالنمو، وتناقش أيضاً الارتباط بين التوظيفات المصرفية والنتائج المحلي الإجمالي وسوق رأس المال وإدارة المخاطر وغيرها من المتغيرات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي وكيفية تأثير المصارف الاستثمارية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أهم النتائج:

- أن بنغلادش تحتاج إلى دفع في عملية التنمية الاقتصادية لها، وتعزيز جهازها التنموي الذي يستهدف قطاعات اقتصادية، لأن هذا الدعم من القطاعين العام والخاص أمر لا بد منه.
- الخدمات المصرفية الاستثمارية هي واحدة من أهم الأجهزة في الهيكل المالي للبلدان وتلعب دوراً حاسماً في تنمية بلد ما في هذا العالم الرأسمالي، وتعتمد تنمية الدول على مقدار الاستثمار الذي تنشئه لتطوير اقتصادها، كما أن التنمية الاقتصادية في بنغلاديش تعتمد إلى حد كبير على ذلك.
- أن بنغلاديش بلد نام وترغب في أن تكون دولة متوسطة الدخل في غضون عام 2021 فذلك هي بحاجة إلى دعم كبير من الخدمات المصرفية الاستثمارية ونتج ذلك من خلال

تحليل أدوار الخدمات المصرفية الاستثمارية في التنمية الاقتصادية في بنغلادش بسبب تأثيرها على خلق فرص العمل، وصناعة سوق رأس المال، وزيادة رأس المال على المدى القصير والطويل الأجل للصناعة وكذلك تعزيز القطاع التجاري، ونمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال خلق الاستثمار، ويعرض كل هذا الأثر بأدلة تجريبية.

- Lankauskienė & Tvarona vičienė. (2013). Economic Sector Performance And Growth: Contemporary Approaches In The Context Of Sustainable Development.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور القطاعات الاقتصادية من الناحية الاقتصادية في عملية النمو في ليتوانيا مما جعل هناك ضرورة حتمية لتحليل التجارب الدولية الأخرى. من أجل توفير تغطية متعمقة للتصورات المعاصرة المحتملة للقطاعات الاقتصادية وعلاقات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة هيكل اقتصاد البلد؛ وتحديد أداء القطاعات الاقتصادية التي تستهدف النمو الاقتصادي؛ وأداء القطاعات الاقتصادية المستهدفة

ومن اهم النتائج : إن هيكل اقتصاد بلد ما هو العامل الرئيسي الذي يميز البلدان الناجحة عن البلدان غير الناجحة وهو ذو أهمية حيوية للنمو الاقتصادي، فأداء القطاع الاقتصادي بمدخلاته الذي يستهدف النمو الاقتصادي للبلد يؤثر في سياق التنمية المستدامة وكلما كان مرتفعاً ساهم في تمكين التنمية، وإن أي تطور في القطاعات الاقتصادية يحدث تغيراً هيكلياً في اقتصاد البلد ومستوى التنمية فيه

- مشكلة البحث:

يعد حجم الاستثمار أحد أهم المؤشرات التي تحدد مرحلة التطور الاقتصادي التي تمر بها البلد، وغالباً يستخدم للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي الذي وصلت إليها الدولة من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، وإن ضعف حجم الاستثمار وضعف البيئية الهيكلية والاقتصادية للدول النامية قد تعيق انتقالها إلى مرحلة الدول المتطورة، نظراً لدور حجم تمويل النشاط الاقتصادي، و أسلوب دعم عملية التنمية الاقتصادية وخاصة في مرحلة الحروب أو ما بعدها، فإن البحث في أسلوب تمويل الفعاليات الاقتصادية وخاصة عبر المصارف يعتبر أمراً بالغ الأهمية على اعتبار أنها

احد اهم المؤسسات المالية في النظام المالي التي تواجه مخاطر عالية خلال الحرب وخاصة في سورية، ومنه يجب قياس مدى مساهمة الائتمان المصرفي الموجه نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة في حجم الاستثمار ، الذي يسهم في تطوير الاقتصاد الوطني ويعزز جهود التنمية، ويمكن ان ترد المشكلة في التساؤل الرئيس التالي:

- ماهو أثر الائتمان المصرفي القطاعي في حجم الاستثمار خلال مرحلة الحرب في سورية ؟

- أهمية وأهداف البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال دراسة الائتمان المصرفي حسب القطاع في سورية واثره في حجم الاستثمار، وتتجسد أهداف البحث في النقاط التالية:

1. تسليط الضوء على أهمية التمويل المصرفي في الاقتصاد .
2. قياس مدى مساهمة الائتمان المصرفي حسب القطاع في حجم الاستثمار في مرحلة الحرب ومرحلة إعادة الإعمار .

- مؤشرات البحث.

يعتمد هذا البحث على التحليل متعدد المتغيرات وهو الانحدار المتعدد حيث سوف نسعى إلى قياس أثر الائتمان المصرفي حسب القطاع في حجم الاستثمار في سورية خلال مرحلة الحرب، وبالتالي تصبح لدينا القدرة على التنبؤ بمدى مساهمة مكونات الائتمان المصرفي في حجم الاستثمار، من خلال إيجاد النموذج الخاص.

الجدول (1) المؤشرات الخاصة بالانحدار المتعدد	
المتغير التابع	الائتمان المصرفي حسب القطاع
<ul style="list-style-type: none"> • حجم الاستثمار . 	<ul style="list-style-type: none"> • الائتمان المصرفي الزراعي. • الائتمان المصرفي الصناعي. • الائتمان المصرفي التجاري. • الائتمان المصرفي الخدمي.

- منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم دراسة السلاسل الزمنية التي استخرجت من المجموعات الإحصائية للأعوام 2011-2020، وتم استخدام برنامج SPSS في استخراج النتائج.

- فرضيات البحث:

يعتمد البحث على اختبار فرضية الدراسة التي تمت صياغتها على أساس مشكلة الدراسة وأسئلتها، وهي على الشكل التالي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للائتمان المصرفي حسب القطاع في حجم الاستثمار في مرحلة الحرب ومرحلة إعادة الإعمار في سورية.

أولاً: الإطار النظري للبحث:

• وظائف الائتمان المصرفي:

تعتبر التسهيلات الائتمانية بمثابة العمود الفقري للنشاطات الاقتصادية المختلفة، حيث تعمل على إشباع الاحتياجات التمويلية للمشاريع الاقتصادية المختلفة في المجالات المتعددة، والحاجات التمويلية للأفراد.

كما تساهم في نمو وازدهار وكفاءة الاقتصاد الوطني، وتمثل الجانب الأكبر في استخدامات الأموال وتعتبر المصدر الأول لأرباح المؤسسات المصرفية حيث تساهم هذه التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف بأكثر من 78 % من عائداتها، ولكون العلاقة بين العائد والمخاطرة تمثل إحدى حقائق العمل المصرفي فإن التسهيلات الائتمانية تتضمن قدرًا من المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها المصارف (Ehimare, 2012).

تتفاوت التسهيلات من حيث سعر الفائدة المتعاقد عليه فهي إما أن تكون ذات أسعار ثابتة أو فائدة متغيرة "معومة" تعود أهمية هذا التقسيم من احتمال التفاوت في هاتين الخاصيتين بين المصادر والاستخدامات (الشماع، 2002).

وإن التطورات التكنولوجية والاقتصادية ونمو مؤسسات الجهاز المصرفي واتساع الأسواق النقدية والمالية أعطت الائتمان المصرفي أهمية كبيرة وذلك من خلال إمكانية تجميع الموارد المالية وتعبئتها، باتجاه الأنشطة الاقتصادية بهدف الوصول إلى أعلى حالة تشغيل ممكنة في الاقتصاد إلا أن هذه ليست الوظيفة الوحيدة للائتمان المصرفي إذ أن له وظائف عديدة تبرز من خلال (الدوري و السامرائي، 2013) :

1- **وظيفة تمويل الإنتاج:** تستوجب احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث توفير قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال، كما أن السمة الأساسية للإنتاج الحديث هي التركيز والتركز لمحاولة الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، ويتضمن تركيز رؤوس الأموال بازدياد حجم كل المشروعات نتيجة زيادة الاستثمارات الجديدة، بينما يقتصر التركيز على ازدياد حجم بعض المشروعات على حساب غيرها وفي كلتا الحالتين يساعد على حصول المشروعات على القروض (بونس و مبارك ، 2003).
فالمشاريع الزراعية والصناعية والخدمية الكبيرة منها والصغيرة والقائمة والحديثة التكوين بحاجة دائمة إلى موارد مالية تفوق إمكانياتها الذاتية، فلا بد أن تطلب الائتمان، وهنا يأتي دور مؤسسات الإقراض المتخصصة في توفير الائتمان المتعدد الأغراض بحسب طبيعة كل نشاط والفترة التي تحتاجها هذه الأنشطة لإنجاز أعمالها، فالائتمان يسهم في توفير الفرص الاستثمارية لزيادة الإنتاج وتوسيعه (الزبيدي، 2002).

2- **وظيفة تمويل الاستهلاك:** المقصود بوظيفة تمويل الاستهلاك حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية في الوقت الحالي بدفع أجل لأثمانها، مما يساعد الأفراد على توزيع إنفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن، كذلك تساعد القروض على تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، ومن ثم يساهم في زيادة رقعة السوق، وزيادة الإنتاج والاستثمار (Ghirmay, 2006) .

3- **وظيفة تسوية المبادلات:** إن قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذم تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقد، أو كمية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة الأهمية النسبية لنقود الودائع (الودائع الجارية) من إجمالي مكونات عرض النقد يعني

استخدام القروض بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة، أي أن القروض تساعد في استحداث قدر من وسائل الدفع، إلى جانب النقود القانونية، يتناسب حجماً ونوعاً مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع (Akinwande, Dikko, & Samson, 2015).

ومما سبق نجد أن آثار الوظائف الأساسية المذكورة للائتمان المصرفية تنعكس بصورة واضحة على النشاط الاقتصادي عامة، وعلى بقية المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الوطني خاصة، وفي مقدمة هذه المتغيرات الدخل القومي والإنتاج، والاستثمار والاستهلاك والادخار، بالإضافة إلى ذلك فإنها توسع من دائرة التراكم الرأسمالي من خلال توجيه المدخرات نحو توسيع الإنتاج (Spiegel & Benhabib, 2000). ينظر للائتمان المصرفي من زاويتين كل منهما لها أهميتها، فمن الزاوية الأولى ينظر للائتمان من وجهة نظر المصرف، ومن الزاوية الثانية، ينظر لدور الائتمان وأثره على الاقتصاد الوطني، فمن وجهة نظر المصرف: يرتبط الائتمان بالاستثمار الذي من خلاله يستطيع المصرف التجاري ضمان استمرارية النمو، وضمان تحقيق الأرباح والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ويتم ذلك كون الائتمان المصرفي هو شكل من أشكال الاستثمار في أصول المصرف المهمة حيث يتحقق الجزء الأكبر من العوائد. أما على مستوى الاقتصاد الوطني فالائتمان نشاط بالغ الأهمية وله تأثير كبير، وعليه يتوقف نمو الاقتصاد، وارتقاء لهذا يعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ولكن من جانب آخر يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كبيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه (الزبيدي، 2002).

• اعتبارات منح الائتمان:

عندما يفحص المختصون في المصرف طلبات القروض والتسهيلات الائتمانية يدخل في اعتبارهم عناصر متعددة لها علاقة مباشرة بالطلبات قيد البحث، وعلى أساس أن هذه الاعتبارات يمكن النظر إليها كمبادئ أساسية لمنح الائتمان، يصدر بعد أخذها في الحسبان قرار الموافقة أو بالرفض للطلبات المقدمة، أي تتبع المصارف سياسات خاصة

بمنح الائتمان من حيث كميتها، نوعها والقطاعات الاقتصادية التي ستقوم بتمويلها، لأن منح الائتمان يعد المحدد الرئيس لنجاح المصرف، ولأرباحه، ولنموه، واستقراره (جبر، 2008).

ويتأثر منح الائتمان بعوامل متعددة منها:

1- **السيولة:** على المصرف أن يكون قادراً باستمرار على مقابلة التزاماته تجاه العملاء أصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافية، مما يترتب على ذلك قيام المصرف باستخدام قدر من موارده في أصول تتمتع بقدر كاف من السيولة، وما يتيح له إمكانية استرداد قيمتها بسرعة من دون تحقيق خسارة تذكر عند الحاجة إلى نقود سائلة لمواجهة طلبات السحب أو إجراء الحوالات المصرفية بين القطاعات المختلفة، ومن ثم يعمل المصرف على توفير الأمان الكافي حين استخدام أمواله، أي توفير قدر كافٍ من النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة الموازنة بين هدفي الربحية والسيولة (عبد الرحيم و جابر، 2008).

2- **الأمان:** ويشير إلى ضرورة حرص المصرف على عودة الأموال المقرضة، ويعود السبب في ذلك إلى أن معظم الأموال هي ليست ملكاً للمصرف، وإنما هي أموال مملوكة للغير (المودعين)، ويعمل المصرف لتحقيق هذا المبدأ إلى التأكد من مقدرة المقترض على السداد، وتحديد حجم المخاطرة المرافقة لعملية الإقراض.

ويعني ذلك اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك (الأنصاري، 1999).

3- الربحية: تتناسب درجة سيولة الأصل تناسباً عكسياً مع ربحية هذا الأصل ومخاطر الاحتفاظ به، فكلما ارتفعت سيولة الأصل قلت ربحيته، أو قدرته على تحقيق الأرباح وقلت المخاطر التي تترتب على الاحتفاظ به.

والعكس بالعكس، فالنقدية التي يحتفظ بها المصرف في خزينته، أو لدى المصرف المركزي هي أصول سائلة بطبيعتها، ولكنها في الوقت نفسه أصول غير منتجة لا تدر ربحاً على الرغم من أنها أكثر أوجه الاستخدام أماناً، أما القروض القصيرة الأجل فهي لا تتمتع بنفس القدر السابق من السيولة، ولكنها تحقق عائداً مقبولاً للمصرف. وعليه فإن منح القروض يواجه بأنه في الوقت الذي ينبغي على المصرف أن يحتفظ بالأموال اللازمة لمقابلة التزاماته تجاه عملائه، فإن عليه أن يعمل على تحقيق قدر معقول من الربح (عبد الرحيم و جابر، 2008).

4- التنوع (الانتشار): تعمل أغلب المصارف وهي تقوم بمنح القروض، على أن تشمل هذه القروض مختلف القطاعات الاقتصادية للدولة، ويمكننا القول: إن الانتشار الواسع للتسهيلات الائتمانية سوف يؤدي إلى تقليل المخاطر من خلال تنوعها، وتوزيعها على الشرائح الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية، ويضمن للمصرف الحصول على حصة سوقية أكبر مقارنة مع بقية المصارف المنافسة له في القطاع المصرفي.

5- القيود القانونية وتوجيهات المصرف المركزي: إذ يقوم المصرف المركزي عادة بإصدار القواعد الاسترشادية، أو الضوابط الائتمانية بهدف تحقيق الرقابة على المصارف العامة في الدولة، ووضع قواعد إلزامية أيضاً من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان، مثل قواعد التركزات الائتمانية، والتعليمات الخاصة بتصنيفات الديون، وتكوين المخصصات لمقابلة الديون المعدومة والمشكوك بتحصيلها وتجنب الفوائد غير المحصلة وعدم إدراجها ضمن الإيرادات (السييس، 2004).

6- سياسة الإدارة: هي الخاصة بتحديد أنواع التسهيلات، كميتها، ومجالات التسليف، والنفيوض بمنح التسهيلات وسياسات في التسعير، والتشدد أو عدمه في الحصول على ضمانات، والكوادر الإدارية المتوفرة لدى المصرف في دائرة التسهيلات (جبر، 2008).

7- **الدورات التجارية:** تشير الدورة التجارية إلى انتقال النشاط الاقتصادي من فترة انتعاش إلى فترة كساد، وبالتالي تغير المصارف سياستها الإقراضية خلال الدورة التجارية ففي فترة الانتعاش (الرخاء) نجدها تتوسع في منح القروض لوجود الحاجة إليه من جهة المقترضين، ولتفاؤل الجميع في ارتفاع أكبر وأرباح أكثر، فكلما زاد النشاط ازدادت تبعاً له الحاجة إلى القروض المصرفية لتمويل النشاط المتزايد ولمقابلة ارتفاع الأسعار المتواصلة الذي يظهر بشكل واضح، وتتنافس المصارف في هذا المجال على منح القروض، أما في فترة الكساد إذ نقل الحاجة إلى القروض بشكل واضح، لذا، نجد لدى المصارف موارد مالية كبيرة غير مستخدمة (مستغلة) ولا تحقق منها أي ربح خلال هذه الفترة، ثم يزداد الطلب على القروض تدريجياً، حتى تصل إلى فترة التوسع إلى نهايتها المفاجئة، وتكرر الدورة من جديد.

• تطور القطاع المصرفي في سورية:

نستقري من القرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي والأحوال الاقتصادية التي مرت بسورية بان السياسة المصرفية قد مرت بعدة مراحل، وهي:

– مرحلة نمو القطاع المصرفي السوري حتى عام 2010

هدفت السياسات المصرفية في هذه المرحلة إلى تطوير العمل المصرفي وزيادة الوعي المصرفي والتحول من الادخار السالب إلى الاستثمار في المصارف من خلال الإيداع، فيما يلي أهم المؤشرات والمحتويات التي تم تنفيذها خلال فترة السياسة التنموية:

1) تنمية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية

1. إعادة النظر في الهياكل الحالية للنظام المصرفي ومؤسساته لإيجاد كيانات مصرفية كبيرة مقتدرة وأكثر كفاءة لمواجهة التطورات المتسارعة في الصناعة المصرفية والنظام المالي والنقدي العالمي، وذلك عن طريق زيادة معتبرة في رؤوس أموال المصارف والسماح بافتتاح مصارف خاصة.
2. مراجعة القوانين التي تحكم العمل المصرفي كقانون النقد والتسليف وقانون تنظيم العمل المصرفي وقانون التعامل بالنقد الأجنبي ولائحة النقد الأجنبي ولائحة الجزاءات الإدارية والمالية للمخالفات المصرفية.

3. المرونة في السياسة المصرفية والعمل على تطور القطاع مع متطلبات الاقتصاد.
4. مراجعة أسس السلامة الأمنية للمصارف بغرض توفير مزيد من الحماية لها ولأصولها بما في ذلك النقود المتحركة ما بين الفروع من خلال التعاقد مع شركات الحماية الأمنية وذلك بالتنسيق مع مفوضية المصارف والجهات الأمنية المسؤولة.

(2) تأصيل العمل المصرفي وتفعيله

إن عملية التأصيل وزيادة فاعلية النشاط المصرفي والمالي عموماً وآثاره على الاقتصاد تتطلب سياسة مصرفية مرنة تعتمد مبدأ الجودة في العمل والدراسة الشاملة لجميع التحديات والفرص للوصول إلى النتيجة المرجوة فلذلك كان يجب ان تضع السياسة المصرفية خطط تتصف بالاستمرارية والشمولية ووضوح الهدف، وينبغي أن تكون محل الرعاية والعناية والنفاد والمتابعة لدي كل المؤسسات وعند كل العاملين في المؤسسة الواحدة. عليه عنت السياسة الشاملة بالتركيز علي ما يلي:

(3) تنظيم سوق النقد الأجنبي

سعيًا لإعادة تنظيم سوق النقد الأجنبي بهدف إزالة التشوهات وخلق سوق موحدة سيتم الآتي:

1. استكمال بناء سوق النقد الأجنبي الموحد بإزالة التشوهات المتبقية وتحرير المعاملات وفق متطلبات العرض والطلب بما في ذلك سعر الصرف وحركة وحيازة النقد الأجنبي.
2. العمل على بناء احتياطات للبنك المركزي للمساعدة في استقرار سعر الصرف واستحداث آليات لذلك.
3. تنظيم استخدامات موارد النقد الأجنبي بالمصارف بهدف الحفاظ علي موقف متوازن بالنقد الأجنبي لضمان السلامة المالية.

● السياسة المصرفية خلال الأزمة السورية

تستند سياسات المصرف المركزي في مرحلة الأزمة على موجهاً لتأثير السالبة الأمنية والاقتصادية والحد من مخاطرها، والمخاطر المصرفية فقد تنتج بسبب كل من:

- الآثار السالبة على معدلات نمو الاقتصاد .
- الاختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

- الآثار السالبة على المالية العامة .
ولقد حدد المركزي عدة محاور للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتي من شأنها أن تحقق في نهاية الفترة إعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد ومن ثم استعادة النمو الاقتصادي المستدام في ظل الاستقرار .

• مرحلة إعادة الإعمار منذ عام 2017

اعتمدت المصارف خلال مرحلة إعادة الإعمار على المنهجية التالية:

- استقطاب واستخدامات الموارد: على المصارف الالتزام بالآتي:

1. زيادة كفاءة وتنوع الخدمات التي تقدمها إلى عملائها عبر استخدام نظم الدفع الإلكترونية وتحقيق الشمول المالي، وذلك عبر الآتي:

- زيادة حجم الودائع المصرفية و زيادة عدد المتعاملين مع المصارف.
- تشجيع العملاء على التوسع في استخدام النقود الإلكترونية في الدفع.
- تبسيط إجراءات فتح الحسابات الجارية وحسابات الادخار والاستثمار
- التوسع الرأسي في تقديم الخدمات المصرفية وتنوعها.

2. استخدامات الموارد :على المصارف توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية بما في ذلك إنشاء المحافظ والصناديق الاستثمارية.

3. تكلفة التمويل:لرفع درجة التنافسية بين المصارف في تقديم خدمات متميزة، يترك لكل مصرف حرية تحديد هامش الربح عند التمويل بكافة الصيغ مع الالتزام بالضوابط.

○ الاستقرار المالي والسلامة المصرفية

1. السعي للاستقرار المالي:لرفع جاهزية المصارف للاستفادة من الفرص ومواجهة التحديات في ظل استمرار العقوبات ولتحقيق الاستقرار المالي والسلامة المالية، على المصارف العمل على رفع رؤوس أموالها والعمل على الاندماج الطوعي لتقوية أوضاعها حتى تتمكن من المنافسة، وتطوير دور الرقابة الذاتية من خلال تفعيل الضبط المؤسسي، وتخفيض نسبة التعثر المصرفي.

2. شبكة الأمان المالي: لضمان سلامة واستقرار القطاع المالي و لتعزيز شبكة الأمان المالي، تسعى المصارف إلى تعزيز جودة نظم المعلومات والتصنيف الائتماني من خلال إدخال كل عملاتها في نظام وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني.

ثانياً : المناقشة والاستنتاجات:

يقوم هذا المبحث على الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة، وذلك عن طريق إيجاد النماذج الخاصة بالانحدار المتعدد، وقد تم اخذ السلسلة الزمنية الواقعة بين عامي 2004-2018، وذلك بالاعتماد على برنامج SPSS لاستخراج النتائج، ومن ذلك يمكننا وضع الفرضية التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للائتمان المصرفي القطاعي في حجم الاستثمار.

يظهر الجدول التالي قيم متغيرات الدراسة، وهو كما يلي:

الجدول (2) قيم مؤشرات الدراسة

العام	الائتمان الزراعي	الائتمان الصناعي	الائتمان التجاري	الائتمان الخدمي	حجم الاستثمار
2011	32115.03	76633.65	392745.26	448916.76	579911
2012	11898.92	65166.66	366707.46	499020.75	703594
2013	5979.35	59369.50	405183.67	616969.94	386818
2014	51606.08	50653.45	409779.68	724739.06	424662
2015	82817.41	52286.57	451610.86	1022173.74	297496
2016	193747.32	41952.24	446168.54	1380085.47	399594
2017	89592.27	58210.88	440466.47	1386449.08	554723
2018	96156.40	85354.08	500017.02	1030236.81	643824
2019	102720.53	112497.28	559567.57	674024.54	732925
2020	109284.66	139640.48	619118.12	317812.27	822026

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية بين عامي 2011-2020

وسنعمد على الانحدار الخطي المتعدد وذلك بسبب طبيعة مؤشرات الدراسة حيث يهدف البحث لقياس الائتمان المصرفي القطاعي وإظهار أي من المكونات هو الذي ساهم في تخفيض أو رفع حجم الاستثمار في ظل الحرب على سورية وما قبلها، وخطوات تطبيق الانحدار الخطي هي كما يلي:

- شروط تطبيق الانحدار الخطي المتعدد:

1. الارتباط بين المتغيرات المستقلة: تم تشكيل مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة ويشترط ان لا يكون الارتباط قوي حيث يتم استبعاد احد المكونات التي ترتبط ارتباطا مرتفع مع أي مؤشر اخر، يظهر الجدول التالي مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة (الائتمان المصرفي القطاعي)، وهي على الشكل الاتي:

الجدول (3) مصفوفة الارتباط بين الائتمان المصرفي القطاعي

		الائتمان الزراعي	الائتمان الصناعي	الائتمان التجاري	الائتمان الخدمي
الائتمان الزراعي	Pearson Correlation	1	.088	.526	.594
	Sig. (2-tailed)		.810	.118	.070
	N	10	10	10	10
الائتمان الصناعي	Pearson Correlation	.088	1	.836**	-.578-
	Sig. (2-tailed)	.810		.003	.080
	N	10	10	10	10
الائتمان التجاري	Pearson Correlation	.526	.836**	1	-.133-
	Sig. (2-tailed)	.118	.003		.714
	N	10	10	10	10
الائتمان الخدمي	Pearson Correlation	.594	-.578-	-.133-	1
	Sig. (2-tailed)	.070	.080	.714	
	N	10	10	10	10

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

نلاحظ من الجدول السابق بأن قيمة معاملات الارتباط ضمن مجال الجيد ولا يوجد اي مؤشر قيمة معامل ارتباطه مرتفعة فلذلك يمكننا إدخال كافة المتغيرات المستقلة بالتحليل دون استبعاد اي مؤشر، مما يؤكد لنا أن جميع المتغيرات تساهم في رفع القدرة التفسيرية لمعادلة الانحدار.

2. شرط عدم وجود الارتباط الذاتي: قامت الباحثة باختبار الارتباط الذاتي عن طريق اختبار (VIF) للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (ارتباط ذاتي) وتم الاعتماد على اختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)، إذ يشير الاختبار إلى وجود ارتباط خطي متعدد اذا كانت قيمة معامل تضخم التباين أكبر من 10، وهناك اختبار مساند لاختبار (VIF) وهو اختبار Tolerance إذ يجب ان تكون قيمته أعلى من 0.1 (Akinwande, Dikko, & Samson, 2015)، والاختبار هو على الشكل التالي.

الجدول (4): اختبار VIF لنموذج حجم الاستثمار

Model	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
1	.257	3.893
الائتمان الزراعي	.105	9.449
الائتمان الصناعي	.107	9.261
الائتمان التجاري	.214	4.664
الائتمان الخدمي		

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول السابق نلاحظ أن جميع قيم اختبار (VIF) هي اقل من /10/ وقيم اختبار Tolerance اعلى من 0.1، وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

– بناء معادلة الانحدار الخطي المتعدد لنموذج حجم الاستثمار:

1. المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار المتعدد للناتج المحلي الإجمالي: يتبين لنا من الجدول التالي الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد R^2 .

الجدول (5): معامل تفسير لنموذج حجم الاستثمار

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.948 ^a	.899	.818	73838.26245

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

نجد معامل التحديد يساوي 0.899 وهذا معناه أن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر 89.9% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (حجم الاستثمار) وغالبا ما يؤخذ معامل التحديد المعدل في معرفة القوة التفسيرية للنموذج وهذا دليل على قدرة الائتمان المصرفي القطاعي على إحداث تغيير في التنمية الاقتصادية الممثلة بحجم الاستثمار، أما النسبة المتبقية فيرجع إلى تأثير عوامل أخرى لم تدخل في التحليل والقوة التفسيرية لها 10.1%.

2. الدلالة الإحصائية للنموذج: من خلال اختبار فيشر لتحليل التباين يمكن الاستدلال على الدلالة الإحصائية للنموذج المقترح والاختبار هو على الشكل التالي:

جدول (6) : جدول تحليل التباين

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	242020814144.529	4	60505203536.132	11.098	.011 ^b
Residual	27260445005.571	5	5452089001.114		
Total	269281259150.100	9			

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من جدول السابق: أن قيمة sig تساوي الصفر وهي اقل من 0.05 الذي يعبر عن مستوى الدلالة لهذا البحث، وبالتالي فأنتنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بان نموذج الانحدار هو معنوي وهذا يعني أن هناك واحد على الأقل من المكونات لها أثر ذو دلالة إحصائية في حجم الاستثمار.

– الدلالة الإحصائية للمتغيرات المستقلة: تدل قيمة اختبار T وقيمة sig المرافقة لها على المعنوية الإحصائية لكل من المتغيرات المستقلة في النموذج، وتظهر قيمة الثابت الخاصة بكل مؤشر بحجم الأثر الذي يحدثه على المتغير التابع من خلال قيمة β وذلك عند تغير قيمة المتغير المستقل بمقدار واحد، ويظهر لنا الجدول التالي معنوية وقيم الثوابت لكل من المتغيرات المستقلة بالإضافة إلى قيمة ثابت المعادلة.

الجدول (7) جدول قيم الثوابت والدلالة المعنوية للمتغيرات المستقلة

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	817857.465	273875.576		2.986	.031
1 الائتمان الزراعي	.866	.873	.278	.992	.367
الائتمان الصناعي	13.203	2.935	2.347	4.498	.006
الائتمان التجاري	-3.255-	1.090	-1.487-	-2.985-	.031
الائتمان الخدمي	.228	.141	.498	1.621	.166

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

– بالنسبة للثابت : نجد أن قيمة sig تساوي 0.031 وهي قيمة اصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بالدلالة الإحصائية للثابت.

– لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للائتمان الزراعي في حجم الاستثمار.

– يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للائتمان الزراعي في حجم الاستثمار.

نجد أن قيمة sig تساوي 0.367 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقر بعدم وجود الدلالة الإحصائية للمتغير المستقل الأول (الائتمان الزراعي).

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للائتمان الصناعي في حجم الاستثمار.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للائتمان الصناعي في حجم الاستثمار.

نجد أن قيمة sig تساوي 0.006 وهي قيمة اصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بالدلالة الإحصائية للمتغير المستقل الثاني (الائتمان الصناعي)، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود اثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للائتمان الصناعي في حجم الاستثمار، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 13.203 الأمر الذي يُشير إلى وجود تأثير ضعيف للائتمان الصناعي في حجم الاستثمار، أي أن كل زيادة في الائتمان الصناعي بمقدار نقطة واحدة سيؤدي ذلك إلى ارتفاع حجم الاستثمار بمقدار (13.203). وأن سبب هذه العلاقة الإيجابية بين للائتمان الصناعي وحجم الاستثمار بسبب توجه قسم من الإقراض إلى إنشاء مشاريع إنتاجية وخاصة خلال مرحلة إعادة الإعمار.

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للائتمان التجاري في حجم الاستثمار.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للائتمان التجاري في حجم الاستثمار.

نجد أن قيمة sig تساوي 0.031 وهي قيمة اصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بالدلالة الإحصائية للمتغير المستقل الثالث (الائتمان التجاري)، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود اثر سلبي ذو دلالة إحصائية للائتمان التجاري في حجم الاستثمار، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 3.255 الأمر الذي يُشير إلى وجود تأثير ضعيف للائتمان التجاري في حجم الاستثمار، أي أن كل زيادة في الائتمان التجاري بمقدار نقطة واحدة سيؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمار بمقدار (3.255). وأن سبب هذه العلاقة السلبية بين للائتمان

التجاري وحجم الاستثمار بسبب توجه قسم كبير من الائتمان إلى تمويل المستوردات وليس إلى إنشاء منشآت تساهم في رفع حجم راس المال المستثمر.

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للائتمان الخدمي في حجم الاستثمار.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للائتمان الخدمي في حجم الاستثمار.

نجد أن قيمة sig تساوي 0.367 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقر بعدم وجود الدلالة الإحصائية للمتغير المستقل الرابع (الائتمان الخدمي).

- صيغة نموذج الانحدار: بعد أن أوجدنا أن جميع شروط تحليل الانحدار الخطي المتعدد محققة يمكننا كتابة صيغة النموذج كما يلي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4$$

Y : المتغير التابع. β_0 : الثابت.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: ثوابت المتغيرات المستقلة.

X_1, X_2, X_3, X_4 : المتغيرات المستقلة.

ومن الجدول (7) يمكننا استخراج معادلة الانحدار الخطي المتعدد وذلك على الشكل التالي:

$$Y = 817857.465 + 13.203 X_2 - 3.255 X_3$$

ومن معادلتنا الأخيرة نستنتج أن الائتمان الصناعي له تأثير إيجابي في المتغير التابع، أما من ناحية المتغير المستقل الثالث (الائتمان التجاري) فله تأثير سلبي وتأثيره هو أدنى من الائتمان الصناعي في حجم الاستثمار، والمتغير الأول (الائتمان الزراعي) والمتغير

الرابع (الائتمان الخدمي) فنلاحظ انه تم استبعادهما من المعادلة وذلك بسبب عم وجود اثر له في حجم الاستثمار .

• الاستنتاجات والتوصيات:

❖ الاستنتاجات:

1. يوجد اثر معنوي للائتمان المصرفي القطاعي في حجم الاستثمار بقوة تفسيرية %89.
2. تم استخراج نموذج للعلاقة بين مؤشرات النظام المالي معدل النمو الاقتصادي وهو:

$$Y = 817857.465 + 13.203 X_2 - 3.255 X_3$$

3. يتبين من النموذج بانه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للائتمان المصرفي الزراعي والخدمي في حجم الاستثمار، وجود اثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للائتمان الصناعي في حجم الاستثمار وهو المؤشر الأعلى تأثيراً، وجود اثر سلبي ذو دلالة إحصائية للائتمان التجاري في حجم الاستثمار.

❖ التوصيات :

- 1) العمل على استعادة نشاط المنح المصرفي للقطاعات الاقتصادية وخاصة الصناعية والعمل على رفع مساهمتها بشكل أفضل مما سبق بسبب الحاجة الملحة لرفع القدرة الإنتاجية والصناعية وذلك لما واجهته البلاد خلال الحرب .
- 2) ضرورة الاهتمام برفع حجم الائتمان التجاري للقطاعات المنتجة التي تساهم في دعم التنمية الاقتصادية بشكل مباشر ووضع الخطط اللازمة لرفع معدلات الإنتاج التي تساهم بشكل مباشر، إلى جانب تمويل المستوردات.

- (3) العمل على تفعيل كافة أشكال الائتمان الزراعي والعمل على تمويل مشاريع زراعية ذات إنتاجية اقتصادية تشكل قيمة مضافة للاقتصاد وليس مشاريع هدفها الاكتفاء الذاتي فقط.
- (4) العمل على تفعيل الائتمان الخدمي بأسلوب يحقق أقصى غاية منه والتربيت في تمويل القطاعات ذات الطابع الاستهلاكي.

❖ المراجع

– المراجع العربية:

1. الأنصاري، أسامة (1999). إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية. سلسلة المراجع الحديثة إلى تمويل والعلوم المالية والمصرفية.
2. الدوري، زكريا ؛ السامرائي، يسرى (2013). البنوك المركزية و السياسات النقدية. الأردن: دار اليازوري.
3. الزبيدي، حمزة (2002). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
4. السيس، صلاح الدين (2004). قضايا مصرفية معاصرة. القاهرة: دار الفكر العربي.
5. الشماع، خليل (2002). تحليل وتقييم أداء المصرف. اليمن: الأكاديمية العربية المصرفية.
6. جبر، هشام . (2008). إدارة المصارف. نابلس: مطبعة الحجاوي.
7. عبد الرحيم، عاطف، جابر، طه . (2008). تنظيم إدارة البنوك. الإسكندرية: الدار الجامعية.

– المراجع الأجنبية:

1. Akinwande,M ; Dikko,H ; Samson,A. (2015). *Variance Inflation Factor: As a Condition for the Inclusion of Suppressor Variable(s) in Regression Analysis*. Journal of Statistics, (5), PP: 754-767.
2. Ehimare,A . (2012). The Role of Banks in Capital Formation and Economic Growth: The Case of Nigeria. *Economy Transdisciplinarity Cognition*الصفحات ، Vol. 15,Issue 1.
3. Ghirmay,T . (2006). *Financial Development ,Investment ,Productivity and Economic Growth in the US*. US : Southwestern Economic Review.
4. Prochniak,M; Wasiak,K . (2016). *The impact of the financial system on economic growth in the context of the global crisis: empirical evidence for the EU and OECD countries*. EU and OECD countries: OECD.
5. Spiegel,M ; Benhabib,J . (2000). *the role of Financial development in Growth and Investment*. Journal of Economic Growth.
6. uskienè,L ; vičien,T . (2013). *Economic Sector Performance And Growth: Contemporary Approaches In The Context Of Sustainable Development*. international journal for finains and development .

دراسة العلاقة بين مكونات الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية ومؤشرات الاقتصاد الكلي في

سورية

طالب الدراسات العليا: صبا قبرصلي¹

كلية: الاقتصاد - جامعة: تشرين

الدكتورة المشرفة: رولا غازي اسماعيل + د. رامي كاسر لايقة²

المخلص

يهدف البحث الى دراسة العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي واحد مؤشرات التنمية الاقتصادية الفعالة وهو الناتج المحلي القطاعي وذلك من خلال تسليط الضوء على ميادين زيادة أو انخفاض نسبة مساهمة كل منها في تغير الاخر. ومن اهم النتائج: تم استخراج نموذج للعلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية وهو: تبين العلاقة في النموذج الأول: انخفاض في الناتج المحلي لقطاع الزراعة والصناعة، وارتفاع الناتج المحلي لقطاع الخدمات والتجارة، وارتفاع بسيط في قطاع البناء، وذلك الى جانب تراجع حجم الإنفاق، وازدياد حجم الائتمان المصرفي وحجم الاستثمار، تبين العلاقة في النموذج الثاني: تراجع في حجم الإنفاق والائتمان المصرفي، وازدياد في حجم الاستثمار، وذلك الى جانب انخفاض الناتج المحلي لقطاع البناء والصناعة، وارتفاع الناتج المحلي لقطاع الزراعة والتجارة، وكان هناك ارتفاع في قطاع الخدمات.

الكلمات مفتاحية: الاقتصاد الكلي، الائتمان المصرفي، الاستثمار والإنفاق

العام، الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية.

¹ دراسات عليا (دكتوراه) - قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - سورية

² كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - سورية.

Studying the relationship between the components of the GDP of the economic sectors and macroeconomic indicators in Syria

Abstract

The research aims to study the relationship between macroeconomic indicators and one of the indicators of effective economic development, which is the sectoral domestic product, by shedding light on the fields of increasing or decreasing the percentage of contribution of each to changing the other.

Among the most important results: a model was extracted for the relationship between macroeconomic indicators and the GDP of the economic sectors, which is: The relationship in the first model was shown: a decrease in the GDP of the agricultural and industrial sector, a rise in the domestic product of the services and trade sector, and a slight increase in the construction sector, in addition to a decline in the volume Spending, the increase in the volume of bank credit and the volume of investment, the relationship in the second model is shown: a decrease in the volume of spending and bank credit, and an increase in the volume of investment, in addition to a decrease in the domestic product of the construction and industry sector, a rise in the domestic product of the agriculture and trade sector, and there was an increase in the services sector .

Key words: macroeconomics, bank credit, investment and public spending, the gross domestic product of economic sectors.

– المقدمة:

إن المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية في رأي الكثير من الاقتصاديين هي انخفاض حجم الاستثمارات فيها، لهذا فإن نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار وبالمستوى الملائم لمعدل نمو السكان للقضاء على العقبات الكامنة فيها، والتي تعوق انطلاقها في مسار النمو الذاتي، وإن ضآلة معدلات الادخار بالدول النامية تعد عقبة أساسية أمام زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يدعو هذه الدول إلى الاعتماد على رفع مستوى الانفاق والاستثمار لتحقيق التنمية الاقتصادية المتزايدة والمستمرة.

ومن هذا المنطلق هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي وسبل التمويل والمشكلات المرتبطة به، وتحديد اثر أي من الأساليب هو الذي يساهم بشكل فعلي في دعم التنمية الاقتصادية المتمثل بالنتائج المحلي الإجمالي في سورية وكشف المدى الذي يمكن أن يسهم ذلك في الدعم المالي والتمويلي لعملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال دراسة العلاقة بين التنمية الاقتصادية في سورية ومؤشرات الاقتصاد الكلي.

– الدراسات السابقة:

• الدراسات العربية:

الدراسة الأولى: لينا الأغا (2019) الخيارات المتاحة لتمويل إعادة الإعمار في سورية ، رسالة ماجستير جامعة دمشق - سورية.

هدفت الدراسة :

تقييم دور السياسات المالية والنقدية وسياسة الانفتاح على العمق المالي في الاقتصاد السوري

التعرف على الوضع الراهن للنظام المالي في سورية ومدى إمكانية مساهمته في تمويل إعادة الأعمار

المساهمة في وضع رؤية لتمويل استراتيجية إعادة الأعمار الشاملة في سورية

مناهج الدراسة:

المنهج المتبع هو الوصفي التاريخي في الفصل الأول، والمنهج التحليلي الاستنباطي في الفصل الثاني

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

ان الاقتصاد الكلي في سورية غير قادر على تمويل ما دمرته سنوات الأزمة في بلد نامي وانه لا يبد من البحث عن مصادر تمويل خارجية إلى جانب مصادر التمويل المحلية التي تحتاج إلى إعادة هيكلة تتناسب مع المتطلبات المرورية، التي تتيح استخدام مختلف أدوات السياسة النقدية والمالية وغيرها من الأدوات بطريقة حكيمة وسليمة من قبل الحكومة وكل هذا يحتاج إلى شرط أساسي وهو تحقيق الأمن والاستقرار واتخاذ إجراءات تدعم التحرير المالي والانفتاح على الأسواق العالمية وجذب المستثمرين.

الدراسة الثانية رونزا احمد، حنان ظاهر (2017) بعنوان : دراسة العلاقة التبادلية بين الائتمان المصرفي الخاص وأداء القطاع الصناعي في سورية.

تهدف هذه الدراسة إلى القاء الضوء على العلاقة التبادلية بين الائتمان المصرفي الخاص وأداء القطاع الصناعي في سورية، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم جمع البيانات لعينة مكونة من 11 مصرفاً خاصاً تقليدياً، خلال الفترة 2006-2011 وقد جمعت البيانات من القوائم المالية للمصارف التجارية الخاصة المدروسة بالإضافة إلى نشرات مصرف سورية المركزي وإحصائيات المكتب المركزي للإحصاء وهيئة الاستثمار السورية.

تم استخدام كلا من دالة الائتمان المصرفي ودالة الإنتاج، حيث تتكون دالة الائتمان المصرفي من الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي كمتغير تابع والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي كمتغير مستقل، ما دالة الإنتاج فتتكون من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي كمتغير تابع والائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي كمتغير مستقل.

لغرض تحليل البيانات الدراسة تم استخدام احد نماذج بانل وهو نموذج الانحدار التجميعي لكل من دالة الائتمان ودالة الإنتاج، وقد تم استخراج البيانات باستخدام برنامج stata11 .

أظهرت النتائج ان العلاقة تبادلية بين الائتمان المصرفي الخاص وأداء القطاع الصناعي في سورية، حيث ان كل منهما يؤثر بالأخر، أي هناك أثر إيجابي الائتمان المصرفي الخاص في أداء القطاع الصناعي ممثلا بالنتائج المحلي الصناعي، وهناك أثر إيجابي للنتائج المحلي الصناعي في الائتمان المصرفي الخاص
الدراسات الأجنبية:

- Mariusz Prochniak, Katarzyna Wasiak (2016) **The impact of the financial system on economic growth in the context of the global crisis: empirical evidence for the EU and OECD countries.**

هدف الدراسة: تحليل تأثير تطور واستقرار القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الفترة التي تغطي الأزمة العالمية على أساس الأساليب الكمية التي تحقق نتائج قوية نتائج الدراسة : وجود تأثير كبير على النمو الاقتصادي لحجم وأداء النظام المالي. ومع ذلك ، متغيرات القطاع المالي يحقق نتائج إيجابية في رفع مستوى الاقتصاد. في حالة بعض المتغيرات (على سبيل المثال ، القيمة السوقية للأسهم أو معدل دوران الأسهم المتداولة) ، هناك علاقة إيجابية غير خطية مع تغيرات الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فان ارتفاع القيمة السوقية سيساهم في ارتفاع مؤشرات الاقتصاد.

- Lankauskienė & Tvarona vičienė. (2013) . **Economic Sector Performance And Growth: Contemporary Approaches In The Context Of Sustainable Development.**

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على دور القطاعات الاقتصادية من الناحية الاقتصادية في عملية النمو في ليتوانيا مما جعل هناك ضرورة حتمية لتحليل التجارب الدولية الأخرى. من أجل توفير تغطية متعمقة للتصورات المعاصرة المحتملة للقطاعات الاقتصادية وعلاقات النمو الاقتصادي ، بالإضافة الى دراسة هيكل اقتصاد البلد ؛

وتحديد أداء القطاعات الاقتصادية التي تستهدف النمو الاقتصادي؛ وأداء القطاعات الاقتصادية المستهدفة

ومن اهم النتائج : إن هيكل اقتصاد بلد ما هو العامل الرئيسي الذي يميز البلدان الناجحة عن البلدان غير الناجحة وهو ذو أهمية حيوية للنمو الاقتصادي، فأداء القطاع الاقتصادي بمدخلاته الذي يستهدف النمو الاقتصادي للبلد يؤثر في سياق التنمية المستدامة وكلما كان مرتفعاً ساهم في تمكين التنمية، وإن أي تطور في القطاعات الاقتصادية يحدث تغيراً هيكلياً في اقتصاد البلد ومستوى التنمية فيه

- مشكلة البحث:

يعد مؤشر النمو الاقتصادي لبلد ما أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وغالباً يستخدم للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي الذي وصلت إليها الدولة من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، وإن ضعف حجم الناتج المحلي وضعف البنية الهيكلية والاقتصادية للدول النامية قد تعيق التطور المالي، نظراً لدور سياسة تحفيز مؤشرات الاقتصاد الكلي في رفع مستوى النشاط الاقتصادي، ودعم عملية التنمية الاقتصادية، فإن البحث في العوامل المحددة المذكورة يعتبر أمراً بالغ الأهمية على اعتبار أنه يجب قياس الدرجة الارتباطية بين معدلات الناتج ومؤشرات الاقتصاد الكلي، الذي يسهم في تطوير الاقتصاد الوطني ويعزز جهود التنمية، ويمكن ان ترد المشكلة في التساؤل الرئيس التالي:

• ماهي العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الاقتصادية و مؤشرات

الاقتصاد الكلي ؟

- أهمية وأهداف البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي في سورية سواء من ناحية الانفاق او الاستثمار او حجم الناتج، وتتجسد أهداف البحث في النقاط التالية:

1. تسليط الضوء على قطاعات التنمية الاقتصادية.
2. دراسة العلاقة بين مكونات الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية ومؤشرات الاقتصاد الكلي في مرحلة إعادة الإعمار.

- مؤشرات البحث.

يعتمد هذا البحث على التحليل متعدد المتغيرات وهو الارتباط القانوني حيث سوف نسعى إلى قياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية ومؤشرات الاقتصاد الكلي، وبالتالي تصبح لدينا القدرة على التنبؤ بحجم العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومستوى التنمية الاقتصادية، من خلال إيجاد النموذج الخاص.

الجدول (1) المؤشرات الخاصة بالانحدار المتعدد	
مؤشرات الاقتصاد الكلي	الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية
حجم الائتمان المصرفي.	الناتج المحلي لقطاع الزراعة
حجم الاستثمار.	الناتج المحلي لقطاع الصناعة
حجم الإنفاق.	الناتج المحلي لقطاع البناء والتشييد
	الناتج المحلي لقطاع التجارة.
	الناتج المحلي لقطاع الخدمات.

- منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم دراسة السلاسل الزمنية التي استخرجت من المجموعات الإحصائية ومؤشرات الاقتصاد الكلي له، وتم استخدام برنامج SPSS في استخراج النتائج.

- فرضيات البحث:

يعتمد البحث على اختبار فرضية الدراسة التي تمت صياغتها على أساس مشكلة الدراسة وأسئلتها، وهي على الشكل التالي: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية ومؤشرات الاقتصاد الكلي.
أولاً : الواقع الاقتصادي السوري ومكوناته:

تتوزع القطاعات الاقتصادية في سورية على عدة أنواع ففي المقام الرئيسي يأتي القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، ومن ثم القطاع التجاري وقطاع الخدمات الذي يتضمن كل من القطاع المالي وقطاع النقل والخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية وغير

الحكومية الربحية منها وغير الربحية وأخيراً قطاع البناء والتشييد، وستتم دراسة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية لبيان واقعه خلال فترة الحرب فب سورية. لا توجد قيم حقيقية ودقيقة عن الأضرار الاقتصادية التي خلفتها الأزمة وإنما هي تقديرات عن الخسائر والأضرار الملموسة، بالإضافة إلى تقديرات خسائر فوات فرص المنافع البديلة، حيث قدرت إجمالي خسائر الاقتصاد السوري حتى عام 2017 حوالي 1163 مليار دولار.

• القطاع الصناعي:

تهتم الحكومات بدعم القطاع الصناعي من منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم والشركات الكبيرة، والشركات المساهمة الصناعية، المجمعات الصناعية التي تنتج وتسوق سلعة معينة، ولتتمكن من إنشاء هذه المنشآت فإنها تحتاج إلى إمكانيات مالية كبيرة حيث يشكل رأس المال أهم بنود الموارد المالية، إضافة إلى ذلك توجيه الصناعة بما يدعم اقتصاد البلد ودفع عجلة التنمية، إن موارد هذا القطاع من أهم الموارد التي تزيد من قدرة الدولة اقتصادياً وترفع من مستوى تطور المشاريع الصناعية مهما كان حجمها بل تصبح قادرة على كافة تمويل المشاريع الصناعية (Ehimare, 2012).

إن تداعيات الأزمة التي مرت بها سورية وما تزال كان كارثياً على قطاع الصناعة، حيث تراجع الإنتاج الصناعي بشكل كبير نظراً لتوقف العديد من المصانع وعدم القدرة على إنتاج سلع قابلة للتصدير، وتعرض الكثير من الصناعيين إلى التهديد والابتزاز، وأدت الأزمة إلى صعوبة وصول العمال ومستلزمات الإنتاج إلى أماكن العمل والإنتاج، وفقدان بعض المواد الأولية ونصف المصنعة التي كانت تنتج محلياً نظراً لوجود المصانع المنتجة لها في مناطق ساخنة.

كما أدت الأزمة إلى تدمير 80% من البنية التحتية اللازمة للصناعة وحوامل الطاقة (الكهرباء والمازوت والفيول والغاز) وارتفاع قيمتها وانقطاعها بأوقات غير منتظمة وبشكل متكرر مما أثر على الوضع الفني للمعامل وارتفاع تكلفة المنتج النهائي، وانقطاع الطرقات وتوقف السكك الحديدية، وتوقف الإنفاق الاستثماري في شركات القطاع العام الصناعي، وعدم متابعة المستثمرين تنفيذ المشاريع المرخصة، ونقل بعض الصناعيين

والتجار مكان عملهم إلى مناطق آمنة جديدة سواء داخل القطر أو خارجه مما أدى إلى زيادة التكاليف المادية، بالإضافة إلى صعوبة تأمين القطع الأجنبي اللازم للاستيراد، وانخفاض قيمة العملة بشكل كبير وارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للمواطنين وارتفاع تكاليف النقل والشحن والتأمين، وصعوبات في التسليف والإقراض والتسديد والتحصيل، وتهرب عدد كبير من قطاع الأعمال من سداد التزاماته المستحقة المصرفية والحكومية وتجاه الموردين، وفقدان الكثير من اليد العاملة ونزوحهم وهجرتهم، وخسارة المنتج السوري للأسواق الأجنبية، وتوقف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل نهائي.

كذلك أرخت تداعيات الحرب بمنعكساتها الثقيلة على الصناعة التحويلية وبالرغم من ذلك استمرت بعض الأنشطة الاقتصادية دون توقف وبدأت مؤشرات عودة القطاع للإنتاج منذ العام 2004، حيث بلغ معدل نمو ناتج هذا القطاع في هذا العام 46% وبلغ معدل نمو الصناعة التحويلية 70% وفق التقديرات الأولية للعام 2016، وهو بذلك يتجاوز المراحل التي تراجع فيها معدل النمو والتي وصلت في عام 2013 إلى نفس النسبة ولكن بمؤشر سلبي، وبهذا يصبح معدل النمو الوسطي لقطاع الصناعة التحويلية خلال المرحلة 23-%، وشكلت القيمة المضافة في الصناعة التحويلية حوالي 5% في المتوسط من الناتج المحلي الاجمالي، مرتفعة من 3% في العام 2011 إلى 8% في عام 2016، إلا أن نسبة القيمة المضافة إلى الانتاج في الصناعة التحويلية والتي بلغت في المتوسط 12% مرتفعة من 10% في عام 2011 إلى 17.5 في عام 2016 لم تصل بعد إلى مستوياتها للمرحلة ما قبل العام 2011 (تقرير وزارة الصناعة، 2017).

حقق القطاع العام الصناعي الكلي بما فيه الأنشطة الصناعية الأخرى التي لا تتبع لوزارة الصناعة في الأعوام 2013-2014-2015-2016 انتاج كلي بكلفة عوامل الانتاج ما قيمته / 6.8 / مليار دولار بما فيها الانتاج من المشتقات النفطية بالأسعار الجارية، وقد بلغ صافي الناتج المحلي بكلفة عوامل الانتاج خلال نفس الفترة ما قيمته / 184 / مليون دولار.

تراجع حجم الاستثمار العام في قطاع الصناعة التحويلية من مجمل الاستثمار العام من حوالي 4% في عام 2010 إلى 2.1% خلال المرحلة 2011-2015، ثم ارتفع إلى

أكثر من 6% في عام 2016، إلا أن قياس حجم الاستثمار بالأسعار الثابتة يشير إلى أن الاستثمار العام في الصناعة التحويلية تراجع بمعدل وسطي بلغ أكثر من 15% سنوياً خلال كامل المرحلة.

بلغت نسبة الانفاق على الآلات والمعدات في المتوسط 79% من حجم الانفاق تلتها نسبة الانفاق على المباني حيث شكلت نسبة 13% من الانفاق الاستثماري العام في هذا القطاع، ولكن بقي حجم الاستثمار في المؤسسات والشركات العامة أدنى من اللازم لتعويض الانخفاض في قيمة الأصول الانتاجية (الأجندة الوطنية لمستقبل سورية، 2018).

وتشير بيانات الانفاق إلى أن الحصة الكبرى من الانفاق العام خلال المرحلة ذهبت إلى الصناعات الهندسية تلتها مؤسسة التبغ والاسمنت فالصناعة الكيماوية والسكر والنسيجية وأخيراً الغذائية.

وكان الانتاج المحلي الاجمالي لمؤسسات وزارة الصناعة الثمانية وبكافة شركاتها لعام 2017 ما قيمته / 250 مليار ل.س أي ما يعادل / 500 / مليون دولار تركزت معظمها في الأنشطة التالية: التبغ - الاسمنت - الأسمدة - تعبئة المياه، وهذه الأنشطة مازالت حصرية للقطاع العام، كما حققت هذه المؤسسات أرباحاً اجمالية بحوالي 44.5 / مليار ل.س أي ما يعادل 89 مليون دولار فقط.

بلغ حجم الاستثمارات الموظفة في مؤسسات وزارة الصناعة لعام 2017 حوالي /6/ مليار ل.س تركزت معظمها في عمليات الاستبدال والتجديد البسيطة لبعض التوريدات والتجهيزات في الشركات العامة الصناعية التي ما زالت تعمل في ظل هذه الظروف.

• القطاع الزراعي:

يكتسب القطاع الزراعي في سورية أهمية خاصة نتيجة توفر الموارد الطبيعية والمقومات اللازمة للإنتاج الزراعي، مما يميزه بدور أساسي في عملية التنمية الاقتصادية، وتعتبر التجربة السورية خلال الثلاثة عقود الماضية قبل الأزمة من أهم التجارب الزراعية في منطقتنا حيث شهدت سورية نهضة زراعية توصلت من خلالها إلى الاكتفاء الذاتي في أغلب المحاصيل الزراعية وحققت فائضاً للتصدير من خلال الاعتماد على البحث

العلمي والدعم الكبير للمدخلات والمخرجات الزراعية، وأكثر من ثلث مساحة سورية صالح للزراعة، أي ما يقارب 6.5 مليون هكتار تزرع بالمحاصيل الزراعية على أنواعها، من الحبوب والقطن، الى الخضار، ومختلف انواع الفاكهة، وصولاً الى الزيتون والفسنق الحلبي... الخ، ويشغل في الزراعة أكثر من 20 بالمئة من السوريين. من أكثر الصعوبات التي يعاني منها قطاع الزراع في سورية هي نقص الموارد المائية نتيجة التغير المناخي.

إلا أن الحرب الإرهابية على سورية إضافة للعقوبات الاقتصادية أحادية الجانب أدت إلى تخريب وتراجع القطاعات الاقتصادية بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص والذي يشكل شبكة الأمان الرئيسية للشعب السوري، وبحسب تقييم الأضرار على القطاع الزراعي الذي تم مؤخراً في سورية فقد قدرت قيمة الأضرار منذ بداية الأزمة بحوالي 16 مليار دولار تمثلت بنقص الإنتاج وتخريب وتدمير البنى التحتية، إلا أن الضرر الذي ألحقته الأزمة على القطاع الزراعي يتجاوز حدود هذا الرقم بكثير وستستمر قيمة الأضرار بالزيادة إذا لم يتم تقديم الدعم العاجل المطلوب إضافة الى التغيرات المناخية والجفاف والتصحر المتزايد الذي بات يؤثر على البيئية الزراعية، من خلال تزايد وتكرار سنوات الجفاف الذي يهدد أنظمة الإنتاج الزراعي مما يؤثر سلباً على الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية الاجتماعية للمواطنين السوريين، إن الاحتياجات الكبيرة للقطاع الزراعي في سورية تتطلب تقديم دعم أكبر من قبل المجتمع الدولي حيث لم تتجاوز قيمة المبالغ المقدمة لتنفيذ خطة الاستجابة العاجلة لعام 2016 نسبة 21% من المبالغ التي تعهدت المنظمات الدولية بتقديمها ، إضافةً إلى ضرورة تنسيق أكبر بين مختلف الشركاء لتجاوز التكرار والتداخل، ومن الجدير ذكره هنا بأن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي أنشأت بدعم من منظمة الفاو في سورية آلية لتنسيق جهود كافة الشركاء في القطاع الزراعي وفق منهجية عملية تؤدي إلى تكامل الأدوار والتي تعتبر مثلاً يحتذى بها في النجاح واستهداف المناطق الزراعية والفلاحين.

ويمكن تشميل الصعوبات الأساسية التي يعاني منها القطاع الزراعي منذ بدء الحرب في سورية في (العيطة، 2020):

1. نقص وغلاء أسعار الأسمدة والمبيدات، نتيجة لذلك فقد ارتفعت تكاليف الزراعة وأصبح من الصعب تغطية تكاليف الإنتاج ولهذا السبب توقف الكثير من الفلاحين عن الزراعة.

2. عدم توفر التيار الكهربائي بشكل مستمر لاستخراج المياه الجوفية حيث يستخدم المزارعون المضخات التي تعمل غالباً بواسطة التيار الكهربائي ونتيجة عدم توفر التيار الكهربائي بشكل مستمر فقد تتعرض المزروعات للعطش أو للجفاف في حال انقطاع التيار الكهربائي لفترة طويلة.

3. نقص وارتفاع اسعار الوقود والمحروقات نتيجة عدم توفر التيار الكهربائي بشكل مستمر، حيث قام الكثير من الفلاحين بشراء مولدات كهربائية لاستخدامها في حالة الضرورة لتشغيل مضخات المياه ولكن نتيجة نقص وارتفاع اسعار المحروقات فان مشكلة عدم توفر التيار الكهربائي لم يتم حلها بشكل جذري.

4. صعوبة توزيع المحاصيل والمنتجات الزراعية: التنقل بين القرى والمدن ليس آمناً ولهذا السبب يفضل الكثير من الفلاحين بيع المحاصيل في مناطق اقامتهم مما يؤدي الى انخفاض أسعار المبيع نتيجة كثرة العرض في حين ترتفع اسعار المحاصيل في المناطق الأخرى.

5. نقص الآلات الزراعية نتيجة الحرب انخفض سعر صرف الليرة السورية مقارنة مع العملات الأخرى مما تسبب بارتفاع اسعار قطع الغيار من أجل صيانة الآلات الزراعية ولم يعد بمقدور الفلاحين تحمل تكاليف الصيانة ومن ناحية أخرى فقد تدمرت الكثير من الآلات الزراعية خلال الحرب.

كما أن منظمة الفاو قدمت أول تقييم شامل على الصعيد الوطني للضرر الناجم عن الحرب على قطاع الزراعة في سورية الذي نشر بعنوان "حساب التكلفة" واشتمل التقييم على دراسات مسحية لأكثر من 3500 أسرة في أنحاء سورية ومقابلات مع أكثر من 380 مجموعة مجتمعية وتحليل بيانات زراعية أولية وثانوية حيث تظهر الدراسة أنه

وفي وسط النزاع، تقدم الزراعة حبل نجاة لملايين السوريين بمن فيهم المهجرون داخلياً والذين ما يزالون يعيشون حتى الآن في المناطق الريفية". وأضاف: "إن من شأن زيادة الاستثمار لإنعاش قطاع الزراعة أن يقلل بشكل كبير من الحاجة إلى الحصول على المساعدات الإنسانية. كما يمكن أن يكون له أثر كبير على وقف تدفق المهاجرين، ورأى حوالي 95 بالمائة من الأشخاص في المجتمعات التي أجريت عليها الدراسة أن الحصول على المساعدات الزراعية الأساسية مثل البذور والأسمدة والوقود لتشغيل مضخات الري يكفي لتقليل عدد لأشخاص الذين يهجرون المناطق الريفية بحثاً عن فرص في أماكن أخرى، ويشجع عودة المهاجرين والنازحين في الداخل، ومن بين النتائج الأخرى التي أظهرتها الدراسة: ما يزال أكثر من 57% من الأسر في المناطق الريفية يزرعون الغذاء لاستهلاكهم الخاص، ولو أن ذلك يتم على نطاق أضيق، وأن ستون بالمئة من الأسر تقريباً أكدوا أن الافتقار إلى الأسمدة هو أحد المعوقات الرئيسية لإنتاج المحاصيل المعمرة مثل القمح والشعير والبقوليات، ومن المعوقات المهمة الأخرى التي ذكرت: عدم توفر الوقود، ونفسي الآفات الزراعية والأمراض، وتدمير أنظمة الري ومواقع شرب المياه للماشية منذ عام 2011، حيث شهدت نسبة ملكية الأسر للماشية انخفاضاً كبيراً بمقدار 57 بالمائة للأبقار و52 بالمائة للخراف و48 بالمائة للماعز و47 بالمائة للدواجن، وشهدت نسبة الدخل الذي يتم إنفاقه على الغذاء ارتفاعاً مقابل انخفاض الدخل ونسبة إنتاج الأسر للغذاء بينما ارتفعت أسعار الأغذية ارتفاعاً كبيراً.

كما انخفضت نسبة السكان الذين كانوا يعيشون في المناطق الريفية في 2011 إلى النصف مع حلول عام 2016 وأدى ذلك إلى خسائر فادحة في إنتاج المحاصيل والماشية بينما تصل الفاتورة الكلية للخسائر إلى 16 مليار دولار أمريكي، وتقدر تكلفة الأضرار التي لحقت بالأصول - من جرارات ومعدات ومزارع تجارية وعيادات بيطرية وماوى الحيوانات والبيوت البلاستيكية وأنظمة الري ومرافق المعالجة - بأكثر من 3 مليارات دولار أمريكي، مع توقعات بارتفاع كبير لهذا الرقم لدى تقدير الحجم النهائي والواقعي للأضرار في المناطق الرئيسية للنزاع، وتقدر الخسائر والأضرار اللاحقة بإنتاج المحاصيل بحوالي 6.3 مليار دولار أمريكي من إجمالي الخسائر. أما في قطاع الماشية

فقد تم تقدير الخسائر بحوالي 5.5 مليار دولار أمريكي وحوالي 80 مليون دولار أمريكي في قطاع مصائد الأسماك (تقرير وزارة الزراعة، 2017).

• القطاع التجاري:

يعتبر هذا القطاع من القطاعات الاقتصادية المهمة إذ يعبر عن حركة التجارة وتبادل السلع، وقد تتم التجارة في نطاق ضيق داخل السوق المحلي، أو خارج حدود البلد، وقد يكون أحد أطراف التجارة أشخاص، أو شركات، أو بلدان، وتختص التجارة بعملية توزيع البضائع المنتجة، ويندرج تحت مصطلح التجارة أنظمة تُطبق محلياً ودولياً، منها: الأنظمة القانونية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والتكنولوجية، ويشمل مفهوم التجارة جميع العمليات المالية من بيع وشراء لمنتج معين، وغالبا تتم التجارة بالمنتج على نطاق دولي بين بلدان مختلفة، تتأثر التجارة من حيث نقل البضائع من مكان إلى آخر ببعض المزايا التي تضمن استمراريتها وتوسّعها، مثل: المزايا الجغرافية، والتكنولوجية، والاقتصادية، وتميّزت بعض الشعوب عن غيرها بالتجارة بسبب هذه المزايا، وتُعتبر التجارة وسيلةً من الوسائل المتعددة التي استخدمتها الشعوب لتلبية احتياجاتها المختلفة، إذ لا يستطيع البلد توفير جميع احتياجاته من السوق الداخلي المحلي، لذلك فإنّه يحتاج إلى تبادل السلع بينه وبين البلدان الأخرى، تُساهم التجارة في زيادة الدخل القومي للبلد ممّا يجعلها أكثر ثراءً، كما تُساعد التجارة في تعزيز الإنتاج، تُطوّر القطاع الصناعي، وتطوّر البلدان وتميّمها، وتزيد التجارة من رفاهية المجتمعات من خلال توفير البضائع الفاخرة ذات الجودة العالية، وتساهم التجارة في خلق التنافس بين الأسواق، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار العالمية للسلع، وبالتالي زيادة القدرة الشرائية للمستهلك، فتقضي التجارة على احتكار الأسواق المحلية للسلع، من خلال إيجاد تنافس مع الشركات الأجنبية، وتساعد على ظهور سلع متطورة، ومبتكرة، ومُصنّعة بأفضل التقنيات. ولكن نتيجة فرض الدول الغربية عقوبات اقتصادية على سورية بسبب الأزمة قامت بعض الشركات العالمية بقطع علاقاتها مع الشركات السورية، وتوقفت مشاريع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية مما أدى إلى صعوبات

في الاستيراد والتصدير وفتح الاعتماد تحتاج ألية عملية تجارية إلى عناصر رئيسية متكاملة تجعل منها عملية ناجحة، وهي كالاتي (الحمش، 2012):
الإعداد: وذلك من خلال عمل دراسة شاملة تتضمن معرفة نسبة نجاح التجارة في السوق، واستغلال فرص نجاحها، حيث تُبنى هذه الدراسة على الملاحظة، والأبحاث، واختبار الأفكار المتعلقة بالتجارة، وتأسيس المحفظة المالية، والتخطيط التجاري.
الأداء: أيّ تطبيق الدراسة التي تمّ إعدادها في مرحلة الإعداد على أرض الواقع، وذلك بالبدء بالنشاط التجاري مع مراعاة إعطاء التجارة حجمها المناسب في السوق، والتنبؤ بالمخاطر المحتملة والقدرة على تفاديها، والقدرة على التكيف مع السوق وتقلباته.
المراجعة: أيّ دراسة التداولات المالية سواء أكانت تداولات فردية أو شاملة على مستوى السوق، وتُعتبر هذه الخطوة مهمّة لتقييم الوضع، وتصحيح الأفكار حول السوق بناءً على النجاحات والأخطاء الحاصلة سابقاً.
إعادة التنظيم: وذلك من خلال تطبيق الأفكار الجديدة للتجارة التي تمّ التوصل إليها من خلال المراجعة، وتفاذي الأخطاء التي كانت موجودة في السابق؛ ليكون الأداء الجديد أفضل.

ويُعبّر مفهوم التجارة الداخلية عن العمليات التجارية التي يتمّ فيها تداول السلع بين التجار في السوق المحلي ضمن منطقة جغرافية محددة، أما التجارة الخارجية فتعبر عن العمليات التجارية التي يتمّ فيها تداول السلع بين بلدين مختلفين.

• القطاع الخدمي:

يقصد بمفهوم الخدمة العامة بأنه ما تُقدّمه الدولة لمواطنيها لتسهيل حياتهم على أرضها، سواء أكان بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر، بهدف تسهيل حياتهم، ومنحهم نوعاً من الرفاهية الاقتصادية، والاجتماعية، في مختلف المجالات ضمن حدود سلطتها، وقدرتها المادية، وبما يتوافق مع القوانين الدولية والعالمية، ويعتبر هذا القطاع من القطاعات الاقتصادية المهمة حيث يعدّ اقتصاد الخدمات من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثيراً على الاقتصاد العام، وتحديدًا على الناتج المحلي الإجمالي للدول؛ إذ تُشكّل الخدمات الاقتصادية المقدّمة للسكان في أغلب دول العالم نسبة 50% من إجمالي الناتج

الاقتصادي المحلي، وخصوصاً في الدول النامية التي تعتمد على تقديم الخدمات كوسيلة من الوسائل التي تساهم في دعم اقتصادها، وأيضاً يعتبر اقتصاد الخدمات أحد أهم العناصر التي تساهم في دعم النمو السكاني فكلما كانت الخدمات المقدمة للسكان ذات جودة عالية، ساهم ذلك في زيادة النمو السكاني، وتطور السوق التجاري بشكل مستمر.

• عقبات التنمية الاقتصادية:

هناك مجموعة من العقبات تواجه البلدان النامية إزاء قيام التنمية الاقتصادية فيها، وهذه العقبات متنوعة ومتباينة وهي تنقسم إلى ثلاث أقسام هي (العسل، 2006):

- العقبات الاقتصادية:

توجد عقبات اقتصادية عديدة ومتنوعة تعرقل قيام التنمية الاقتصادية، تتركز في الجوانب التالية:

1. انتشار الفقر والمرض والجهل في البلدان النامية، مما يؤدي إلى ضعف ومحدودية تكوين رأس المال في هذه البلدان.
2. قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية في البلدان النامية، ووجود ثنائية الاقتصادي (قطاع أجنبي وقطاع محلي وطني) في العديد من البلدان النامية.
3. ضيق الأسواق المحلية للبلدان النامية.
4. عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج (طرق، مباني، طاقة....).
5. قلة الادخار إلى جانب ضعف الحافز على الاستثمار.

- العقبات السياسية والاجتماعية:

من بين العوامل الأساسية المساعدة على قيام التنمية، يوجد العامل السياسي لأن عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل عائقاً أمام عملية التنمية وهو حال البلدان النامية، وعليه فإن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطلب استقراراً سياسياً في الدولة حتى تتمكن من خلق جو ملائم للخروج من المشاكل والنهوض نحو التنمية.

أما بالنسبة للعقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية فيمكن إدراجها عبر النقاط التالية:

1. الانفجار السكاني وعلاقته بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية، حيث نجد أن هذه الأخيرة أقل من الحجم السكاني وعليه يصعب على الحكومة توفير المتطلبات الأساسية، الأمر الذي يخلق ضغوطاً متزايدة على مواردها المالية المحدودة وتتسع فيها فجوة التمويل.
2. ضعف التعليم والتدريب وندرة المهارات الفنية والإدارية، وكذلك الجهل الاقتصادي الذي يتركز بالتوجه نحو النشاط الخدمي مستبعداً النشاط الإنتاجي.
3. عدم عدالة توزيع الدخل القومي بين عناصره المكونة له.

- العقبات التنظيمية والتكنولوجية:

تعتبر العقبات الإدارية من العقبات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والتي تتمثل في نقص الكفاءات الإدارية والفنية المتخصصة، ومن أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام لا بد من الابتعاد عن إتباع الأساليب الإدارية المعقدة والروتين والبيروقراطية والعشائرية والطائفية في شتى المجالات لأنها تعتبر من عوائق التنمية، فالتطوير الإداري ضروري في شتى المجالات وللحاق بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التأكيد والتركيز على الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي والقطاع الخاص سوياً لأنهما القطاعين المسؤولين عن عملية التنمية الإدارية في الدولة.

ثانياً : المناقشة والاستنتاجات:

يقوم هذا المبحث على الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة، وذلك عن طريق إيجاد النماذج المعيارية الخاصة بالارتباط القانوني، وقد تم أخذ السلسلة الزمنية الواقعة بين عامي 2004-2018، وسيقوم الباحث بدراسة شروط تطبيق الاختبار الإحصائي ومن ثم إيجاد النماذج المعيارية التي تظهر قوة العلاقة بين مجموعتي المؤشرات، وذلك بالاعتماد على برنامج SPSS لاستخراج البيانات.

1. مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

سنقوم بتشكيل مصفوفة الارتباط لكل من مجموعة المتغيرات المجموعة الثانية ومجموعة المتغيرات التابعة، ونحذف أحد المتغيرين الذين يكون الارتباط بينهما تام أو شبه تام ($r > 0.95$) ضمن كل مجموعة متغيرات للإبقاء على المتغيرات اللازمة للدراسة، يظهر الجدول التالي مصفوفة الارتباط بين مجموعة المتغيرات الأولى (الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية)، والمصفوفة هي على الشكل الآتي:

الجدول (2) مصفوفة الارتباط بين الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية

	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	قطاع البناء والتشييد	قطاع التجارة	قطاع الخدمات
Pearson Correlation	1	.741**	.622*	.710**	.245
Sig. (2-tailed)		.002	.013	.003	.379
N	15	15	15	15	15
Pearson Correlation	.741**	1	.787**	.968**	.321
Sig. (2-tailed)	.002		.001	.000	.243
N	15	15	15	15	15
Pearson Correlation	.622*	.787**	1	.863**	.651**
Sig. (2-tailed)	.013	.001		.000	.009
N	15	15	15	15	15
Pearson Correlation	.710**	.968**	.863**	1	.516*
Sig. (2-tailed)	.003	.000	.000		.049
N	15	15	15	15	15
Pearson Correlation	.245	.321	.651**	.516*	1
Sig. (2-tailed)	.379	.243	.009	.049	
N	15	15	15	15	15

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss23

حيث نلاحظ من الجدول السابق بأن معاملات الارتباط جميعها ضمن مجال المقبول ولا يوجد اي علاقة متينة جدا أو تامة بين المتغيرات المدروسة فلذلك يمكننا إدخال كافة

المتغيرات بالتحليل، ويظهر الجدول التالي مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المجموعة الثانية (مؤشرات الاقتصاد الكلي)، والمصفوفة هي على الشكل الآتي:

الجدول (3) مصفوفة الارتباط بين مؤشرات الاقتصاد الكلي

		الائتمان المصرفي	الإنفاق	الاستثمار
الائتمان المصرفي	Pearson Correlation	1	.626*	.703**
	Sig. (2-tailed)		.013	.003
	N	15	15	15
الإنفاق	Pearson Correlation	.626*	1	.544*
	Sig. (2-tailed)	.013		.036
	N	15	15	15
الاستثمار	Pearson Correlation	.703**	.544*	1
	Sig. (2-tailed)	.003	.036	
	N	15	15	15

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss23

حيث نلاحظ من الجدول السابق بأن معاملات الارتباط جميعها ضمن مجال المقبول ولا يوجد اي علاقة متينة جدا أو تامة بين المتغيرات المدروسة فلذلك يمكننا إدخال كافة المتغيرات المجموعة الأولى بالتحليل.

2. اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة: بعد التأكد من علاقة الارتباط الخطي

ضمن كل مجموعة من المتغيرات نقوم بالتأكد من أن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي باختبار فرضية العدم التالية:

- لا يوجد فرق بين توزيع متغيرات الدراسة وبين التوزيع الطبيعي.

لاختبار الفرضية نقوم باختبار Kolmogrov-Smirnov للمتغيرات الداخلة بالتحليل، ويظهر الجدول التالي قيمة الاختبار لجميع المتغيرات الداخلة بالتحليل:

الجدول (4) اختبار Kolmogorov-Smirnov لمتغيرات الدراسة

	الايمان المصر في	الإنفاق الحكوم ي	حجم الاستنما ر	القطاع الزرا ي	القطاع الصن ي	قطاع البناء والنش يد	قطاع التج ارة	قطاع الخدم ات	
N	15	15	15	15	15	15	15	15	
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	9061	35101	4232	3633	5646	1136	2350	5865
	Std. Deviation	13.4667	04.0000	72.1333	42.0800	58.8467	22.8800	96.0733	58.7333
Most Extreme Differences	Positive	3091	19786	1464	4425	2396	3040	1135	1004
	Negative	29.63802	98.91067	82.02651	9.37465	09.09522	5.80891	00.79397	24.76366
Test Statistic	.119	.218	.163	.163	.241	.215	.218	.147	
Asymp. Sig. (2-tailed)	.119	.218	.163	.163	.211	.215	.218	.147	
	-.115-	-.128-	-.088-	-.095-	-.241-	-.155-	-.142-	-.096-	
	.200 ^c _d	.052 ^c	.200 ^c _d	.200 ^c _d	.019 ^c	.060 ^c	.054 ^c	.200 ^c _d	

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss23

نلاحظ من الجدول السابق بان قيمة sig لجميع المتغيرات هي اكبر من 0.05 ويمكن قبول الفرضية العدم التي تقول لا يوجد فرق بين توزيع متغيرات الدراسة وبين التوزيع الطبيعي، ما عدا الإنفاق الحكومي فأنا نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي ان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وللتأكد من ان المتغير الذي لم يخضع للتوزيع الطبيعي بانه يتبع توزيع قريب من التوزيع الطبيعي، نطبق اختبار M-estimators الذي يعطينا اربع قيم لتوقعات الوسط الحسابي بعد التخلص من تأثير القيم الشاذة على

المتوسط الحسابي لكل متغير، (البحر و التتيجي، 2014)، ويظهر الجدول التالي قيم هذه الاختبارات:

الجدول (5) اختبارات M-Estimators

	Huber's M-Estimator ^a	Tukey's Biweight ^b	Hampel's M-Estimator ^c	Andrews' Wave ^d
الإنفاق الحكومي	2990121.70 80	2659829.09 90	2980908.28 48	2644885.76 22

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss23

نلاحظ ان قيم المتوسطات هي متقاربة فيما بينها مما يشير أنها تتوزع توزيع قريب من التوزيع الطبيعي وبالتالي يمكننا إدخاله بالتحليل.

وبعد ان توصلنا إلى ان جميع المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي والتوزيع قريب من الطبيعي ولا يوجد بينها ارتباط تام أو شبه تام يمكننا اعتماد نتائج الارتباط القانوني المعياري للحصول على النماذج القانونية المعيارية.

3. النماذج القانونية المعيارية:

كما اسلفنا سابقا من ناحية صياغة الفرضيات الخاصة بالنماذج القانونية المعيارية، يمكننا صياغة الفرضية التالية:

- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية ومؤشرات الاقتصاد الكلي.
- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية ومؤشرات الاقتصاد الكلي.

بإدخال بيانات متغيرات الدراسة نحصل على النتائج التالية:

الجدول (6) معنوية معاملات الارتباط

	Correlation	Eigenvalue	Wilks	F	Num	Denom	Sig.
	n	e	Statistic		D.F	D.F.	
1	.991	55.714	.003	9.114	15.000	19.725	.000
2	.793	1.693	.187	2.629	8.000	16.000	.048
3	.705	.989	.503	2.966	3.000	9.000	.090

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss23

يظهر الجدول وجود ثلاثة معاملات ارتباط قانونية، وتشير نتائج اختبار Wilks-Lambda ان المعامل الأول والثاني معنوي عند مستوى دلالة 5%، اي أنها تختلف جوهريا عن الصفر وبذلك يمكن القول بان هناك ارتباط معنوي بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية وممثلة بزوج من المركبات القانونية وهي: $(U1, V1)$ ، $(U2, V2)$.

وبعد التأكد من وجود ارتباط معنوي بين مجموعة المتغيرات الاولى ومجموعة المتغيرات الثانية، يتوجب علينا الحصول على المعاملات القانونية المعيارية لمجموعتي المتغيرات والتي تجعل قيمة ρ_1 اكبر قيمة ممكنة ومن خلال الجداول التالية يمكننا استخراج المركبات القانونية كالتالي:

الجدول (7) المعاملات القانونية المعيارية لمؤشرات الأداء المصرفي

Variab le	1	2
زراعة	-.124-	1.481
صناعة	-.185-	-1.018-
بناء	.043	-.447-
تجارة	.673	.438
خدمات	.648	.063

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss23

الجدول (8) المعاملات القانونية المعيارية لمؤشرات الاقتصاد الكلي

Variable	1	2
الائتمان	1.054	-1.119-
الإنفاق	-1.131-	-.366-
الاستثمار	.217	1.255

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss23

وبالتالي يمكننا كتابة النماذج المعيارية للأزواج القانونية (U1,V1) وهي

كالتالي:

$$U1 = - 0.124 Y1 - 0.185 Y2 + 0.043 Y3 + 0.673 Y4 + 0.648 Y5$$

$$V1 = 1.054 X1 - 1.131 X2 + 0.217 X3$$

يمثل المركبان (U1,V1) الزوج القانوني الأول، وهما مرتبطان بمعامل ارتباط قانوني

$p1 = 0.991$ ويشير إلى أن 99.1% من التباينات الحاصلة في مجموعة المتغيرات

المجموعة الأولى تفسر من قبل مجموعة المتغيرات المجموعة الثانية، ويمكننا كتابة

النماذج المعيارية للأزواج القانونية (U2,V2) وهي كالتالي:

$$U2 = - 1.481 Y1 - 1.018 Y2 - 0.447 Y3 + 0.438 Y4 + 0.063 Y5$$

$$V2 = - 1.119 X1 - 0.366 X2 + 1.255 X3$$

يمثل المركبان (U2,V2) الزوج القانوني الأول، وهما مرتبطان بمعامل ارتباط قانوني

$p1 = 0.793$ ويشير إلى أن 79.3% من التباينات الحاصلة في مجموعة المتغيرات

المجموعة الأولى تفسر من قبل مجموعة المتغيرات المجموعة الثانية .

4. **تقييم النماذج القانونية:** بعد الوصول إلى النماذج القانونية يتوجب تقييم كفاءة هذه النماذج، وذلك من خلال حساب كفاءة التحويلات القانونية المباشرة والعبارة.

التحويلات القانونية المباشرة والعبارة

:تشير التحويلات القانونية المباشرة إلى معاملات الارتباط بين المتغيرات والمركبات القانونية الممثلة، للتعرف على أقوى المتغيرات ارتباطاً بكل مركب UK، وأقوى المتغيرات ارتباطاً بكل مركب VK، أما التحويلات القانونية العبارة تشير إلى معاملات الارتباط بين المتغيرات والمركبات القانونية الممثلة لمتغيرات المجموعة الأخرى، وذلك للتعرف على أقوى المتغيرات ارتباطاً بكل مركب UK، وأقوى المتغيرات ارتباطاً بكل مركب VK (أحمد، العلي، و دريباتي، 2018).

ومن الجدول التالي نتعرف على معاملات الارتباط بين المتغيرات المجموعة الأولى والمركبات القانونية لها:

الجدول (9) التحويلات القانونية المباشرة لناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية

Variabl e	1	2
زراعة	.402	.776
صناعة	.617	.173
بناء	.823	.093
تجارة	.778	.151
خدمات	.934	.034

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss23

ان أقوى المتغيرات المجموعة الأولى ارتباطاً بالمركب V1 هو المتغير (الناتج المحلي لقطاع الخدمات) بعلاقة طردية قوية قدرها 0.934، وضعف المتغيرات ارتباطاً بالمركب V1 هو المتغير (الناتج المحلي لقطاع الزراعة) بعلاقة طردية مقبولة قدرها

0.402، ان أقوى المتغيرات المجموعة الأولى ارتباطا بالمركب V2 هو المتغير (الناتج المحلي لقطاع الزراعة) بعلاقة طردية قوية قدرها 0.776، واضعف المتغيرات ارتباطا بالمركب V2 هو المتغير (الناتج المحلي لقطاع الخدمات) بعلاقة طردية ضعيفة قدرها 0.034.

الجدول (10) التحويلات القانونية المباشرة لمؤشرات الاقتصاد الكلي

Variabl e	1	2
الائتمان	.499	-.466-
الإنفاق	-.353-	-.383-
الاستثمار	.342	.270

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss23

ان أقوى المتغيرات المجموعة الثانية ارتباطا بالمركب U1 هو المتغير (الائتمان المصرفي) بعلاقة طردية مقبولة قدرها 0.499، واضعف المتغيرات ارتباطا بالمركب U1 هو المتغير (حجم الاستثمار) بعلاقة طردية مقبولة قدرها 0.342 ، ان أقوى المتغيرات المجموعة الثانية ارتباطا بالمركب U2 هو المتغير (الائتمان المصرفي) بعلاقة عكسية مقبولة قدرها 0.466، واضعف المتغيرات ارتباطا بالمركب U1 هو المتغير (حجم الاستثمار) بعلاقة طردية ضعيفة قدرها 0.270 .

ومن ثم ننتقل إلى التحويلات القانونية العابرة المبينة في الجدولين التاليين:

الجدول (11) التحييلات القانونية العابرة لناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية

Variabl e	1	2
زراعة	.399	.615
صناعة	.612	.137
بناء	.816	.074
تجارة	.771	.120
خدمات	.925	.027

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss23

ان أقوى المتغيرات المجموعة الأولى ارتباطا بالمركب U1 هو المتغير (الناتج المحلي لقطاع الخدمات) بعلاقة طردية قوية قدرها 0.925، واضعف المتغيرات ارتباطا بالمركب U1 هو المتغير (الناتج المحلي لقطاع الزراعة) بعلاقة طردية مقبولة قدرها 0.399، ان أقوى المتغيرات المجموعة الأولى ارتباطا بالمركب U2 هو المتغير (الناتج المحلي لقطاع الزراعة) بعلاقة طردية مقبولة قدرها 0.615، واضعف المتغيرات ارتباطا بالمركب U2 هو المتغير (الناتج المحلي لقطاع البناء) بعلاقة طردية ضعيفة قدرها 0.074.

الجدول (12) التحييلات القانونية العابرة لمؤشرات الاقتصاد الكلي

Variabl e	1	2
الائتمان	.495	-.369-
الإنفاق	-.350-	-.304-
الاستثمار	.339	.214

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss23

ان أقوى المتغيرات المجموعة الثانية ارتباطا بالمركب V1 هو المتغير (الائتمان المصرفي) بعلاقة طردية مقبولة قدرها 0.495، واضعف المتغيرات ارتباطا بالمركب V1 هو المتغير (حجم الاستثمار) بعلاقة طردية مقبولة قدرها 0.339 ، ان أقوى المتغيرات المجموعة الثانية ارتباطا بالمركب V2 هو المتغير (الائتمان المصرفي) بعلاقة عكسية مقبولة قدرها -0.369، واضعف المتغيرات ارتباطا بالمركب V2 هو المتغير (حجم الاستثمار) بعلاقة طردية ضعيفة قدرها 0.214 .

5. الكفاءة المباشرة والكفاءة العابرة: يتم تقييم كفاءة المركب القانوني باستخدام التحميلات المباشرة وهي تعبر عن النسبة المئوية التي يفسرها المركب القانوني من التباين الحاصل في مجموعة المتغيرات المكونة له، وتحسب من متوسط مربعات التحميلات المباشرة لكل مركب على حدا مع عناصر مجموعة المتغيرات المكونة له، وتسمى الكفاءة المباشرة، وأيضا يتم تقييم كفاءة المركب باستخدام التحميلات العابرة وهي تعبر عن النسبة المئوية التي يفسرها المركب القانوني من التباين الحاصل في مجموعة المتغيرات المقابلة له، وتحسب من متوسط مربعات التحميلات العابرة لكل مركب على حدا مع عناصر مجموعة المتغيرات المقابلة له، وتسمى الكفاءة العابرة (أحمد، العلي، و دريباتي، 2018)، وتظهر ضمن الجدول التالي:

الجدول (13) الكفاءة المباشرة والعابرة للمركبات القانونية

Canonical Variable	Set 1 by Self	Set 1 by Set 2	Set 2 by Self	Set 2 by Set 1
1	.164	.161	.539	.530
2	.145	.091	.133	.083

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss23

- الكفاءة المباشرة للمركب U1 تساوي 0.164 والمركب U2 تساوي 0.145، اي تفسر التغيرات الحاصلة في مؤشرات الاقتصاد الكلي 16.4% من التباينات الحاصلة في U1، و 14.5% من التباينات الحاصلة في U2.
- الكفاءة المباشرة للمركب V1 تساوي 0.539 والمركب V2 تساوي 0.133، اي تفسر التغيرات الحاصلة في ناتج القطاعات 53.9% من التباينات الحاصلة في V1، و 13.3% من التباينات الحاصلة في V2.
- الكفاءة العابرة للمركب V1 تساوي 0.161 والمركب V2 تساوي 0.091، اي تفسر التغيرات الحاصلة في مؤشرات الاقتصاد الكلي 16.1% من التباينات الحاصلة في V1، و 9.1% من التباينات الحاصلة في V2.
- الكفاءة العابرة للمركب U1 تساوي 0.530 والمركب U2 تساوي 0.083، اي تفسر التغيرات الحاصلة في ناتج القطاعات 53.0% من التباينات الحاصلة في U1، و 8.3% من التباينات الحاصلة في U2.

• الاستنتاجات والتوصيات:

❖ الاستنتاجات:

1. يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والنتائج المحلي للقطاعات الاقتصادية، والمعبر عنها بزوجين من المركبات القانونية، وهي قوية جدا 0.999 بالزوج الأول، وقوية 0.793 في الزوج الثاني.

2. تم استخراج نموذج للعلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والنتائج المحلي للقطاعات الاقتصادية وهو:

– تبين العلاقة في النموذج الأول: بان هناك تراجعاً في حجم الإنفاق، بينما ازداد كل من حجم الائتمان المصرفي وحجم الاستثمار، وذلك مترافقا مع انخفاض الناتج المحلي لقطاع الزراعة والصناعة، وارتفاع الناتج المحلي لقطاع الخدمات والتجارة، وكان هناك ارتفاع بسيط في قطاع البناء.

– تبين العلاقة في النموذج الثاني: بان هناك تراجعاً في حجم الإنفاق والائتمان المصرفي، بينما ازداد حجم الاستثمار، وذلك مترافقا مع انخفاض الناتج المحلي لقطاع البناء والصناعة، وارتفاع الناتج المحلي لقطاع الزراعة والتجارة، وكان هناك ارتفاع بسيط في قطاع الخدمات.

❖ التوصيات :

(1) العمل على استعادة نشاط المنح المصرفي للقطاعات الاقتصادية وخاصة الصناعية والعمل على رفع مساهمتها بشكل أفضل مما سبق بسبب الحاجة الملحة لرفع القدرة الإنتاجية والصناعية وتوسع حجم الخدمات المجتمعية وذلك لما واجهته البلاد خلال الحرب .

- (2) ضرورة الاهتمام برفع حجم الإنفاق الحكومي للقطاعات المنتجة التي تساهم في دعم التنمية الاقتصادية بشكل مباشر ووضع الخطط اللازمة لرفع معدلات الإنتاج التي تساهم بشكل مباشر.
- (3) العمل على تفعيل كافة أشكال الاستثمار التي عانت تراجعاً والعمل على تحسين المؤشرات المالية التي تراجعت أيضاً ويمكن ملاحظتها من خلال الأداء المالي للمنشآت السورية التي عملت خلال الأزمة.
- (4) تبين نتائج التحليل ضعف ارتباط بعض المتغيرات المدروسة مع النماذج التي تم التوصل إليها، بالرغم من الأهمية التي تتمتع بها هذه المتغيرات والمتعارف عليها اقتصادياً، الأمر الذي يتطلب العمل على تطويرها وجعلها أكثر فاعلية.

❖ المراجع

– المراجع العربية:

1. آغا ، إل .(2019). الخيارات المتاحة لتمويل إعادة الإعمار في سوريا . سوريا: رسالة ماجستير ، جامعة دمشق.
2. أحمد و .علي انا .درباتي ، واي .(2018). بناء نموذج رياضي للعلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات الخدمات الصحية دراسة تطبيقية على المنطقة الساحلية .سوريا: جامعة تشرين
3. العسال انا .(2006). التنمية في الفكر الإسلامي (مفاهيم - عطاءات - معوقات - طرق .(لبنان: مؤسسة الجامعة للدراسات 4 .
4. البحر ، م .الطنيجي ، م .(2014). التحليل الإحصائي للاستبانة باستخدام برنامج SPSS مركز صابر للدراسات الإحصائية 5 .
5. الهمش ، م .(2012). رؤية اقتصادية واجتماعية للحركة الاحتجاجية السورية .بيروت: مجلة المستقبل العربي 6 .
6. ضاهر ح .احمد ر .(2017). دراسة العلاقة التبادلية بين الائتمان المصرفي الخاص وأداء القطاع الصناعي في سورية .جامعة تشرين - كلية الاقتصاد 7 .
7. نجيب ح .الرفاعي ج .(2006). يعد تحليل ونمذجة بيانات الكمبيوتر تطبيقاً شاملاً لحزمة SPSS عمان - الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع 8 .
8. الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا .(2018). الإطار العام لتطوير القطاع الصناعي .بيروت: الأمم المتحدة.

– المراجع الأجنبية:

1. Ehimare,A. (2012). The Role of Banks in Capital Formation and Economic Growth: The Case of Nigeria. *Economy Transdisciplinarity Cognition* ،Vol. 15,Issue 1
2. Ghirmay,T. (2006). *Financial Development ,Investment ,Productivity and Economic Growth in the US*. US : Southwestern Economic Review.
3. Prochniak,M; Wasiak,K . (2016). *The impact of the financial system on economic growth in the context of the global crisis: empirical evidence for the EU and OECD countries*. EU and OECD countries: OECD.
4. Spiegel,M ; Benhabib,J. (2000). *the role of Financial development in Growth and Investment*. Journal of Economic Growth.
5. Uskienė,L; vičien,T. (2013). *Economic Sector Performance And Growth: Contemporary Approaches In The Context Of Sustainable Development*. international journal for finains and development .

أثر التركيز والحصة السوقية في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)

الباحث: حيدر ابراهيم ونوس

قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة طرطوس

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر تركيز السوق من الأصول وفقاً لفرضية الهيكل- السلوك- الأداء (SCP)، والحصة السوقية من الودائع وفقاً لفرضية الكفاءة في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية مقاساً بمعدل العائد على الأصول، اعتمدت الدراسة على البيانات المالية السنوية المنشورة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال مدة زمنية تمتد من عام 2011 وحتى عام 2018، واستُخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للحصة السوقية وفقاً لفرضية الكفاءة على الأداء المالي للمصارف وعدم وجود أثر لتركيز السوق وفقاً لفرضية (SCP) في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: تركيز السوق، الكفاءة، الأداء المالي.

The impact of concentration and market share on Financial Performance of the Listed Banks in Damascus Securities Exchange (Empirical study)

Abstract

This study aims to determine the impact of market concentration of assets according to the structure-conduct-performance (scp) hypothesis, and the market share of deposits according to the hypothesis of efficiency in the financial performance of banks listed on the Damascus Stock Exchange as measured by the rate of return on assets. The study relied on annual financial statements Published for banks listed on the Damascus Securities Exchange during a period of time extending from 2011 to 2018, Multiple linear regression model was used to test the study hypotheses. This study concluded that there is a positive effect of the market share according to the efficiency hypothesis on the financial performance of the banks and the absence of an effect of market concentration according to the hypothesis (scp) on the financial performance of the banks listed in the Damascus Securities Exchange.

Keywords: market concentration, efficiency, financial performance

1-مقدمة:

شهد القطاع المصرفي خلال العقدين الماضيين العديد من التحولات في معظم دول العالم، حيث أثرت المتغيرات الداخلية والخارجية على بنية المصارف وأدائها، وعلى الرغم من التوجهات الحديثة نحو عدم التدخل المصرفي (Bank Disintermediation) لا يزال دور المصارف محورياً في تمويل النشاط الاقتصادي بشكل عام وقطاعات السوق بشكل خاص، وأصبح الحفاظ على نظام مصرفي مريح أحد أهم الاعتبارات الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين.[1]

تواجه لنظم المصرفية تغيرات مستمرة تمثلت في زيادة المنافسة وتركز الأسواق وإعادة الهيكلة، وقد كان للتطور التكنولوجي والتحرير المالي وإزالة القيود التنظيمية الدور الأساسي في هذه التغيرات، وانعكس هذا التغير المستمر في هيكل الإيرادات المصرفية متمثلاً بزيادة الدخل من غير الفوائد الذي يمكن تمييزه في بعض الأنماط في استراتيجيات البنوك الفردية [2]. ان وجود المصارف كوسيط مالي أتاح لها السيطرة على أسواق المال وساعد في ذلك القيود التنظيمية المفروضة على دخول المؤسسات المالية الى السوق وغيرها من المعوقات القانونية والتنظيمية، بالتالي قلت درجة المنافسة وارتفعت مستويات التركيز في أسواق المصارف خاصة في الدول النامية، فهناك بعض القوانين تعزز الاحتكار وتقيد المنافسة مما يؤثر سلباً على الكفاءة. تطورت نظريات الربحية المختلفة خلال العقود الماضية لإثبات وجود أو عدم وجود صلة بين هيكل السوق والربحية، وبنص مفهوم الاقتصاد الجزئي التقليدي الذي تم تأسيسه في اقتصاديات كلاسيكية يُعرف عموماً باسم "نظرية الشركة" على وجود الشراكات واتخاذ القرارات لتحقيق أقصى قدر من الأرباح، إن وجود مستويات عالية من الأرباح في صناعة ما كان دليلاً على أن الشركات في تلك الصناعة تمتلك قوة احتكارية، تم تصميم عدد كبير من النظريات لتفسير العلاقة بين هيكل السوق وأداء المصارف التجارية، وقد اكتسبت فرضية الهيكل السلوك الاداء (SCP) the Structure Conduct Performance مكانة بارزة بينهم إلى جانب وفرضية الهيكل الكفاءة Efficient-Structure Hypothesis (ESH) مكانة بارزة بين هذه النظريات. وعليه يتناول هذا البحث أثر هيكل السوق على أداء المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2. الدراسات السابقة:

دراسة (Bhatti and Hussain, 2010) [3]

أدلة على فرضية الهيكل السلوك الأداء في المصارف التجارية الباكستانية

Evidence on Structure Conduct Performance Hypothesis in Pakistani commercial Banks

هدفت هذه الدراسة الى توضيح العلاقة بين هيكل السوق والأداء المصرفي وذلك باستخدام بيانات 20 مصرف تجاري باكستاني لمدة 9 سنوات من عام 1996 الى 2004، وقد تم استخدام نسبة تركيز السوق لقياس فرضية (SCP) والحصة السوقية لقياس فرضية الكفاءة، وتم استخدام كل من العائد على الأصول والعائد على رأس المال والعائد على حقوق المساهمين لقياس الأداء، وقد توصل الباحثان الى وجود علاقة طردية بين نسبة تركيز السوق والربحية، ووجود علاقة سلبية بين الحصة السوقية والربحية بالتالي رفض فرضية الكفاءة وقبول فرضية الاحتكار.

دراسة (Kosmidou et al., 2012) [4]

محددات الربحية في المصارف التجارية في المملكة المتحدة-دليل من سلسلة
زمنية عن الفترة 1995-2002

Determinants of Profitability of Domestic UK Commercial Banks: Panel Evidence from the Period 1995-2002

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر العوامل الداخلية للمصارف التجارية متمثلة بكل من (السيولة، كفاية رأس المال، جودة الأصول، الكفاءة التشغيلية وحجم المصرف) والعوامل الخارجية (التضخم، الناتج القومي الإجمالي) على ربحية المصارف في الفترة الممتدة بين 1995-2002 وتم استخدام كل من التركيز Concentration في الصناعة المصرفية والقيمة الاسمية للأسهم كمتغيرات متعلقة بهيكل السوق Market Structure وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن أكثر هذه العوامل تأثيراً على الربحية هي كفاية رأس المال حيث كان له الأثر الإيجابي على الربحية.
- تؤثر كل من الكفاءة التشغيلية وحجم المصرف سلباً على الأرباح، في حين كان أثر السيولة وجودة الأصول غير واضح.

- يوجد أثر إيجابي ضعيف لكلٍ من التضخم والنتائج القومي الإجمالي على الربحية.
- يوجد أثر إيجابي لكل من تركيز السوق والسعر السوقي للسهم على الربحية.

-دراسة (Bucevska and Misheva, 2017) [5]

محددات الربحية في الصناعة المصرفية: دراسة تجريبية على دول مختارة في البلقان

The Determinants of Profitability in the Banking Industry: Empirical Research on Selected Balkan Countries

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر كلٍ من هيكل السوق والكفاءة على أداء المصارف التجارية، بالتطبيق على 127 مصرفاً تجارياً من ست دول مختارة في البلقان، فقد كانت المتغيرات المستقلة (تركز السوق، الحصة السوقية، الكفاءة التشغيلية، الحجم، مخاطر الائتمان، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، التضخم ومعدل النمو) وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لا يوجد أثر مباشر لكلٍ من تركيز السوق والحصة السوقية على الربحية.
- تؤثر الكفاءة التشغيلية بشكلٍ إيجابي على الربحية.
- لا يوجد أثر مهم لكلٍ من التضخم والحجم ومعدل النمو على الربحية.

دراسة (Bekhet et al., 2021) [6]

الروابط الديناميكية بين الربحية ومحدداتها: دليل عملي من المصارف التجارية الأردنية

Dynamic Linkages Between Profitability and Its Determinants: Empirical Evidence from Jordanian Commercial Banks

استخدمت هذه الدراسة اختبارات جذر الوحدة، والتكامل المشترك، ونموذج الانحدار الذاتي الموزع لفحص العلاقة بين ربحية المصارف ومحدداتها حيث تمثلت عينة البحث بـ 13 مصرفاً تجارياً أردنياً بين عامي 2000 و2018. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة

توازن طويلة المدى بين ربحية المصارف التجارية ومحدداتها. وتتلخص النتائج الرئيسية على النحو التالي:

تؤثر مخاطر الائتمان وتركيز السوق سلباً على ربحية المصارف التجارية على المدى القصير.

تؤثر المخاطر التشغيلية وحجم البنك وتقلب العائد وتركيز السوق سلباً على ربحية المصارف التجارية على المدى الطويل.

3. مشكلة البحث:

إن أداء وسلوك المؤسسات المصرفية في الأسواق التي تتسم بالمنافسة يختلف عنه في الأسواق التي تتسم بالاحتكار، إذ إن التغيرات الهيكلية التي تطرأ على السوق المصرفي تؤدي بالمؤسسات المصرفية إلى البحث عن استراتيجيات بغرض زيادة كفاءتها ومن ثم أداءها.

يؤثر تركيز السوق على الأداء المالي إذ تستطيع المصارف الكبيرة ممارسة قوتها السوقية بفرض أسعارها وزيادة أرباحها، من ناحية أخرى فإن المصارف الأكثر كفاءة ستتمو من حيث الحجم والحصة السوقية لأنها قادرة على فرض أسعار أقل من المنافسين مع الحفاظ على ربحيتها.

بناء عليه تتمثل مشكلة البحث في طرح الأسئلة التالية:

1. هل يوجد أثر للحصة السوقية في أداء للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

2. هل يوجد أثر لتركيز السوق في أداء للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

4. أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في:

1. معرفة أثر الحصة السوقية في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2. معرفة أثر تركيز السوق في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

5. فرضيات البحث:

H1: لا يوجد أثر للحصة السوقية في العائد على الأصول للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H2: لا يوجد أثر لتركيز السوق في العائد على الأصول للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

6. أهمية البحث:

أصبحت قضايا التنمية والاستقرار المالي موضوعات مهمة ومن ضمن أولويات الدول وخاصة النامية منها وذلك بسبب الدور الأساسي الذي تلعبه المصارف في الاقتصاد عموماً وخاصة في الدول التي لا يزال اعتمادها الأساسي في التمويل على المصارف أكثر من اعتمادها على أسواق المال، وأن الاستقرار المالي يرتبط بافتراض أن القطاع المصرفي سليم ويحقق أرباح تمكنه من مقاومة الأزمات، فمن الأهمية بمكان معرفة أثر تركيز السوق والحصة السوقية كعوامل متعلقة بالصناعة المصرفية على أداء المصارف.

7. منهجية البحث:

لتحقيق أهداف هذا البحث سيتم اعتماد المقاربة الاستنباطية (استراتيجية النظرية ثم الواقع)، وذلك عن طريق بناء الفرضيات من النظرية قبل جمع البيانات واختبارها من خلال نموذج تم بناؤه بالاعتماد على الدراسات السابقة في هذا المجال. يتمثل مجتمع البحث بالمصارف الخاصة العاملة في سورية، وتتكون عينة البحث من جميع المصارف الخاصة العاملة في سورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والتي تتوفر بياناتها خلال فترة الدراسة. وقد تم استثناء المصارف الإسلامية نظراً لطبيعتها الخاصة ومفهوم الربحية لديها.

أثر التركيز والحصة السوقية في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
(دراسة تطبيقية)

بيانات الدراسة هي بيانات ثانوية مستخرجة من التقارير السنوية لهذه الشركات والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية من العام 2011 وحتى العام 2018 وتم استخدام هذه البيانات لاختبار الفرضيات ومن ثم الإجابة على التساؤلات المطروحة. تم اختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي spss 23، عن طريق تحليل العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المدروسة باستخدام معامل الارتباط الخطي البسيط ليبرسون Pearson's Simple Linear Correlation Coefficient r ، ومن ثم استخدام تحليل الانحدار المتعدد كخطوة لاحقة بهدف قياس قوة وطبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المفسرة لها.

8. متغيرات البحث:

يعتمد هذا البحث في اختبار فرضياته على النموذج المؤلف من متغير تابع وهو: العائد على

الأصول، ومتغيران مستقلان وهما الحصة السوقية وتركز السوق.

فيما يلي عرض لكيفية قياس المتغيرات:

اسم المتغير	طريقة القياس
العائد على الأصول ROA	نسبة صافي الربح بعد الضريبة الى اجمالي الأصول
الحصة السوقية souk	نسبة ودائع المصرف الى اجمالي ودائع القطاع المصرفي خلال السنة المدروسة
تركز السوق CS	مجموع مربعات الحصص للسوقية من الاصول للمصارف

9. محددات البحث:

سيقتصر اجراء هذا البحث على سوق دمشق للأوراق المالية، وفي مدة زمنية تمتد ثمانية سنوات تبدأ من عام 2011 وتنتهي في عام 2018.

10. الإطار النظري للدراسة:

تطورت نظريات الربحية المختلفة خلال العقود الماضية لإثبات وجود أو عدم وجود صلة بين هيكل السوق والربحية. وينص مفهوم الاقتصاد الجزئي التقليدي الذي تم تأسيسه في اقتصاديات كلاسيكية يُعرف عموماً باسم "نظرية الشركة" على وجود الشراكات واتخاذ القرارات لتحقيق أقصى قدر من الأرباح. استناداً إلى هذا الافتراض التقليدي، خرج الباحثون بتوقعات كثيرة قابلة للاختبار حول سلوك زيادة الأرباح إلى الحد الأقصى للشركات التي يمكن اشتقاق أداء الصناعات عليها. تم تصميم عدد من النظريات لتفسير أداء المصارف التجارية، وقد اكتسبت فرضية البنية السلوك الاداء the Structure Efficient-Structure Conduct Performance (SCP) وفرضية البنية الكفاءة Efficient-Structure Hypothesis (ESH) مكانة بارزة بينهم وفيما يلي مناقشة لهذه الفرضيات:

فرضية الهيكل-السلوك-الأداء The Structure-Conduct-Performance (SCP)

تستند هذه الفرضية على اقتراح تركيز السوق الذي تم تعديله بوساطة (Bain, 1951)، حيث تميل أرباح الشركات التي تعمل في الصناعات عالية التركيز إلى أن تكون أعلى من تلك التي تكون في أسواق أقل تركيزاً، حيث إن التركيز يسمح بتواطؤ المصارف لفرض أسعار فائدة أعلى، وبالتالي الحصول على أرباح كبيرة [8]. تهتم هذه الفرضية بالاتصال الثلاثي الذي يربط بين الأعمدة الثلاثة لهيكل السوق والسلوك والأداء، حيث يؤثر هيكل السوق (التركيز والظروف عند دخول السوق) على أداء البنوك متمثلة بـ (الأرباح، النمو) من خلال سلوكهم (التسعير والسلوك غير السعري)، ينظر نموذج الهيكل الأداء والسلوك (SCP) إلى هذه الجوانب الثلاثة للصناعة على أنها مرتبطة بشكل متكامل، وأن قوة السوق المتزايدة تعطي أرباحاً احتكارية. ويشير إطار عمل SCP إلى إمكانية السلوك التواطؤي تزداد عندما يتركز السوق في أيدي عدد قليل من الشركات وكلما

ارتفع تركيز السوق ارتفعت ربحية الشركات في تلك الصناعة، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين تركيز السوق والربحية. تفترض فرضية SCP وجود علاقة سببية تنطلق من هيكل السوق إلى سلوك تحديد الأسعار للشركات وفي النهاية إلى الربحية، وتفترض أن التركيز في الصناعة المصرفية يمكن أن يولد قوة سوقية مما يسمح للبنوك باكتساب أرباح احتكارية من خلال تقديم أسعار فائدة أقل للدوائع وتحميل معدلات فائدة أعلى على القروض. يفترض نهج SCP أن بنية الصناعة تحدد سلوك الشركات ولها تأثير على ربحيتها[9].

فرضية البنية-الكفاءة (ESH) Efficient-Structure Hypothesis

تشير هذه الفرضية إلى أن الشركات الأكثر كفاءة ستتمو من حيث الحجم والحصّة السوقية لأنها قادرة على فرض أسعار أقل من المنافسين مع الحفاظ على الربحية، وعادة ما تؤدي الربحية الأعلى إلى ارتفاع تركيز السوق، وتفترض هذه النظرية أن كفاءة الإدارة لا تزيد الأرباح فحسب بل تؤدي أيضاً إلى زيادة حصتها في السوق وتحسين تركيز السوق[2].

جاءت هذه النظرية كبديل لفرضية SCP من قبل Demsetz (1973)، وتؤكد فرضية (ESH) أن الشركات الأكبر حجماً والأعلى كفاءة تزيد في النهاية من حصتها وتركزها السوقى بسبب قدرتها على توليد أرباح أعلى، وأيضاً ستحصل الشركات الأكثر كفاءة على حصتها في السوق وتكسب أرباحاً اقتصادية.

في القطاع المصرفي تشير نظرية الكفاءة إلى أن المصارف التجارية الكبيرة التي تتمتع بإدارة أفضل وذات خبرة وتكنولوجيات الإنتاج الحديثة قادرة على خفض تكاليفها التشغيلية، وبالتالي فقد حققت عائدات أعلى على الاستثمار مقارنة بالبنوك الأصغر[7]. تعتمد النظرية بشكل أساسي على فرضية أن البنوك تحقق أرباحاً إذا كانت تعمل بكفاءة أكبر من منافسيها مما يقلل من تكاليف التشغيل التي تؤدي إلى أرباح جيدة.

الفرق الأساسي بين الفرضيتين أن فرضية SCP تفترض وجود علاقة إيجابية بين درجة تركيز السوق وأداء الشركة وذلك بسبب الأسباب الاحتكارية أو التواطئية فإن الشركات في السوق المركزة ستجني أرباحاً أكثر من الشركات في سوق أقل تركزاً بغض النظر عن الكفاءة.

الأداء المالي Financial performance

يعرف الأداء المالي في المصارف بأنه قدرة المصارف على توليد الربحية المستدامة [10]

تستند مقاييس الأداء المستخدمة في الأدبيات بشكل عام على الربحية المحاسبية لأن العديد من المصارف تفتقر إلى البيانات السوقية. عادةً تتم مقارنات الربحية باستخدام العائد المحاسبي على الأصول (ROA)، والعائد المحاسبي على حقوق الملكية (ROE).

العائد على الأصول Return on Assets

يعد العائد على الأصول (ROA) هو النسبة الأساسية والمقياس الأكثر شيوعاً لربحية المصارف في الأدبيات المصرفية الحالية، وهو مؤشر على الكفاءة والأداء التشغيلي [4]، ويعكس مدى كفاءة إدارة المصرف في استثمار الأصول لتوليد الأرباح، ويعد من أهم المؤشرات لمقارنة أداء الإدارة التشغيلي، علاوةً على إنه يأخذ المخاطر بالحسبان، لذلك يعد المؤشر الرئيس لربحية المصارف [2]

لا يخلو مؤشر العائد على الأصول من العيوب التي بدورها تتمثل بكونه يعتمد على الربح المحاسبي والذي قد لا يعكس الربح الاقتصادي الحقيقي للمصارف، بالإضافة إلى أنه يعتمد على القيمة الدفترية للأصول والتي قد لا تعكس بالضرورة القيمة السوقية لها. يتم حساب هذه النسبة على أنها صافي الربح بعد الضريبة مقسوماً على إجمالي الأصول. وتشير هذه النسبة إلى كفاءة التشغيل للشركة بناءً على أرباح الشركة المتحققة من إجمالي أصولها

العائد على حقوق الملكية Return on Equity

يعد العائد على حقوق المساهمين هو مقياس الربح الأكثر استخداماً بالنسبة للقطاع المصرفي وبالنسبة للقطاع غير المصرفي على حد سواء [9]. كما إن ROE هو مقياس أداء داخلي لقيمة المساهمين حيث:

- يقترح تقييماً مباشراً للعائد المالي لاستثمار المساهمين.
- إنه متاح بسهولة للمحللين لأنه يعتمد فقط على المعلومات العامة.
- يسمح بالمقارنة بين الشركات المختلفة أو القطاعات المختلفة في الاقتصاد.

أثر التركيز والحصة السوقية في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
(دراسة تطبيقية)

ومع ذلك فإن نسبة العائد على حقوق المساهمين تتجاهل النفوذ المالي وتأثير اللوائح التنظيمية على الروافع المالية [2]، يتم حساب هذه النسبة على أنها صافي الربح بعد الضريبة مقسوماً على إجمالي حقوق المساهمين. وتقيس هذه النسبة معدل عائد المساهمين على استثماراتهم في الشركة.

11. النتائج والمناقشة:

الجدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

Descriptive Statistics

	N	Range	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
ROA	88	.41	-.13-	.29	.0291	.06713
Souk	88	25.16	1.54	26.7	9.090	6.1573
CS	88	204	1209	1413	.1333	62.678
Valid N (listwise)	88					

بلغ عدد المشاهدات 88 مشاهدة وهي أكبر من 5 أمثال عدد المتغيرات المستقلة، مما يعني أن شرط نسبة مشاهدة المتغيرات المستقلة محقق. يبين الجدول السابق (1) الإحصاءات الوصفية لجميع متغيرات الدراسة (المتغير المستقل والمتغيرات التابعة). يتضح أن متوسط العائد على الأصول بلغ 2.9% بانحراف معياري قدره 6.7 وقد كانت اعلى نسبة لبنك قطر الوطني حيث بلغت نسبة العائد على الاصول 29% عام 2015 تجدر الإشارة الى وجود مصارف خاسرة خلال الفترة. كما بلغت اعلى حصة سوقية 26.7% لبنك بيمو السعودي الفرنسي، كما بلغ متوسط مؤشر تركيز السوق 1333 اقل من 1500 نقطة مما يشير إلى سوق تنافسي.

لمعرفة فيما إذا كانت تتوفر الشروط المتعلقة بملائمة بيانات الدراسة لإجراءات التحليل الإحصائي من

خلال اختبار توزيع بيانات الدراسة توزيعاً طبيعياً والتأكد من عدم الحاجة إلى اللجوء إلى اختبارات تحليل البيانات التي تحمل خاصية التوزيع غير الطبيعي عن طريق الاعتماد

على الاختبارات الإحصائية اللامعلمية لذلك تم اختبار متغيرات الدراسة كافة من حيث اتصافها بالتوزيع الطبيعي من خلال اختبار Kolmogorov-Smirnov، وعليه كانت النتائج على النحو

الجدول رقم (2) اختبار Kolmogorov-Smirnov

	Tests of Normality		
	Kolmogorov-Smirnov ^a		
	Statistic	Df	Sig.
ROA	.077	50	.200 [*]
Souk	.062		.266
Cs	.122		.187

يلاحظ من مخرجات الجدول رقم (2) أن قيمة Sig لجميع متغيرات الدراسة أكبر من (0.05) الأمر الذي يشير إلى توفر شرط التوزيع الطبيعي في متغيرات الدراسة كافة.

الجدول رقم (3) نموذج الانحدار الخطي

Model Summary ^b					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.346 ^a	.190	.167	.34184	1.657

a. Predictors: (Constant), souk, cs

b. Dependent Variable: ROA

بأن قيمة معامل الارتباط الخطي 34%، وهذا يشير إلى وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. كما يتبين من خلال الجدول المذكور بأن قيمة معامل التحديد 19% هذا يعني ان 19% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تفسرها التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة. كما بلغت قيمة DW تبلغ 1.65 مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية في نموذج الانحدار.

الجدول رقم (4) تحليل التباين Anova

ANOVA ^a					
Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.076	2	.025	6.749	.000 ^b
Residual	.316	85	.004		
Total	.392	87			

a. Dependent Variable: ROA

b. Predictors: (Constant), souk, sc

أثر التركيز والحصة السوقية في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
(دراسة تطبيقية)

يتبين من خلال الجدول (4) بأن قيمة $P=0.000$ وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%. هذا يدل على معنوية نموذج الانحدار، بمعنى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير معنوي على المتغير التابع، أو أن قيمة إحدى المعاملات تختلف معنوياً عن الصفر. الجدول رقم (5) معاملات المتغيرات:

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-.870-	.330		-2.633-	.010
souk	.005	.002	.499	3.427	.001
cs	.001	.000	.330	3.321	.124

a. Dependent Variable: ROA

يبين الجدول (5) أن قيمة الثابت في النموذج تبلغ -0.870 وقيمة p تساوي 0.10 وهي قيمة غير معنوية عند مستوى الدلالة 5%. كما يظهر هذا الجدول قيم معاملات المتغيرات المستقلة وقيم احتمال معنويتها، وهي ما سيتم الاعتماد عليها عند اختبار الفرضيات.

اختبار الفرضية الأولى

H1: لا يوجد أثر للحصة السوقية في العائد على الأصول للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يبين الجدول (5) بأن قيمة معامل للحصة السوقية souk تساوي 0.005 وقيمة احتمال معنوية 0.001 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%، مما يدل على معنويتها الإحصائية عند هذا المستوى وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد أثر للحصة السوقية في العائد على الأصول للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. ونقبل بالفرضية البديلة القائلة بوجود هذا الأثر، بما أن قيمة المعامل موجبة فإن هذه العلاقة طردية بالتالي تدعم هذه النتيجة فرضية الكفاءة التقليدية في العينة المدروسة.

اختبار الفرضية الثانية

H2: لا يوجد أثر لتركز السوق في العائد على الاصول للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يتضح من خلال الجدول (5) بأن قيمة معامل متغير تركيز السوق CS تساوي 0.01 كما تبلغ قيمة احتمال معنويته $p=0.124$ وهي أكبر من 5%، مما يشير إلى عدم معنويتها الإحصائية. نستنتج بأن متغير تركيز السوق ليس له أثر معنوي على الاداء. وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد أثر لتركز السوق في العائد على الاصول للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. حيث أظهرت الاحصاءات الوصفية أن السوق منخفض التركيز بالتالي لا يوجد أي دليل على فرضية (الهيكل السلوك الأداء (SPC)) في العينة المدروسة، قد تشير النتيجة الى عدم وجود ممارسات لقوة سوقية على أسعار المدخلات والمخرجات المصرفية.

الاستنتاجات والتوصيات:

بناء على الاختبارات الإحصائية واختبار فرضيات الدراسة يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها على النحو التالي:

1-بلغ متوسط الربحية 2.9% مقاسةً بالعائد على الأصول وتتباين الربحية بين المصارف.

2-يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير الحصة السوقية في أداء المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية مقاساً بالعائد على الأصول، وتدعم هذه النتيجة فرضية الكفاءة.

3-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير تركيز السوق في أداء للمصارف المدرجة في سوق دمشق مقاساً بالعائد على الأصول، بالتالي لا يوجد أي دليل يدعم فرضية الهيكل-السلوك- الاداء SPC في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وبناءً على ما سبق يمكن إدراج التوصيات التالية:

1. العمل على تحسين الحصة السوقية للمصارف عن طريق زيادة التسهيلات الائتمانية مع الحفاظ على نمو الودائع، لما لذلك من أثر على ربحية المصارف بالتالي على أداءها.

2-ضرورة إجراء دراسات في فترات لاحقة لزيادة عدد سنوات فترة الدراسة وإجراء المقارنات بين فترتي
قبل الأزمة السورية وبعد الأزمة.

12. المراجع: References

- 1- Athanasoglou, P. P., Daniilidis, I., & Delis, M. D. (2014). Bank procyclicality and output: Issues and policies. *Journal of Economics and Business*, 72, 58-83
- 2-Athanasoglou, P.P., Brissimis, S.N. and Delis, M. D. (2005). “Bank-specific industry specific and macroeconomics determinants of bank profitability.” “*Journal of International and Financial Markets, Institutions & Money*” (Forthcoming).
- 3-Bhatti, G. A., & Hussain, H. (2010). Evidence on structure conduct performance hypothesis in Pakistani commercial banks. *International Journal of Business and Management*, 5(9), 174.
- 4- Kosmidou Kyriaki, Tanna Sailesh, Pasiouras Fotios. (2012). Determinants of profitability of Domestic UK commercial banks: panel Evidence from the period 1995-2002. *Economics finance and accounting applied research*. Working paper series no. RP08
- 5- Bucevska, V., & Hadzi Misheva, B. (2017). The determinants of profitability in the banking industry: Empirical research on selected Balkan countries. *Eastern European Economics*, 55(2), 146-167.
- 6- BEKHET, H. A., ALSMADI, A. M., & KHUDARI, M. (2021). Dynamic Linkages Between Profitability and Its Determinants: Empirical Evidence from Jordanian Commercial Banks. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 8(6), 687-700

7-Samad, A. (2008), "Market Structure, Conduct and Performance: Evidence from the Bangladesh Banking Industry", *Journal of Asian Economics*, 19(2): 181-193.

8-Demsetz, H. (1973), "Information and efficiency: Another Viewpoint", *Journal of Law and Economics*, 10: 1-22.

9-Bain J. S. (1951), "Relation of Profit Rate to Industry Concentration: American Manufacturing 1936-1940", *Quarterly Journal of Economics*, 65(3), 293-325

10- European Central Bank (2010), **Beyond ROE - how to measure bank performance**, Appendix to the report on EU banking structures.

أثر موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر على قوتها التنبؤية بالأرباح المستقبلية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)

الباحث: غيث إبراهيم أحمد

قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة طرطوس

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر على قوتها التنبؤية بالأرباح المستقبلية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، تم قياس الموثوقية من خلال متغير معلومات الدخل الشامل الآخر مرجحاً بنسبة السيولة على مستوى السوق، وتم قياس الأرباح المستقبلية من خلال مؤشرات الربحية معبراً عنها بالعائد على الأصول (ROA)، وبواقع بيانات سنوية مستخرجة من القوائم المالية للمصارف المدروسة، حيث تم إجراء التحليل الإحصائي لبيانات هذه المصارف وعددها إحدى عشر مصرف للسلسلة الزمنية 2011-2020 باستخدام البرنامج الإحصائي E-View-12)، وذلك بإجراء تحليل الانحدار الخطي باتباع منهجية PANEL (DATA)، توصلت هذه الدراسة إلى أن موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر تعزز من قوتها التنبؤية بالأرباح المستقبلية لسنة واحدة إلى الأمام فقط.

الكلمات المفتاحية: الدخل الشامل الآخر، القوة التنبؤية، الموثوقية.

The Impact of the Reliability of Other Comprehensive Income Information on its Predictive Power for Future Earnings of the Listed Banks in Damascus Securities Exchange (Empirical study)

Abstract

This study aims to demonstrate the impact of the reliability of other comprehensive income information on its predictive power in future earnings of the banks listed in the Damascus Stock Exchange. Reliability was measured through the other comprehensive income information variable, weighted by the liquidity ratio at the market level, Future earnings were measured through profitability indicators expressed as return on assets (ROA), and by annual data extracted from the financial statements of the studied banks. The statistical analysis of the data of these eleven banks for the time series 2011-2020 was conducted using the statistical program (E-View -12), by performing a linear regression analysis using the (PANEL DATA) methodology. This study found that the reliability of other comprehensive income information strengthens its predictive power in future earnings, one year forward only.

Keywords: Other comprehensive income, predictive power, Reliability.

1. مقدمة:

إن ما يشهده العالم من أحداث هامة تجلت في نظام العولمة الذي حمل في طياته هيمنة اقتصاد السوق وانتشار اقتصاد المعرفة، أوجب على المحاسبة وكماكبة منها للتطورات أن تهتم وبشكل كبير بالجوانب المالية والاقتصادية، وذلك من خلال توجهات كل من مجلس معايير المحاسبية الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبية المالية FASB نحو إصدار وتعديل المعايير المحاسبية وفق ما يتطلبه الأمر من زيادة التركيز على الدخل الشامل الآخر بدلاً من الاكتفاء بما ورد ضمن قائمة الدخل التقليدية التي اقتصر على الإيرادات والمصاريف التشغيلية والمالية، كونه يعطي صورة أكثر تفصيلاً وشمولاً لمصادر الإيرادات والمصاريف وتقديراً أفضل للأداء، كما أن المعيار الدولي الأول للتقارير المالية IFRS1 ألزم المنشآت بعرض بنود الدخل الشامل الآخر ضمن القوائم المالية كونه يوفر المزيد من الانضباط على مستوى المدراء والمحاسبين الماليين بسبب توثيق المعلومات غير التشغيلية التي قد يعمل البعض على إخفائها، مما يؤدي إلى مزيد من الموثوقية والشفافية والملاءمة علاوة على الشمولية، وما ينجم عنها من توفير معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات ومساعدة على التنبؤ بالأداء المستقبلي، وبالتالي تحقيق الهدف من التقارير المالية على النحو الوارد في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية، وقد شهدت المصارف الأثر المباشر والأكثر إلحاحاً لتطبيق هذه المعايير نظراً لكون نسبة كبيرة من أصولها هي أصول مالية، مما دفعها إلى مزيد من الالتزام بمتطلباتها.

تركز هذه الدراسة على أرباح المصارف كقياس للأداء بدلاً من التدفقات النقدية المستقبلية لأن الأرباح هي مقياس الأداء الموجز للمحاسبة، وباعتبار تحقيق الأرباح هو الهدف الرئيسي للمصارف، فإن التنبؤ بالأرباح يعتبر حجر الزاوية عند تقدير بنود الدخل الشامل الآخر بشكل يمثل الواقع بصدق وفق مبدأ الحياد للوصول إلى أعلى درجة من الموثوقية التي تعزز بدورها القوة التنبؤية.

2. الدراسات السابقة:

1. دراسة (Evans, et.al[1] 2014)

The Predictive Ability of Fair Values for Future Financial Performance of Commercial Banks and the Relation of Predictive Ability to Banks' Share Prices

القدرة التنبؤية للقيم العادلة بالأداء المالي المستقبلي للمصارف التجارية وعلاقة القدرة التنبؤية بأسعار أسهم المصارف

تناولت هذه الدراسة بيان فيما إذا كانت معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية التي

تحمل فوائد ذات قدرة تنبؤية بالأداء المالي المستقبلي، وبيان فيما إذا كانت القدرة التنبؤية تؤثر على العلاقة بين القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية وأسعار أسهم المصارف، وأجريت على عينة من المصارف

2. دراسة (Bratten, et.al (2016) [2]

Usefulness of fair values for predicting banks' future earnings: evidence from other comprehensive income and its components

منفعة القيمة العادلة للتنبؤ بالأرباح المستقبلية للمصارف أدلة من الدخل الشامل

الآخر ومكوناته

هدفت هذه الدراسة إلى بيان ما إذا كانت تعديلات القيمة العادلة لبنود الدخل الشامل الآخر بإمكانها

التنبؤ بالأرباح المستقبلية للمصارف، وبيان ما إذا كانت موثوقية هذه التقديرات تؤثر على القيمة التنبؤية لتعديلات القيمة العادلة، تم إجراؤها على عينة من الشركات القابضة للمصارف الأمريكية الحكومية والخاصة للفترة (2001-2013)، وجاءت نتائج هذه الدراسة بأن التعديلات في القيمة العادلة لبنود الدخل الشامل الآخر بإمكانها التنبؤ بأرباح المصارف قبل سنة أو سنتين لكن ليس لجميع الأرباح والخسائر غير المحققة في بنود الدخل الشامل الآخر نفس الأثر على الأرباح في المستقبل، فالأرباح والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالأرباح المستقبلية، وعلى عكسها الأرباح والخسائر غير المحققة من عقود المشتقات المصنفة كتحوط للتدفقات

النقدية فإنها ترتبط سلبياً بالأرباح المستقبلية، كما توصلت الدراسة إلى أن القياس الموثوق للقيم العادلة يعزز القدرة التنبؤية.

3. دراسة Lee, et.al (2020) [3]

The Usefulness of Other Comprehensive Income for Predicting Future Earnings

منفعة الدخل الشامل الآخر للتنبؤ بالأرباح المستقبلية

هدفت هذه الدراسة إلى بيان القدرة التنبؤية لبنود الدخل الشامل الآخر بالأرباح المستقبلية للشركات

المدرجة في سوق كوسبي في كوريا، وبيان أثر موثوقية المعلومات المضمنة في الدخل الشامل الآخر على قدرتها التنبؤية، وأجريت على عينة مؤلفة من 1128 شركة صناعية باستخدام البيانات الفصلية من الربع الثاني من السنة المالية 2013 إلى الربع الرابع من السنة المالية 2016، توصلت هذه الدراسة إلى أن الدخل الشامل الآخر مرتبط بشكل إيجابي بالأرباح المستقبلية، لكن ليس لجميع الأرباح والخسائر غير المحققة في بنود الدخل الشامل الآخر نفس الأثر على الأرباح في المستقبل، فالأرباح والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالأرباح المستقبلية، في حين أن الأرباح والخسائر غير المحققة في البنود الأخرى تُظهر نتائج غير مهمة، كما توصلت إلى أن الارتباط بين موثوقية المعلومات المضمنة في الدخل الشامل الآخر وقدرتها التنبؤية إيجابي.

من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة نجد أن معظمها أكد على أهمية معلومات الدخل الشامل

الآخر للتنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركات فقد اختبرت (Evans, et.al (2014 القدرة التنبؤية لمعلومات القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية التي تحمل فوائد بالأداء المالي وتوصلت إلى أن القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية ذات قدرة تنبؤية تتفاوت تبعاً لدقة القياس، وجاءت دراسة (Bratten, et.al (2016 بأن التعديلات في القيمة العادلة لبنود الدخل الشامل الآخر بإمكانها التنبؤ بأرباح المصارف قبل سنة أو سنتين لكن ليس لجميع الأرباح والخسائر غير المحققة في بنود الدخل الشامل الآخر نفس الأثر

على الأرباح في المستقبل كما توصلت الدراسة إلى أن القياس الموثوق للقيم العادلة يعزز القدرة التنبؤية، وكذلك دراسة (Lee, et.al (2020) توثق القدرة التنبؤية للدخل الشامل الآخر بالأداء المالي وكلما زادت موثوقية المعلومات المضمنة في الدخل الشامل الآخر زادت قدرتها التنبؤية.

من الصعب استخلاص استنتاجات محددة استناداً إلى هذه الدراسات لأن الاختلافات في النتائج يمكن أن تعزى إلى الاختلافات في منهجيتها وبياناتها وواقع تطبيقها، إلا أن معظم الدراسات توصلت إلى أن معلومات الدخل الشامل الآخر لها قوة تنبؤية بالأرباح المستقبلية وأن القياس الموثوق يعزز القوة التنبؤية، إن نتائج الدراسات السابقة شكل حافز أمام الباحث لدراسة أثر موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر على القوة التنبؤية بالأرباح المستقبلية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية باعتباره سوق ناشئ وخاصة مع حداثة عهد هذه المصارف وقلة الدراسات في هذا المجال.

3. مشكلة البحث:

أكد مجلس معايير المحاسبة الدولية على ضرورة توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لترشيد قرارات المستخدمين وذلك للوصول إلى اتخاذ القرار الأفضل، كما أكد على أن القوة التنبؤية تعتبر من السمات المرغوبة والأكثر أهمية عند المحاسبة عن الأصول من خلال التأكيد على العلاقة بين قيم الأصول في القوائم المالية والأرباح المستقبلية للمنشأة، والتأكيد على العلاقة الهامة بين القياس الموثوق لقيم تلك الأصول والقوة التنبؤية بالأرباح المستقبلية، إلا أن الجدل لا يزال قائماً بين المؤيدين والمعارضين حول تأثير موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر في قوتها التنبؤية بالأرباح المستقبلية للمنشأة، ونتائج الدراسات العملية لم تتوصل إلى نتائج حاسمة في هذا الموضوع.

وبناء عليه تتمثل مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤلات التالية:

- 1- هل يوجد أثر لموثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر على قوتها التنبؤية بالأرباح المستقبلية لسنة واحدة إلى الأمام للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

2- هل يوجد أثر موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر على قوتها التنبؤية بالأرباح المستقبلية لسنة ثانية إلى الأمام للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

4. أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في:

1. تحديد أثر موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر على قوتها التنبؤية بالأرباح المستقبلية لسنة واحدة إلى الأمام للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2. تحديد أثر موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر على قوتها التنبؤية بالأرباح المستقبلية لسنة ثانية إلى الأمام للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

5. فرضيات البحث:

H1: يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر وقدرتها التنبؤية بالأرباح المستقبلية لسنة واحدة إلى الأمام ($t+1$) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H2: يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر وقدرتها التنبؤية بالأرباح المستقبلية لسنة ثانية إلى الأمام ($t+2$) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

6. أهمية البحث:

إن القدرة على التنبؤ بالنتائج المستقبلية هي سمة من سمات التقديرات المحاسبية التي يرغب بها

واضعوا المعايير، وفضلاً عن كون موثوقية أساس القياس لمعلومات الدخل الشامل الآخر من شأنه أن يلبي متطلبات الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على نحو أفضل، فإن تسليط الضوء على أثر موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر على قوتها التنبؤية استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع ولكن في بيئة لم

يسبق على حد علم الباحث تناول هذا الموضوع فيها، بالإضافة إلى إلقاء المزيد من الضوء على الإبلاغ عن بنود الدخل الشامل الآخر وخاصة موثوقية معلوماته وعلاقتها بقوته التنبؤية. كما أن أهمية المصارف ودورها الإيجابي في الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو وضرورة التنبؤ بأدائها المستقبلي لاتخاذ كل ما يلزم لضمان استقرار عملها يكسب هذا البحث أهمية عملية مميزة.

7. منهجية البحث:

لتحقيق أهداف هذا البحث سيتم اعتماد المقاربة الاستنباطية (استراتيجية النظرية ثم الواقع)، وذلك

عن طريق بناء الفرضيات من النظرية قبل جمع البيانات، وتبني نموذج دراسة (Bratten et al, 2016؛ Lee et al, 2020) لاختبار الفرضيات.

يتمثل مجتمع البحث بالمصارف الخاصة العاملة في سورية، وتتكون عينة البحث من جميع المصارف الخاصة العاملة في سورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وسيتم استثناء المصارف الاسلامية نظراً لطبيعتها الخاصة ومفهوم الربحية لديها، ليصبح عدد أفراد العينة إحدى عشر مصرف وهي (البنك العربي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك الأردن، بنك الشرق، بنك بيبيلوس، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سوريا والخليج، بنك سوريا والمهجر، بنك عودة، بنك قطر الوطني، فرنسبنك).

سيتم اختبار الفرضيات من خلال جمع البيانات الثانوية من التقارير المالية المنشورة لكل من المصارف قيد الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011 ولغاية 2020، وستستخدم هذه البيانات لاختبار الفرضيات ومن ثم الإجابة على التساؤلات المطروحة، وسيتم استخدام البرنامج الإحصائي (E-Views 12) لتحليل البيانات، بدءاً بالإحصاءات الوصفية للمتغيرات مروراً بتقدير معادلات الانحدار وفقاً لنماذج التقدير المستخدمة في تحليل مثل هذا النوع من البيانات.

. ويأخذ النموذج الصيغة الآتية:

$$\begin{aligned} \text{Pre-tax ROA}_{t+1 (t+2)} = & \beta_0 + \beta_1 \text{Pre-tax ROA}_t + \beta_2 \text{Log (Assets}_t) \\ & + \beta_3 [\text{Pre-tax ROA}_t * \text{Log (Assets}_t)] \\ & + \beta_4 [\text{LM} * \text{PtOCI}_t] + \text{fixed-year} \\ & \text{effects} + \varepsilon_{t+1 (t+2)} \end{aligned}$$

حيث أن:

Pre-tax ROA: العائد على الأصول قبل الضريبة

Log (Assets)_t: لوغاريتم إجمالي الأصول

PtOCI_t: مكونات الدخل الشامل الآخر

LM: السيولة على مستوى السوق

ε: الحد العشوائي

β : المعاملات التي سيتم تقديرها من خلال نموذج انحدار المربعات الصغرى

8. متغيرات البحث:

يعتمد هذا البحث في اختبار فرضياته على النموذج المؤلف من المتغيرات

التالية:

- المتغيرات التابعة: Pre-tax ROA_{t+1 (t+2)} على الأصول قبل الضريبة للسنة t+1 و t+2

- المتغيرات المستقلة: PtOCI_t مكونات الدخل الشامل الآخر للسنة t LM السيولة على مستوى السوق

- المتغيرات الضابطة: Pre-tax ROA_t العائد على الأصول قبل الضريبة للسنة t Log (Assets)_t لوغاريتم إجمالي الأصول للسنة t

9. محددات البحث:

سيقتصر اجراء هذا البحث على سوق دمشق للأوراق المالية، وفي مدة زمنية

تمتد عشرة سنوات؛ تبدأ من عام 2011 وتنتهي في عام 2020.

10. الإطار النظري للدراسة:

الدخل الشامل الآخر

يُعد مفهوم الدخل الشامل من المفاهيم الحديثة نسبياً، حيث ظهر أول مفهوم للدخل الشامل بالقوائم

المالية في المعيار (3) SFAC والصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي عام 1980 موسوماً بعنوان " عناصر القوائم المالية لمنشآت الأعمال، لئليه المعيار (130) SFAC والصادر عام 1997 عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي والمتعلق بالإفصاح عن الدخل الشامل، إذ وفقاً لهذا المعيار فإن الدخل الشامل يتضمن جميع الإيرادات والمكاسب والمصروفات والخسائر المسجلة أصولاً إلى صافي الدخل، وجميع المكاسب والخسائر التي تتجاوز صافي الدخل ولكنها تؤثر على حقوق المساهمين، والتي يطلق عليها الدخل الشامل الآخر،

يُعرف إجمالي الدخل الشامل **Total Comprehensive Income (TCI)** بأنه التغيير في حقوق الملكية لكيان ما خلال فترة معينة من الزمن الناتجة من الصفقات والأحداث والظروف الأخرى من مصادر غير المالكين [4]، وبالتالي فهو يتضمن كل التغيرات في حقوق الملكية ماعدا تلك الناتجة من الاستثمارات بواسطة المالكين والتوزيعات عليهم، فهو يتألف من مجموع مكونات الأرباح والخسائر مضافاً إليها عناصر الدخل الشامل الآخر [5]

كما يُعرف الدخل الشامل الآخر **OCI) other comprehensive income** بأنه إجمالي الدخل (الإيرادات) مطروحاً منه المصروفات (متضمنةً تسويات إعادة التصنيف) التي لم يُعترف بها في الأرباح أو الخسائر كما هو مطلوب أو مسموحاً به من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS [6].

يُزود الدخل الشامل مستخدمي التقارير المالية رؤية شاملة لأداء المنشأة فهو أشمل من مفهوم صافي الدخل المحاسبي الذي يحتسب بالطريقة التقليدية عن طريق مقابلة مصاريف الفترة الحالية بالإيرادات المتحققة مع استبعاد كافة المكاسب والخسائر غير المتحققة التي تحدث داخل المنشأة. نتيجة لذلك، يتبين أن الهدف الأساسي من الدخل الشامل الآخر الإبلاغ عن جميع التغيرات في حقوق الملكية الناجمة عن المعاملات مع

غير المالكين، ويساعد على التنبؤ وتقييم التدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي تقييم أفضل للأداء المالي [7].

إن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS أولت أهمية في تحقيق الهدف المذكور أنفاً حيث تطالب المعيار رقم 130 الإفصاح عن الدخل الشامل بدرجة متساوية في الأهمية مع صافي الدخل، وذلك بسبب تساوي صافي الدخل مع الدخل الشامل للمنشأة التي ليس لديها بنود أخرى للدخل [3].

أوضح المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1 (عرض القوائم المالية) البنود التي تدخل في الدخل الشامل الآخر وفق ما يلي [8]

- 1- التغييرات في فائض إعادة التقييم
- 2- المكاسب والخسائر الإكتوارية عن خطط المنافع المحددة
- 3- المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة البيانات المالية للعمليات الأجنبية
- 4- المكاسب والخسائر من الأصول المالية المتاحة للبيع
- 5- الجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التحوط المستخدمة في تحوط التدفق النقدي
- 6- التغير في القيمة العادلة الذي يعزى للتغير في مخاطر الائتمان للالتزامات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

القوة التنبؤية

يعرف التنبؤ اصطلاحاً بأنه تكهنٌ أو استشفافٌ أو توقُّعٌ النتائج أو أحداث المستقبل قبل وقوعها عن

طريق التخمين، أو دراسة الماضي، أو التحليل العلمي والإحصائي لوقائع مالية معروفة، وبعبارة أخرى فهو عملية عقلانية الغرض منها تقدير المتغيرات المستقبلية استناداً على معرفة التغيرات السلوكية وغير السلوكية لظاهرة معينة (الحسناوي، 2002)، ومن جانب آخر فإن التنبؤ هو معرفة السلوك المستقبلي لظاهرة معينة اعتماداً على سلوكها في الماضي وذلك باستخدام أحد النماذج التنبؤية المعروفة (العبيد، 2004).

يشير الواقع العملي إلى أن ما توفره معلومات الدخل الشامل الآخر المستندة على القيمة العادلة هي معلومات تتسم بالدقة والملائمة ومن شأنها أيضاً أن تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي، وهنا نشير إلى أن البعض قد أوضح بأن المؤشرات المالية والتنبؤات ماهي إلا جزء من المعلومات المقدمة من المحاسبة والتي هي في الواقع أداة من الأدوات التحليلية ذات الجاذبية، ولعل هذا مرده إلى بساطتها وملائمتها لمتخذ القرارات إذ أنها توضح العلاقات بين المعلومات المحاسبية، أما فيما يتعلق بجودة تلك المؤشرات والتنبؤات فهي تتوقف بالضرورة على كل من جودة البيانات المرتكز عليها وجودة المعلومات التي تقارن بها وهنا تجدر الإشارة إلى حقيقة مفادها أن المؤشرات والتنبؤات المستندة إلى التكلفة التاريخية تؤدي إلي تشوهات في عملية قياس الأداء نظراً لكونها لا تأخذ في عين الاعتبار التغيرات الخاصة بالأسعار الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تقديرات غير صحيحة للمركز المالي للمنشأة ومركز الأداء الخاص بها،(Lee,2006) فللتغيير في مستويات الأسعار دوراً في التأثير المباشر على المؤشرات والتنبؤات المحاسبية، فمن الممكن أن نلاحظ أنه عندما يتم شراء بعض الموجودات وفي فترات بأسعار مختلفة ويتم إدراجها بالتكلفة التاريخية دون تعديلها بما يتلاءم مع تغيرات الأسعار فإن احتساب المؤشرات والتنبؤات يصبح على قدر من الصعوبة ويفتقر أيضاً للدقة، وبذلك فإن المؤشرات المالية تفقد مدلولها وصلاحياتها كأداة لتقييم الأداء الحالي للوحدة الاقتصادية أو اتجاهاتها المستقبلية وذلك بحالة افتراض ثبات وحدة النقد وإعداد البيانات المالية وفقاً لذلك دون الأخذ بعين الاعتبار معدات الأسعار المرتفعة الأمر الذي يجعل من تلك البيانات بيانات مضللة في تعبيرها عن حقيقة أداء الوحدة الاقتصادية، وكنتيجة لما تم ذكره فإن معلومات الدخل الشامل الآخر تتطوي على قدر من الأهمية والفائدة والمتمثلة على النحو الآتي:

■ تحقق مؤشرات مالية تعكس بدقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية.

- تعزز من الشفافية وذلك من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية والتي تحقق المنفعة الرئيسية للمستخدمين في إدارة وقياس المخاطر.
- اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة وإجراء التنبؤات المحاسبية الدقيقة.

الموثوقية:

تعتبر خاصية الموثوقية أحد خصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية، وتتوافر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء الهامة (التمثيل الصادق)، وعدم التحيز (الحياد)، ويمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية. إن عرض المعلومات بشكل صادق وبدرجة من الكمال والحياد يؤثر على عملية اتخاذ القرار من قبل مستخدمي المعلومات وخاصة فيما يتعلق بالتنبؤ بالأرباح المستقبلية، وتتعلق القوة التنبؤية بدقة التنبؤ بالقيم المستقبلية على أساس الأرقام الحالية وتكون المعلومات المالية ذات قيمة تنبؤية إذا أمكن استخدامها من قبل المستخدمين كمدخلات للعمليات التحليلية التي تهدف إلى التنبؤ بالنتائج (المخرجات) المستقبلية وتكون هذه التنبؤات خاصة بكل مستخدم، ومن الضروري أن تكون المعلومات المالية تتمتع بخاصية الموثوقية ليكون لديها قوة تنبؤية. يمكن زيادة القوة التنبؤية للمعلومات المالية إذا كان للمعلومات الإضافية المقدّمة ذات تأثير على دقة التنبؤات عن طريق عرض الدخل الشامل الآخر

11. النتائج والمناقشة:

اختبار استقرار المتغيرات

تعتبر دراسة الاستقرار خطوة أساسية عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وبخاصة المالية منها. إذ أن لاستقرار أو عدم استقرار المتغيرات نتائج هامة على صعيد الاقتصاد القياسي وعلى الصعيد الاقتصادي أيضا. فعندما تكون المتغيرات غير مستقرة تصبح خصائص بعض التقديرات غير صحيحة. كما أنه في بعض الحالات تكون هناك علاقات إحصائية وارتباط جيد بين متغيرين غير مستقرين لكن في حقيقة الأمر هذه

أثر موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر على قوتها التنبؤية بالأرباح المستقبلية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)

العلاقة غير موجودة وهو ما نسميه بالانحدار الوهمي أو المضلل (Spurious Regression) لذلك من المهم جداً التمييز بين المتغيرات المستقرة وغير المستقرة قبل دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات.

لاختبار استقرارية متغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار Levin, Lin and Chu (2002) واختبار Im, Pesaran and Shin W-stat (2003) واختبار (1999) ADF - Fisher Chi-square واختبار (1999) PP - Fisher Chi-square وتبين الجداول التالية نتائج هذه الاختبارات:

اختبار استقرارية متغير العائد على الأصول

Panel unit root test: Summary				
Series: ROA				
Sample: 2011 2020				
Exogenous variables: Individual effects				
User-specified lags: 1				
Method	Cross-Prob.**	Statistic	sections	Obs
Null Hypothesis: ROA has a unit root				
Levin, Lin & Chu t*	0.0088	- 2.37245	11	88
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.0118	- 1.98717	11	88
ADF - Fisher Chi-square	0.0439	32.2078	11	88
PP - Fisher Chi-square	0.0000	63.9757	11	89
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

نلاحظ من الجدول السابق أن جميع اختبارات جذر الوحدة معنوية عند مستوى معنوية

0.05

(Prob < 0.05) وبالتالي لا تقدم البيانات دليل على أن متغير العائد على الأصول

غير مستقر ومنه

نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بأن المتغير مستقر عند مستوى معنوية
0.05.

اختبار استقرارية متغير الأصول

Panel unit root test: Summary				
Series: ASSET				
Sample: 2011 2020				
Exogenous variables: Individual effects				
User-specified lags: 1				
Method	Cross- Prob.**	Statistic	sections	Obs
Null Hypothesis: ROA has a unit root				
Levin, Lin & Chu t*	0.0102	-2.00269	11	88
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.0325	-1.84511	11	88
ADF - Fisher Chi-square	0.0221	37.2656	11	88
PP - Fisher Chi-square	0.0000	105.789	11	89
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

كما هو ملاحظ في الجدول السابق، جميع اختبارات جذر الوحدة معنوية عند مستوى دلالة 0.05 (Prob < 0.05) وبالتالي لا تقدم البيانات دليل على أن متغير الأصول غير مستقر ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بأن المتغير مستقر عند مستوى معنوية 0.05.

اختبار استقرارية متغير معلومات الدخل الشامل الآخر

Panel unit root test: Summary				
Series: PTOCI				
Sample: 2011 2020				
Exogenous variables: Individual effects				
User-specified lags: 1				
Method	Cross-Prob.**	Statistic	sections	Obs
Null hypothesis: PTOCI has a unit root				
Levin, Lin & Chu t*	0.0000	-20.1705	11	88
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.0000	-8.24760	11	88
ADF - Fisher Chi-square	0.0001	79.9458	11	88
PP - Fisher Chi-square	0.0000	88.2999	11	89
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

نلاحظ كذلك بالنسبة لمتغير مكونات الدخل الشامل الآخر أن جميع اختبارات جذر الوحدة معنوية عند مستوى معنوية 0.05 ($0.008 < 0.05$) وبالتالي لا تقدم البيانات دليل على أن متغير مكونات الدخل الشامل الآخر غير مستقر ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بأن المتغير مستقر عند مستوى معنوية 0.05.

جدول اختبار استقرارية متغير السيولة

Panel unit root test: Summary				
Series: LM				
Sample: 2011 2020				
Exogenous variables: Individual effects				
User-specified lags: 1				
Method	Cross-Prob.**	Statistic	sections	Obs
Null hypothesis: LM has a unit root				
Levin, Lin & Chu t*	0.0000	- 8.13249	11	88
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.0000	- 4.00438	11	88
ADF - Fisher Chi-square	0.0001	53.7252	11	88
PP - Fisher Chi-square	0.0000	56.7975	11	89
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

يمكن الملاحظة بوضوح من الجدول السابق أن جميع اختبارات جذر الوحدة معنوية عند مستوى دلالة 0.05 ($0.00 < 0.05$) وبالتالي لا تقدم البيانات دليل على أن متغير نسبة السيولة غير مستقر ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بأن المتغير مستقر عند مستوى معنوية 0.05.

بالنتيجة نجد أن جميع متغيرات البحث مستقرة وبالتالي يمكن تقدير نموذج الانحدار لبيانات بانل التالية:

تقدير نماذج الانحدار واختبار الفرضية الأولى

لاختبار فرضيات البحث تم استخدام نموذج الانحدار المجمع (Pooled Regression). في هذا النوع من النماذج نفترض أنه لا تأثير محتمل للبعد المقطعي أو الزمني وبالتالي يتم تقدير النموذج باستخدام جميع المشاهدات دون اعتبار للطبيعة المزدوجة للبيانات. بمعنى آخر نفترض هذه الطريقة أن معاملات العلاقة المقدره ثابتة عبر الزمن وعبر القطاعات (المصارف).

يكتب نموذج الانحدار المجمع على الشكل التالي:

$$y_{it} = \beta_0 + \beta_1 x_{1it} + \beta_2 x_{2it} + \dots + \beta_k x_{kit} + \varepsilon_{it}$$

حيث تمثل y_{it} المتغير التابع

$x_{1it}, x_{2it}, \dots, x_{kit}$ المتغيرات المستقلة

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \dots, \beta_k$ معالم (معاملات) النموذج

ε_{it} الحد العشوائي

نلاحظ بوضوح في نموذج البيانات المجمعة السابق أن الحد الثابت β_0 (أو ما يسمى بالقاطع) لا يتضمن أي من الدليلين i أو t مما يشير إلى أن هذا النموذج يفترض أن خصائص أفراد العينة ثابتة عبر المقاطع (المصارف) وعبر الزمن.

إذا كان النموذج السابق يعبر عن العلاقة بين هذه المتغيرات بشكل صحيح يمكن تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى الطبيعية (Ordinary Least Squares). وتعطي هذه الطريقة تقديرات جيدة لمعاملات النموذج. وبالتالي لتقدير العلاقة بين موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر وقوتها التنبؤية بالأرباح المستقبلية لسنة واحدة إلى الأمام ($t+1$) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، تم تقدير النموذج التالي:

$$PTax - RoAt1_{it} = \beta_0 + \beta_1 RoAt_{it} + \beta_2 Lasset_{it} + \beta_3 RoA \times Lasset_{it} + \beta_4 LM \times Ptoci_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث يشير الدليل it إلى قيمة المتغير بالنسبة للمصرف i في السنة t ، كما أن:

$PTax - RoAt1$: العائد على الأصول قبل الضريبة للسنة $t+1$

$RoAt$: العائد على الأصول قبل الضريبة للسنة t

$Lasset$: لوغاريتم إجمالي الأصول

$RoA * LAasset$: لوغاريتم إجمالي الأصول * العائد على الأصول قبل الضريبة

للسنة t

$Ptoci$: معلومات الدخل الشامل الآخر للسنة t

LM : السيولة على مستوى السوق

ولتقدير المعادلة السابقة تم استخدام البرنامج الإحصائي (E-Views 12). وبيّن الجدول التالي نتائج هذا التقدير.

جدول تقدير نموذج الانحدار المجمع للعلاقة بين موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر والقوة التنبؤية بالأرباح المستقبلية لسنة واحدة إلى الأمام (t+1)

Dependent Variable: ROA_T1				
Method: Panel Least Squares				
Sample: 2011 2020				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 10				
Total panel (unbalanced) observations: 99				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.301353	0.334597	-0.900645	0.3701
ROA_T	15.80221	6.582941	2.400478	0.0184
LASSET	0.031774	0.031012	1.024575	0.3082
ROA_LASSET	-1.439669	0.612680	-2.349788	0.0209
LM_PTOCI	-1.75E-06	3.91E-06	-0.446511	0.6563
R-squared	0.115342	Mean dependent var	0.048452	
Adjusted R-squared	0.067780	S.D. dependent var	0.092117	
S.E. of regression	0.088940	Akaike info criterion	-1.943017	
Sum squared resid	0.735661	Schwarz criterion	-1.785737	
Log likelihood	102.1793	Hannan-Quinn criter.	-1.879381	
F-statistic	2.425071	Durbin-Watson stat	0.841217	
Prob(F-statistic)	0.041045			

نلاحظ بداية أن قيمة إحصاء فيشر تساوي 2.42 معنوية عند مستوى معنوية 0.05 (Prob(F-statistic) = 0.04 < 0.05) مما يشير إلى معنوية النموذج بشكل عام،

كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.11 مما يدل على أن هذه المتغيرات تفسر فقط ما نسبته 11% من تغيرات المتغير التابع. من الملاحظ أيضا انخفاض قيمة احصاء ديرين واتسون التي بلغت (0.84).

لكن من الملاحظ انخفاض قيمة احصاء ديرين واتسون التي بلغت (0.84). في الحقيقة هذه القيمة المنخفضة قد تخفي إما توصيف سيئ للنموذج أو ارتباط البواقي أو الاثنين معا. كما أن وجود مشكلة عدم ثبات التباين قد تؤثر في تقديرات المربعات الصغرى.

للتأكد من وجود ارتباط ذاتي للبواقي قمنا باختبار وجود مثل هذا الارتباط باستخدام اختبار ((Breusch-Pagan LM (Breusch and Pagan (1980)). واختبار Pesaran (2004) و Pesaran CD (2004). تجدر الإشارة إلى أن هذه الاختبارات تستخدم إحصاء مضروب لاغرانج (Lagrange Multiplier) وتختبر فرضية أن الأخطاء غير مرتبطة (مستقلة) مقابل الفرضية البديلة بأن هناك ارتباط ذاتي لبواقي التقدير. يبين الجدول التالي نتائج هذه الاختبارات.

جدول اختبارات الارتباط الذاتي لبواقي التقدير

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals			
Periods included: 10			
Cross-sections included: 9			
Total panel (unbalanced) observations: 88			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	43.60056	45	0.5313
Pesaran scaled LM	-0.147514		0.8827
Pesaran CD	-0.642215		0.5207

تشير النتائج إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي (الاختبار غير معنوي عند مستوى معنوية 0.05) مما يجعل التقدير السابق متنسق أو بعبارة أخرى جيد.

من المشاكل الأخرى التي قد تؤثر أيضا على جودة التقدير هي مشكلة عدم ثبات أو تجانس التباين (Heteroskedasticity). للتأكد من عدم وجود عدم ثبات أو تجانس في

بواقى التقدير تم استخدام اختبار نسبة الامكانية العظمى (Likelihood Ratio) أو ما يرمز اختصاراً LR. تختبر نسبة الامكانية العظمى فرضية العدم بأن الأخطاء ثابتة التباين (Homoskedastic) مقابل الفرضية البديلة بأن هناك عدم تجانس في الأخطاء. ويبين الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

جدول اختبار LR لعدم تجانس التباين

Panel Cross-section Heteroskedasticity LR Test				
Null hypothesis: Residuals are homoskedastic				
	Value	df	Probability	
Likelihood ratio	94.10833	9	0.0000	

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار أقل من 0.05 (Prob=0.00) مما يشير إلى عدم تجانس أخطاء التقدير الأمر الذي يؤثر على جودة هذه التقديرات.

في الحقيقة إن وجود مثل هذه مشاكل في النموذج السابق تدفع للاعتقاد أيضاً بخطأ توصيف النموذج وذلك لعدم الأخذ بالحسبان التباين الذي قد يوجد بين الشركات أو حتى خلال الزمن.

لكي نأخذ بعين الاعتبار التباين الذي يمكن أن يكون موجوداً بين المصارف يمكن استخدام نموذج آخر غير النموذج المجمع هو نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model) التالي:

$$PTax - RoAt_{it} = \beta_{0i} + \beta_1 RoAt_{it} + \beta_2 Lasset_{it} + \beta_3 RoA \times LAasset_{it} + \beta_4 LM \times Ptoci_{it} + \varepsilon_{it}$$

يسمح هذا النموذج بأن نأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس بين أفراد العينة (المصارف) ويظهر ذلك في النموذج من خلال الثابت β_{0i} إذ أصبح لكل مصرف قيمة خاصة بها. وبذلك ينعكس التباين غير المشاهد بين المصارف في الحد الثابت β_{0i} . لتقدير هذا النموذج عملياً تتم إضافة متغيرات وهمية (Dummy Variables) تعبر عن المصارف

أثر موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر على قوتها التنبؤية بالأرباح المستقبلية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)

حيث يأخذ المتغير الوهمي الخاص بالمصرف i القيمة 1 وصفر ما عدا ذلك وبذلك يتضمن النموذج متغيرات وهمية بعدد المصارف. أي يكتب النموذج السابق على الشكل:

$$PTax - RoAt_{it} = \alpha_0 + \alpha_2 D_{2i} + \alpha_3 D_{3i} + \dots + \beta_1 RoAt_{it} + \beta_2 Lasset_{it} + \beta_3 RoA - LAsset_{it} + \beta_4 LM \times PtoCi_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن المتغير $D_{2i} = 1$ من أجل المصرف الثاني وصفر بالنسبة للمصارف الأخرى. والمتغير $D_{3i} = 1$ بالنسبة للمصرف الثالث وصفر بالنسبة للمصارف الأخرى وهكذا، مع الملاحظة أن المصرف الأول لا توضع له متغير وهمي لأنه يعتبر المصرف الذي نقارن به ولعدم الوقوع في مشكلة الارتباط الخطي. يبين الجدول التالي تقدير نموذج الأثر الثابت السابق:

جدول تقدير نموذج الآثار الثابتة للعلاقة بين موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر والقوة التنبؤية بالأرباح المستقبلية لسنة واحدة إلى الأمام (t+1)

Dependent Variable: ROA_T1				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Sample: 2011 2020				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 10				
Total panel (unbalanced) observations: 99				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.166476	0.172394	0.965669	0.3370
ROA_T	14.69281	6.739848	2.179990	0.0321
LASSET	-0.011698	0.015968	-0.732604	0.4658
ROA_LASSET	-1.332821	0.628089	-2.122028	0.0368
LM_PTOCI	-1.09E-06	2.56E-06	-0.426563	0.0088
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.579321	Mean dependent var	0.048452	
Adjusted R-squared	0.505874	S.D. dependent var	0.092117	
S.E. of regression	0.066050	Akaike info criterion	-2.458083	
Sum squared resid	0.366458	Schwarz criterion	-2.064883	
Log likelihood	136.6751	Hannan-Quinn criter.	-2.298993	
F-statistic	7.615347	Durbin-Watson stat	1.651738	
Prob(F-statistic)	0.000000			

نلاحظ في النموذج السابق أن معامل التحديد أصبح يساوي 0.58 أي أن متغيرات النموذج تشرح 58% من تغيرات ROT1. كما أن إحصاء ديرين واتسون أصبح يساوي 1.65 وهي قيمة قريبة جدا من القيمة 2 التي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي التقدير.

السؤال الذي يطرح نفسه هل هذا النموذج أفضل من نموذج البيانات المجمعة (Pooled Model)؟

للمفاضلة بين النموذجين يمكن استخدام اختبارات Redundant Fixed Effects Tests التي تعتمد على إحصاء فيشر التالي:

$$F = \frac{(R_{ur}^2 - R_r^2) / (k - 1)}{(1 - R_{ur}^2) / (n - (m + k - 1))}$$

حيث:

R_{ur}^2 : معامل التحديد للنموذج غير المشروط (Unrestricted model) وهو نموذج الاثار الثابتة.

R_r^2 : معامل التحديد للنموذج المشروط (Restricted model) وهو نموذج البيانات المجمعة.

n : عدد المشاهدات

m : عدد المتغيرات المستقلة

k : عدد المقاطع (الشركات)

ويختبر إحصاء فيشر فرضية العدم بأنه لا يوجد فروق ذات معنوية إحصائية بين النموذجين المجمع والآثار الثابتة مقابل الفرضية البديلة بأن نموذج الاثار الثابتة هو الأفضل. كما يمكن أن تعتمد على إحصاء كاي مربع وفي كلتا الحالتين تكون فرضية العدم المختبرة هي أنه لا يوجد فرق بين النموذجين مقابل الفرضية أن نموذج الاثار الثابتة هو الأفضل. يبين الجدول التالي نتائج هذه الاختبارات:

جدول اختبارات Redundant Fixed Effects

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	9.403221	(9,84)	0.0000
Cross-section Chi-square	68.991533	9	0.0000

نلاحظ أن كلا الاختبارين معنويان عند مستوى معنوية 0.05 (Prob=0.00<0.05) مما يشير إلى أن نموذج الآثار الثابتة هي الأفضل.

في الحقيقة مع أن نموذج الآثار الثابتة عموماً يبدو جيداً لتمثيل البيانات المقطعية الزمنية إلا أنه قد يكون له بعض المساوئ منها:

1- إن إضافة متغيرات وهمية بعدد المقاطع سوف يؤدي إلى نقصان درجات الحرية وما لذلك من تأثير على جودة التقدير

2- إن إضافة متغيرات كثيرة سوف يزيد من احتمال الترابط الخطي بين المتغيرات المستقلة

3- قد لا يحقق الحد العشوائي الفرضيات الكلاسيكية المطلوبة عند وجود بعدين مقطعي وزمني.

من هنا يمكن اللجوء إلى نموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model). فبينما في نموذج الأثر الثابت يكون المعامل الفردي β_{0i} ثابت مع الزمن أو أنه محدد (غير عشوائي) لكن في نموذج الأثر العشوائي نفترض أن هذا المعامل مكون من جزئين جزء ثابت β_0 وجزء عشوائي u_i . وبالتالي يكون حد الخطأ في النموذج ε_{it} مكون من جزئين، جزء ثابت يعكس قيمة وسط عام بين جميع الشركات ε_i والجزء الآخر من الاختلافات هو عشوائي ينعكس في حد خطأ النموذج u_{it} . أي أن حد الخطأ للنموذج يساوي:

$$\varepsilon_{it} = \varepsilon_i + u_{it}$$

يبين الجدول التالي تقدير نموذج الآثار العشوائية:

جدول تقدير نموذج الآثار العشوائية للعلاقة بين موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر والقوة التنبؤية بالأرباح المستقبلية لسنة واحدة إلى الأمام (t+1)

Dependent Variable: ROA_T1				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Sample: 2011 2020				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 10				
Total panel observations: 99				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.143140	0.264151	-0.541886	0.5892
ROA_T	15.54035	4.936098	3.148306	0.0022
LASSET	0.017141	0.024471	0.700443	0.4854
ROA_LASSET	-1.414417	0.459648	-3.077178	0.0027
LM_PTOCI	-1.48E-06	2.95E-06	-0.500001	0.0183
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.133077	Mean dependent var	0.036521	
Adjusted R-squared	0.086468	S.D. dependent var	0.083297	
S.E. of regression	0.079514	Sum squared resid	0.587984	
F-statistic	2.855192	Durbin-Watson stat	1.014336	
Prob(F-statistic)	0.019186			

نلاحظ من الجدول السابق أن النموذج أقل معنوية من النموذج السابق فقد بلغت قيمة إحصاء فيشر فأصبحت تساوي 2.85 وانخفضت قيمة معامل التحديد إذ أصبحت تساوي 0.13 مع انخفاض أيضاً لقيمة ديرين واتسون التي تساوي هنا 1.01.

للمقارنة بين نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية يستخدم عادة اختبار Hausman ويختبر فرضية العدم بأنه لا يوجد فروق بين النموذجين مقابل الفرضية البديلة بأن نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل.

يبين الجدول التالي نتائج هذا الاختبار.

جدول اختبار Hausman للمقارنة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	46.777646	5	0.0000

نلاحظ أن الاختبار معنوي عند مستوى معنوية 0.05 ($0.05 < \text{Prob}=0.0001$)

مما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي يشير إلى أفضلية نموذج الآثار الثابتة.

وبالتالي يكون التقدير المعتمد هو التقدير التالي:

جدول تقدير OLS لنموذج الآثار الثابتة للعلاقة بين موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر والقوة التنبؤية بالأرباح المستقبلية لسنة واحدة إلى الأمام (t+1)

Dependent Variable: ROA_T1				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Sample: 2011 2020				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 10				
Total panel observations: 99				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.166476	0.172394	0.965669	0.3370
ROA_T	14.69281	6.739848	2.179990	0.0321
LASSET	-0.011698	0.015968	-0.732604	0.4658
ROA_LASSET	-1.332821	0.628089	-2.122028	0.0368
LM_PTOCI	-1.09E-06	2.56E-06	-0.426563	0.0088
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.579321	Mean dependent var	0.048452	
Adjusted R-squared	0.505874	S.D. dependent var	0.092117	
S.E. of regression	0.066050	Akaike info criterion	-2.458083	
Sum squared resid	0.366458	Schwarz criterion	-2.064883	
Log likelihood	136.6751	Hannan-Quinn criter.	-2.298993	
F-statistic	7.615347	Durbin-Watson stat	1.651738	
Prob(F-statistic)	0.000000			

وبالتالي النموذج المقدر يعطي تقديرات جيدة. حيث بلغت قيمة $P=0.000$ وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%. هذا يدل على معنوية نموذج الانحدار، بمعنى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير معنوي على المتغير التابع، أو أن قيمة إحدى المعاملات تختلف معنوياً عن الصفر، كما بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي R-

58 squared %، وهذا يشير إلى وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. كما يتبين من خلال الجدول المذكور بأن قيمة معامل التحديد R Square تساوي 50 %، وهذا يدل على أن 50 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تفسرها التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة.

واعتماداً على نتائج التقدير نستطيع القول إن لكل من العائد على الأصول (ROAt) والمتغير (RO_LASSET) والمتغير (LM-PTOCI) تأثير معنوي على ROAt1 وذلك عند مستوى معنوية 5 %.

وبالتالي فإن بيانات العينة تسمح بقبول الفرضية الفرعية الأولى، أي يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر والقوة التنبؤية بالأرباح المستقبلية لسنة واحدة إلى الأمام (t+1) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تجدر الإشارة إلى أنه عند اختبار الفرضية اللاحقة سوف نعتمد على نفس المنهجية السابقة دون الدخول في تفاصيل عملية التقدير. أي أننا سنقوم بتقدير النموذج وفق الطرق العادية ومن ثم التأكد من خلو التقدير من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين وفي حال تبين وجود مثل هذا المشاكل يتم اللجوء إلى التقديرات الحصينة التي تصحح النموذج من هكذا مشاكل.

تقدير نماذج الانحدار واختبار الفرضية الثانية

لاختبار فرضية البحث الثانية تم استخدام نموذج الانحدار المجمع (Pooled Regression) كذلك. وبالتالي لتقدير للعلاقة بين معلومات الدخل الشامل الآخر والأرباح المستقبلية لسنة ثانية إلى الأمام (t+2) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، تم تقدير النموذج التالي:

$$PTax - RoAt_{2it} = \beta_0 + \beta_1 RoAt_{it} + \beta_2 Lasset_{it} + \beta_3 RoA \times Lasset_{it} + \beta_4 LM \times Ptoct_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن الدليل it يشير إلى قيمة المتغير بالنسبة للشركة i في السنة t، كما أن:

PTax - RoAt 2 : العائد على الأصول قبل الضريبة للسنة t+2

RoAt : العائد على الأصول قبل الضريبة للسنة t

Lasset : لوغاريتم إجمالي الأصول

$RoA * LAasset$: لوغاريتم إجمالي الأصول * العائد على الأصول قبل الضريبة
للسنة t

$Ptoci$: معلومات الدخل الشامل الآخر للسنة t

LM: السيولة على مستوى السوق

يبين الجدول التالي نتائج هذا التقدير.

جدول تقدير نموذج الانحدار المجمع للعلاقة بين موثوقية معلومات الدخل الشامل

الآخر والقوة التنبؤية بالأرباح المستقبلية لسنة ثانية إلى الأمام (t+2)

Dependent Variable: ROA_T2				
Method: Panel Least Squares				
Sample: 2011 2020				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 9				
Total panel (unbalanced) observations: 88				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.138230	0.395428	-0.349572	0.7276
ROA_T	12.52217	7.127466	1.756889	0.0827
LASSET	0.018283	0.036762	0.497324	0.6203
ROA*LASSET	-1.172393	0.663506	-1.766967	0.0810
LM_PTOCI	-2.15E-06	4.33E-06	-0.497745	0.6200
R-squared	0.055882	Mean dependent var	0.053811	
Adjusted R-squared	-0.001686	S.D. dependent var	0.095551	
S.E. of regression	0.095631	Akaike info criterion	-1.790884	
Sum squared resid	0.749920	Schwarz criterion	-1.621975	
Log likelihood	84.79892	Hannan-Quinn criter.	-1.722835	
F-statistic	0.970707	Durbin-Watson stat	0.967747	
Prob(F-statistic)	0.440702			

نلاحظ بداية أن قيمة إحصاء فيشر (والتي تدل على معنوية النموذج بشكل عام) تساوي 1.16 وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 0.05 ($\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.33 > 0.05$) مما يشير إلى عدم معنوية النموذج بشكل عام، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.05 مما يدل على أن هذه المتغيرات تفسر فقط ما نسبته 11% من تغيرات المتغير التابع. من الملاحظ أيضاً انخفاض قيمة إحصاء ديرين واتسون التي بلغت (0.95). للتأكد من وجود ارتباط ذاتي للبقايا قمنا باختبار وجود مثل هذا الارتباط باستخدام اختبار (Breusch-Pagan LM (Breusch and Pagan (1980)). يبين الجدول التالي نتائج الاختبار السابق.

جدول اختبار Breusch-Pagan LM لارتباط البواقي

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals			
Periods included: 10			
Cross-sections included: 9			
Total panel (unbalanced) observations: 88			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	34.21762	36	0.5535
Pesaran scaled LM	-0.210055		0.8336
Pesaran CD	-1.215929		0.2240

تشير النتائج إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للبقايا (الاختبار غير معنوي عند مستوى معنوية 0.05) مما يجعل التقدير السابق متنسق أو بعبارة أخرى جيد. للتأكد أيضاً من عدم وجود مشكلة عدم ثبات أو تجانس التباين (Heteroskedasticity) في بقايا التقدير تم استخدام اختبار نسبة الامكانية العظمى (Likelihood Ratio) أو ما يرمز اختصاراً LR. ويبين الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

جدول اختبار LR لعدم تجانس التباين

Panel Cross-section Heteroskedasticity LR Test				
Null hypothesis: Residuals are homoscedastic+				
	Value	df	Probability	
Likelihood ratio	69.96520	9	0.0000	

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار أقل من 0.05

(Prob=0.00) مما يشير إلى عدم تجانس أخطاء التقدير الأمر الذي يؤثر على جودة هذه التقديرات.

لكي نأخذ بعين الاعتبار التباين الذي يمكن أن يكون موجوداً بين المصارف يمكن استخدام نموذج آخر غير النموذج المجمع هو نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model) التالي:

$$PTax - RoAt_{it} = \beta_{0i} + \beta_1 RoAt_{it} + \beta_2 Lasset_{it} + \beta_3 RoA \times Lasset_{it} + \beta_4 LM \times Ptoci_{it} \varepsilon_{it}$$

يبين الجدول التالي تقدير نموذج الأثر الثابت السابق:

جدول تقدير نموذج الآثار الثابتة للعلاقة بين موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر والقوة التنبؤية بالأرباح المستقبلية لسنة ثانية إلى الأمام (t+2)

Dependent Variable: ROA_T2				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Date: 05/01/22 Time: 10:34				
Sample: 2011 2020				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 9				
Total panel (unbalanced) observations: 88				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.015148	0.297182	0.050971	0.9595
ROA_T	6.416488	2.748785	2.334300	0.0223
LASSET	0.003052	0.027331	0.111651	0.9114
ROA*LASSET	-0.576842	0.252125	-2.287922	0.0250
LM_PTOCI	1.83E-06	1.26E-06	1.457514	0.1192
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.554919	Mean dependent var	0.056799	
Adjusted R-squared	0.473216	S.D. dependent var	0.094417	
S.E. of regression	0.073525	Sum squared resid	0.400036	
F-statistic	6.547095	Durbin-Watson stat	1.770223	
Prob(F-statistic)	0.000000			

نلاحظ في النموذج السابق أن معامل التحديد أصبح يساوي 0.55 أي أن متغيرات النموذج تشرح 55% من تغيرات ROA_{T2}. كما أن إحصاء ديرين واتسون أصبح يساوي 1.77 وهي قيمة قريبة جدا من القيمة 2 التي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي التقدير.

السؤال الذي يطرح نفسه هل هذا النموذج أفضل من نموذج البيانات المجمعة (Pooled Model)؟

للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي والآثار الثابتة تم استخدام اختبارات Redundant Fixed Effects Tests. يبين الجدول التالي نتائج هذه الاختبارات:

جدول اختبارات Redundant Fixed Effects

Redundant Fixed Effects Tests			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	9.448376	(8,74)	0.0000

نلاحظ أن كلا الاختبارين معنويان عند مستوى معنوية 0.05 ($0.00 < 0.05$) مما يشير إلى أن نموذج الآثار الثابتة هي الأفضل.

لكن هل نموذج الآثار الثابتة أفضل من نموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model) في هذا الانحدار. يبين الجدول التالي تقدير نموذج الآثار العشوائية:

جدول 11 تقدير نموذج الآثار العشوائية للعلاقة بين موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر والقوة التنبؤية بالأرباح المستقبلية لسنة ثانية إلى الأمام (t+2)

Dependent Variable: RO_T2				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Sample: 2011 2020				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 9				
Total panel (unbalanced) observations: 88				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.098424	0.371253	0.265113	0.7916
RO_T	9.927877	3.704442	2.679993	0.0089
LASSET	-0.003995	0.034587	-0.115494	0.9083
RO_LASSET	-0.917126	0.345706	-2.652910	0.0096
LM_PTOCI	7.77E-08	1.36E-06	0.056988	0.9547
R-squared	0.043107	Mean dependent var	0.033309	
Adjusted R-squared	-0.015240	S.D. dependent var	0.082339	
S.E. of regression	0.082689	Sum squared resid	0.560666	
F-statistic	0.738809	Durbin-Watson stat	1.159882	
Prob(F-statistic)	0.596545			

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النموذج أقل معنوية من النموذج السابق فقد بلغت قيمة إحصاء فيشر فأصبحت تساوي 0.73 وانخفضت قيمة معامل التحديد إذ أصبحت تساوي 0.04 مع انخفاض أيضاً لقيمة ديرين واتسون التي تساوي هنا 1.15 للمقارنة بين نموذج الاثار الثابتة والاثار العشوائية يستخدم عادة اختبار Hausman ويختبر فرضية عدم بأنه لا يوجد فروق بين النموذجين مقابل الفرضية البديلة بأن نموذج الاثار الثابتة هو الأفضل. يبين الجدول التالي نتائج هذا الاختبار.

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	23.080513	5	0.0003

جدول اختبار Hausman للمقارنة بين نموذج الاثار الثابتة ونموذج الاثار العشوائية

نلاحظ أن الاختبار معنوي عند مستوى معنوية 0.05 ($0.05 < \text{Prob}=0.0001$) مما يشير إلى رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة أي يشير إلى أفضلية نموذج الاثار الثابتة. وبالتالي يكون التقدير المعتمد هو التقدير التالي:

جدول تقدير OLS لنموذج الآثار الثابتة للعلاقة بين موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر والقوة التنبؤية بالأرباح المستقبلية لسنة ثانية إلى الأمام (t+2)

Dependent Variable: ROA_T2				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Sample: 2011 2020				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 9				
Total panel (unbalanced) observations: 88				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.015148	0.297182	0.050971	0.9595
ROA_T	6.416488	2.748785	2.334300	0.0223
LASSET	0.003052	0.027331	0.111651	0.9114
ROA*LASSET	-0.576842	0.252125	-2.287922	0.0250
LM*PTOCI	1.83E-06	1.26E-06	1.457514	0.1192
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.554919	Mean dependent var	0.056799	
Adjusted R-squared	0.473216	S.D. dependent var	0.094417	
S.E. of regression	0.073525	Sum squared resid	0.400036	
F-statistic	6.547095	Durbin-Watson stat	1.770223	
Prob(F-statistic)	0.000000			

وبالتالي النموذج المقدر يعطي تقديرات جيدة. حيث بلغت قيمة $P=0.000$ وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%. هذا يدل على معنوية نموذج الانحدار، بمعنى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير معنوي على المتغير التابع، أو أن قيمة إحدى المعاملات تختلف معنوياً عن الصفر، كما بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي R -squared 55%، وهذا يشير إلى وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

كما يتبين من خلال الجدول المذكور بأن قيمة معامل التحديد R Square تساوي 47%، وهذا يدل على أن 47% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تفسرها التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة.

واعتماداً على نتائج التقدير نستطيع القول إن لكل من العائد على الأصول (ROAt) والمتغير (RO_LASSET) تأثير معنوي على ROAt2 وذلك عند مستوى معنوية 5%، في حين كان تأثير المتغير (LM-PTOCI) غير معنوي عند مستوى الدلالة 5%، وبالتالي فإن بيانات العينة لا تسمح بقبول الفرضية الفرعية الثانية، أي لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر والقوة التنبؤية بالأرباح المستقبلية لسنة ثانية إلى الأمام (t+2) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

12. الاستنتاجات والتوصيات:

بناء على الاختبارات الإحصائية واختبار فرضيات الدراسة يمكن تلخيص النتائج التي على النحو التالي:

- 1- يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر وقوتها التنبؤية بالأرباح المستقبلية لسنة واحدة إلى الأمام (t+1) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عند مستوى دلالة 5%، أي أن موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر تعزز من قوتها التنبؤية بالأرباح المستقبلية لسنة واحدة إلى الأمام (t+1) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
- 2- لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر وقوتها التنبؤية بالأرباح المستقبلية لسنة ثانية إلى الأمام (t+2) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عند مستوى دلالة 10%، أي أن موثوقية معلومات الدخل الشامل الآخر لا تعزز من قوتها التنبؤية بالأرباح المستقبلية لسنة ثانية إلى الأمام (t+2) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وبناءً على ما سبق يمكن إدراج التوصيات التالية:

- 1- حث الجهات الرسمية المسؤولة عن الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بزيادة وعي إدارة الشركات على أهمية معلومات الدخل الشامل الآخر وضرورة الإفصاح عنها في القوائم المالية.
- 2- إجراء دراسات مشابهة لهذه الدراسة على مستوى القطاعات الأخرى، إذ أن اختلاف القطاعات قد يظهر نتائج مختلفة.
- 3- ضرورة اختبار هذه النماذج في فترات لاحقة لزيادة عدد سنوات فترة الدراسة وإجراء المقارنات بين فترتي خلال الأزمة السورية وبعد الأزمة.

13. المراجع:

- [1] " The predictive ability of fair values for future financial performance of commercial banks and the relation of predictive ability to banks' share prices "، *Contemporary Accounting Research*, 31(1), 1–12 .2014
- [2] " Usefulness of fair values for predicting banks' future earnings: evidence from other comprehensive income and its components "، *Review of Accounting Studies*, 21(1), 280-315 .2016
- [3] "The Usefulness of Other Comprehensive Income for Predicting Future Earnings "، *Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 7*, 031 – 040 .2020
- [4] "The Definitions of Net Income and Comprehensive Income And Their Implications for Measurement "، *Accounting Horizons* ,Vol. 30,No.4,pp.511–516 .2019
- [5] " Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in Developing Countries: The Case of the Banking Sector in Jordan "، *Jordan Journal of Business Administration*, 5(4), pp. 533 .2009
- [6] " Interpretation and Application of International Financial Reporting Standards "، *J. S. I. Wiley the United States of America* .2015
- [7] ر. الجوازنة، "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي: دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014
- [8] "Presentation of Financial Statements "، *I. F. International Accounting Standard London, United Kingdom* .2013
- [9] "Usefulness of comprehensive income reporting in Canada. *Journal of Accounting Public Policy* "، *K. M. R. S. M. Kanagaretnam* .2009
- [10] "Is total comprehensive income or net income better for the evaluation of companies' financial performance "، *Ekonomická revue – Central European Review of Economic Issues* .2014 ،17

القيادة الريادية وعلاقتها ببناء رأس المال البشري (دراسة ميدانية على المشاريع الصغيرة المتوسطة في محافظة طرطوس)

الباحث: ريان نظير زهره

كلية الاقتصاد - جامعة طرطوس

الملخص:

سعى هذا البحث إلى التعرف على علاقة القيادة الريادية ببناء رأس المال البشري في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طرطوس عن طريق دراسة أبعاد القيادة الريادية موضوع البحث (إبداع القيادة الريادية ، مخاطر القيادة الريادية ، رؤية القيادة الريادية) ،اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، كما استخدمت الاستبانة كوسيلة للحصول على البيانات وتم تحليلها بواسطة برنامج (25)spss الإحصائي وتوصل هذا البحث إلى وجود علاقة مباشرة لأبعاد القيادة الريادية مع بناء رأس المال البشري في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طرطوس.

الكلمات المفتاحية : القيادة الريادية ، بناء رأس المال البشري

Entrepreneurial leadership and its relationship to building human capital A field study on small and medium (enterprises in Tartous University)

Prepare:

Rayan Nazer Zahra

Abstract:

This research sought to identify the relationship of entrepreneurial leadership to building human capital in small and medium enterprises in Tartous Governorate by studying the dimensions of entrepreneurial leadership, the subject of the research (entrepreneurial leadership creativity, entrepreneurial leadership risks, entrepreneurial leadership vision). The questionnaire as a means of obtaining data was analyzed by the statistical program spss(25), and this research found a direct relationship to the dimensions of entrepreneurial leadership with building human capital in small and medium enterprises in Tartous Governorate.

Keywords: Entrepreneurial leadership, building human capital

أولا المقدمة:

يبرر مفهوم العولمة والتطورات المستمرة على جميع الأصعدة وفي جميع النواحي داخل وخارج المنظمة ضرورة اللجوء الدائم والمنظم من قبل المدراء والجهات الإشرافية لتطوير التنظيم المحدد للشركة أو المؤسسة العاملة، وعلى الرغم من الحاجة الدائمة لهذا التطوير فإنه لا يتم إلا وفق قواعد منظمة ومعايير محددة تتمثل بوجود عنصر قيادي فعال ذو أهمية، يتمتع بصفات الكفاءة المطلوبة ويمتلك قدرات ثقافية وفكرية كافية بما يدفع بالمؤسسة للإبداع وتحقيق الأهداف المطلوبة، فالقيادة الإدارية تتمثل بالوسيلة المناسبة التي يتمكن بواسطتها المدير من بث روح التآلف والتعاون المثمر بين الموظفين في المنظمة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة (حلاق، 2020).

والملاحظ أن النظريات والدراسات التي تناولت موضوع القيادة متعددة كونها موضوع حيوي وذات أهمية في جوهر العملية الإدارية فهي بذلك تشمل مفهوم الرجل العظيم، السمات، الموقوفية، اتخاذ القرار ويمكن أن يتفرع عنها فروع أخرى فهذا المفهوم يتأثر تبعاً لتطور الزمن (القماش، 2020).

ونظراً لأن القيادة عامل رئيسي لتحسين أداء العاملين في المنظمة، فالأداء الممتاز للمنظمة يعتمد على فعالية القيادة على جميع المستويات، ويظهر المدراء الأساليب القيادية عندما يمارسون الإدارة، فالمدراء يتبعون أسلوب قيادة معين يؤثر بشكل واضح على الأداء، فيرتبط أسلوب القيادة هذا بشكل مباشر بأداء العمل (Gunasekare,2021)

وانطلاقاً من أهمية رأس المال البشري، فيعتبر سلوك الفرد داخل المنظمة بمثابة المحرك الأساسي لنشاط المنظمة ومصدر الحركة فيها، كما يمثل سلوك الفرد الوحدة الأولية التي يقوم

عليها سلوك المنظمة، وأي محاولة لفهم سلوك الأفراد داخل المنظمة تعتمد بالضرورة على فهم شامل ودقيق لعلاقات التأثير المتبادل بين خصائص الفرد الذاتية من جهة، وخصائص المنظمة الوظيفية من جهة أخرى، ويُعد النشاط الذي تضطلع به المنظمة العامل الحاسم في استمرارها وديمومتها ككيان تنظيمي، كما أن هذا الكيان التنظيمي هو الإطار الذي لا بد منه لتحقيق النشاط التنظيمي وبذلك تعتبر المنظمة نشاط وكيان في آن واحد ولا وجود لأحدهما من دون الآخر (حلاق، 2020). ولذلك جاء هذا البحث للتعرف على دور القيادة الريادية في بناء رأس المال البشري في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة طرطوس.

ثانيا مصطلحات البحث:

- القيادة الريادية : هي عبارة عن التوجه الريادي الذي يشير الى التوجه الاستراتيجي للمنظمة وقدرتها وامكانيها على التقاط عناصر معينة في السوق وأساليب صنع القرار والاستراتيجيات والإجراءات المرتبطة بذلك. (Dariusz,2021)
- رأس المال البشري : هو مجموعة القدرات والمهارات والمعارف التي يتمتع بها العاملين في المنظمة والتي تحقق للمنظمة ميزة تنافسية وتحسن من حصتها السوقية. (لويزة،

(2016)

ثالثاً: الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

1- دراسة (عيسى، 2018) بعنوان "القيادة الإدارية وأثرها على أداء العاملين"

هدف الدراسة : هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر القيادة الإدارية على أداء العاملين منهجية الدراسة : جمعت البيانات من شركة سين للغلال خلال الفترة 2010-2016 من خلال الاستبيان والمراجع والدوريات وبذلك اختبرت العينة بالطريقة العشوائية الميسرة، وفي الجانب الاحصائي ركزت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتحليل spss نتائج الدراسة : وتم التوصل إلى حرص القائد على إدراك المشاكل وحلها بصورة سريعة بما يساعد على تطوير الأداء من خلال التركيز على نقاط القوة والضعف بما يساهم في تطوير أداء الشركة بصورة أفضل.

2- دراسة (بورقبة و حصابية ، 2019) بعنوان: "أثر الثقافة التنظيمية على سلوك وأداء الأفراد"

هدف الدراسة : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السلوك الثقافة التنظيمية على سلوك وأداء الأفراد منهجية الدراسة : بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي نتائج الدراسة : تم التوصل من خلال الدراسة إلى أن ثقافة المنظمة سواء كانت قوية أم ضعيفة تؤثر على الأداء والفعالية للمنظمة، فالمنظمة التي لديها أداء منخفض يتعين على مديريها العمل لتغيير ثقافة المنظمة لمواكبة كل تغيرات البيئة الداخلية والخارجية وذلك ضمن محاولات مستمرة لدفع وتغيير سلوك العاملين بما يحقق هدف رفع كفاءة ومستوى الأداء.

3-دراسة(جمال، 2017) : " اثر المعرفة الالكترونية في القيادة الريادية "

هدف الدراسة : هدفت هذه الدراسة تأثير المعرفة الإلكترونية ومكوناتها (شبكة الاتصالات، والتعلم الإلكتروني، ورأس المال البشري، والملكية الفكرية) على ريادة الأعمال وأبعادها المختلفة (الابتكار، والرؤية الاستراتيجية، والمبادرة أو المبادرة، وتسخيرها.

منهجية الدراسة : ركزت الدراسة على متغيرين متفاعلين لبناء إطارها الفكري والفلسفي، حيث تم استخدام المعرفة الإلكترونية كمتغير مستقل والقيادة الريادية كمتغير تابع. كانت منصة انطلاق الدراسة عبارة عن مجموعة من الأسئلة حول كيف ساهمت المعرفة الإلكترونية وأبعادها في نجاح الريادة الريادية في عينة وكالات السفر والسياحة المدروسة، بالإضافة إلى التعرف على اهتمام قادة الجهات المدروسة بالإنترنت. المعرفة لتعزيز القدرات الذاتية وتحقيق ريادة الأعمال. نتائج الدراسة : تم التوصل إلى وجود تأثير للمعرفة الإلكترونية ومكوناتها (شبكة الاتصالات، والتعلم الإلكتروني، ورأس المال البشري، والملكية الفكرية) على ريادة الأعمال وأبعادها المختلفة (الابتكار، والرؤية الاستراتيجية، والمبادرة أو المبادرة، وتسخيرها.

4- (توفيق ومحمد، 2021) : "دور القيادة الريادية في تعزيز الاستغراق الوظيفي"

هدف الدراسة :هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور القيادة الريادية بأبعادها (الإبداع، المخاطرة، الاستباقية، الاستقلالية، التنافسية الهجومية) في تعزيز الاستغراق الوظيفي بأبعادها (الاستغراق الشعوري، الاستغراق المعرفي، الاستغراق الجسدي).

منهجية الدراسة : حيث تمثل مجتمع الدراسة الكوادر التدريسية في الكليات التقنية في جامعة السليمانية التقنية .

نتائج الدراسة : توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها إنه كلما تبنت مجالس الكليات المستجيبة نمط القيادة الريادية كلما أسهم ذلك في تحسين مستويات الاستغراق الوظيفي لدى الكوادر فيها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة اقتراحات وأهم ما اقترحت على الكليات المستجيبة أنه إذا أرادت تحسين الاستغراق الوظيفي لمستويات أعلى فإن عليها أن تسعى للتركيز على توفير متطلبات أبعاد القيادة الريادية

5. (الفرغولي، 2021) دور القيادة الريادية في تعزيز سلوك العمل الابداعي للعاملين:

هدف الدراسة هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الريادة الريادية في تعزيز سلوكيات العمل الابتكارية للموظفين في عينة من الكليات الأهلية في مدينة كربلاء المقدسة.

منهجية الدراسة : تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي

نتائج الدراسة : من أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة أن القيادة الريادية تلعب دوراً فاعلاً وهاماً في تعزيز سلوك العمل الابتكاري للعاملين في البيئة التعليمية. وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أبرزها ضرورة تعزيز التوجه الريادي لقيادات الكليات الأهلية من أجل توفير مناخ عمل مبتكر للعاملين، مما يساهم في تعزيز موقعها الاستراتيجي في البيئة التعليمية العراقية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1- دراسة (Dariusz، 2021) بعنوان:

Contemporary leadership in the human capital of organization

هدف الدراسة: تتناول هذه المقالة موضوع القيادة وأثرها على رأس المال البشري للمنظمة. تضمن الإطار النظري ما يتعلق بجوهره وفعاليتها النظرية، ومن بينها وصف السمات المميزة للقيادة، بما في ذلك تحسين القائد. كما تم وصف الاختلافات بين الإدارة والقيادة في المقالة، بالإضافة إلى نماذج القيادة التي تؤكد بشكل مختلف على أهمية الموظفين ومشاركتهم. تم التوصل إلى أن من أهم المهام التي يواجهها القائد الفعال تكوين رأس المال البشري من خلال القرارات المتعلقة بالاكتمال والهيكل والتحفيز والتحسين، وأن "الجودة" المناسبة لرأس المال البشري المفهومة على نطاق واسع يجب أن تترجم إلى نجاح المنظمة، على الرغم من وجود آراء تقوض العلاقة بين القيادة والنتائج التنظيمية

2.دراسة (Adeel et al، 2020) بعنوان:

Leadership and employee attitudes: The mediating role of perception of organizational politic

هدف الدراسة : هدفت هذه الدراسة إلى دعم الاعتقاد الباحث في مجال القائد بأن أسلوب قيادة معين (أبوي وخادم) لن يؤثر فقط بشكل إيجابي على موقف الموظف (الرضا الوظيفي والالتزام)، ولكنه يساعد أيضاً في تقليل التصورات السلبية (تصورات السياسة التنظيمية) منهجية الدراسة: تم استخدام عينة بيانات من 320 موظفاً يعملون في أكبر شركة توزيع كهرباء في باكستان في 6 مناطق مختلفة و115 مكتباً، استخدمت الدراسة مخطط بحث مقطعي

لفحص تصرفات المتغيرات المختارة ومن ثم يمكن للباحثين إجراء بحث طويل واستنتاج نتائج مختلفة في المستقبل، بحثت الدراسة في العلاقات بين المتغيرات المدروسة. تم تحليل البيانات عبر النمذجة المعادلة الهيكلية.

نتائج الدراسة : توصلت النتائج إلى ما يوفر دليلاً إضافياً على أن أساليب القيادة الأبوية والخدمية لها تأثير إيجابي على مستويات التزام الرضا الوظيفي للموظفين وتخفيف التصورات السلبية. كما أظهرت النتائج أن العلاقة بين أسلوب القيادة الأبوية وموقف الموظف يتوسطها تصور السياسة المتوقع تجاه العامل.

3.دراسة (Pinkow ، Schulze، 2020) بعنوان:

" Leadership for Organisational Adaptability: How Enabling Leaders Create Adaptive Space "

هدف الدراسة : ينطلق البحث من فكرة أن القدرة على التكيف التنظيمي هي قدرة المنظمة على إدراك الحاجة إلى التغيير واغتنام الفرص في البيئات الديناميكية. ففي عالم يزداد تعقيداً، يجب على القيادة الانتباه إلى الجوانب الديناميكية والموزعة والسياقية من أجل وضع مؤسساتها على التكيف.

منهجية الدراسة : تم عمل تصميم بحث نوعي من خلال إجراء مقابلات الخبراء مع المشاركين من عينة من شركات الاستشارات، ويحدد الطرق التي يمكن للقادة من خلالها إنشاء مثل المساحات التكيفية.

نتائج الدراسة : أشارت النتائج إلى أن القادة يحققون ذلك في الغالب من خلال تزويد الموظفين بمساحة رئيسية وفرص للتواصل مع الآخرين وتعزيز التنوع داخل مؤسساتهم. ومع ذلك، يمكنهم

المشاركة بنشاط أكبر في الأنشطة التي تضغط على المنظمة للتغيير، والاستفادة من هياكل الشبكة لتوسيع نطاق الابتكار، وفي تطوير الموظفين. وظهر كذلك أن المنظمات لم تستوعب بشكل كامل مفهوم القيادة الموزعة، والتي تعتبر ضرورية للتعامل مع التعقيد.

4.دراسة (Rusydi، 2021):

**HUMAN CAPITAL DEVELOPMENT OF RESEARCH STAFF
THROUGH SELFLEADERSHIP, TEAMWORK MANAGEMENT,
AND CULTURE DIVERSITY:**

هدف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد نموذج لتنمية رأس المال البشري يعتمد على التنوع الثقافي، والقيادة الذاتية، وإدارة الفريق.

منهجية الدراسة : استخدمت أدوات البحث استبيانات مع عينات من 146 مبحوث. تمت معالجة البيانات باستخدام SEM.

نتائج الدراسة : أظهرت النتائج أن أداء رأس المال البشري يمكن أن يتحسن إذا تم دعمه بقيادة ذاتية قوية على الرغم من التنوع الثقافي. ومع ذلك، لم يكن طاقم البحث قادراً على تبادل المعرفة لأن فريق الإدارة لم يكن يعمل بشكل جيد بين موظفي البحث المحليين والأجانب. تكمن حدائق هذه الدراسة في القدرة على التواصل بين طاقم البحث المحلي والأجنبي على الرغم من التنوع الثقافي بينهما.

5.دراسة (Calabrò،2021):

role of human capital on family firm innovativeness: the strategic leadership role of family board members:

هدف الدراسة : هدفت هذه الدراسة في العلاقة بين رأس المال البشري (خبرة الموظفين، والمعرفة والمهارات التقنية، والموهبة الإدارية) والابتكار (الميل إلى الابتكار) في عينة من 478 شركة عائلية مأخوذة من مجموعة بيانات البلد (مشروع STEP).

منهجية الدراسة : تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي . فإننا نأخذ في الاعتبار التأثير المعتدل لنسبة أعضاء الأسرة في مجلس الإدارة (نسبة مجلس إدارة الأسرة).

نتائج الدراسة : تسلط النتائج الرئيسية الضوء على وجود علاقة إيجابية بين رأس المال البشري وابتكار الشركات العائلية. علاوة على ذلك، تعمل نسبة مجلس إدارة العائلة بشكل إيجابي على تعديل العلاقة بين رأس المال البشري والابتكار بحيث تكون العلاقة بين رأس المال البشري والابتكار أقوى عندما تكون نسبة مجلس إدارة العائلة مرتفعة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث مجتمع الدراسة حيث تمثل مجتمع الدراسة في الدراسات السابقة بالبنوك والمصارف في حين تمثل مجتمع الدراسة في الدراسة الحالية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة .كما تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث ابعاد المتغير المستقل: التخطيط الاستراتيجي (أبداع القيادة الريادية ، مخاطر القيادة الريادية ، رؤية القيادة الريادية)لكنها اختلفت من حيث المتغير التابع:بناء رأس المال البشري . كما تشابهت من حيث وجود علاقة قوية لأبعاد القيادة

الريادية في بناء رأس المال البشري ولكنها اختلفت مع الدراسات السابقة من حيث الحدود الزمانية والمكانية .

رابعاً : مشكلة البحث

يعتبر التنافس الشديد بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل عام احد الهواجس الهامة للبحث عن التميز والريادة وذلك من اجل البقاء وتحقيق الاهداف عبر استثمار المال والجهد والوقت فأصبح التوجه نحو المعرفة هدفاً لكثير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تسعى الى الريادة ، ونظراً لضرورات الوصول إلى مجتمع المعرفة ونشر الثقافات العلمية والعمل على تنمية الوعي الفكري وزيادة الثقافة سواء للعاملين أم غير الطلاب وخاصة في الدول النامية بشكل عام ومحافظة طرطوس بشكل خاص حيث نفتقد للتفكير العلمي الممنهج على مستوى المحافظة (جمال ، 2017)، فالحاجة ماسة إلى منهجية علمية وثقافية تشمل جميع نواحي الحياة تلعب من خلالها القيادة الريادية عبر أبعادها المتمثلة بالإبداع والرؤية السليمة وتحمل المخاطرة دوراً هاماً في تنمية رأس المال البشري لذلك وجد العديد من الدراسات في مجال القيادة الريادي في المجتمع وتنمية رأس المال البشري كأحد أهم الأدوار الرئيسية وهو ما سيتم تناوله في البحث الحالي عبر طرح السؤال التالي :

ما هو دور القيادة الريادية في تنمية رأس المال البشري في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في

محافظة طرطوس ؟

خامسا فرضيات البحث :

الفرضية الرئيسية: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين أبعاد القيادة الريادية وبناء رأس المال البشري في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طرطوس ، وتتفرع منه الفرضيات الفرعية الآتية:

- الفرضية الفرعية الأولى : هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين ابداع القيادة الريادية وبناء رأس المال البشري في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طرطوس .
- الفرضية الفرعية الثانية : هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مخاطر القيادة الريادية وبناء رأس المال البشري في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طرطوس.
- الفرضية الفرعية الثالثة : هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين رؤية القيادة الريادية وبناء رأس المال البشري في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طرطوس .

سادسا أهداف البحث:

يسعى البحث الحالي لتحقيق الأهداف الآتية:

- تسليط الضوء على مفهوم القيادة الريادية بأبعادها (الابداع، الرؤية، المخاطرة) ودوافع استخدامه في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة طرطوس.
- التعرف على رأس المال البشري للعاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة طرطوس.
- التوصل إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات التي من المتوقع أن تساهم في تفعيل دور القيادة الريادية في بناء رأس المال البشري في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طرطوس.

سابعاً: أهمية البحث

الأهمية النظرية :

- 1- القاء الضوء على أهمية بناء رأس المال البشري في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طرطوس .
- 2- القاء الضوء على أهمية القيادة الريادية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طرطوس .
- 3- معرفة دور القيادة الريادية في بناء رأس المال البشري في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طرطوس.

الأهمية العملية:

- 1- للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور مهم في الإنتاج والتشغيل، بالإضافة إلى أنها تدعم الاقتصاد الوطني بمشاريع تقوم على ابتكار أفكار جديدة. وتكتسب المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهميتها في سورية من خلال امتلاكها للثروات الطبيعية والموارد البشرية، ويمكن لاستثمار هذين العنصرين في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن يسهم في إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد السوري تتمثل في الانتقال من مرحلة الاكتفاء الذاتي إلى تصدير المنتجات إلى دول العالم، مما سيعزز قدرة الاقتصاد السوري على النمو مستقبلاً.
- 2- إمكانية الاستفادة من النتائج والتوصيات في حال ثبوت صلاحيتها، وجدواها في العديد من الأغراض البحثية والتطبيقية على حالات مماثلة.

ثامناً: منهجية البحث

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي المسحي كونه يدرس الظاهرة كما هي على أرض الواقع، حيث تم الإعتماد على البيانات الثانوية المستخرجة من الكتب والمقالات والدوريات التي تناولت موضوع البحث، كما تم جمع البيانات الأولية من خلال استبانة تحتوي على مجموعة من الأسئلة التي ترتبط بالتخطيط الاستراتيجي وتحسين جودة الخدمة، وتم توزيعها على أفراد عينة البحث محل الدراسة، بالإضافة إلى المقابلة الشخصية، واستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS(25 في تحليل البيانات، واختبار الفرضيات.

مجتمع البحث: المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ريف محافظة طرطوس .

عينة البحث: المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مناطق (صافيتا ،الشيخ بدر، دريكيش).

وحدة المعاينة : المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المستجيب: القائمين على هذه المشاريع من موظفين إداريين وعمال.

أداة الدراسة: تم توزيع أداة الدراسة على أفراد عينة مجتمع الدراسة البالغ عددهم 100 مشروع، ثم تم ادخال وتحليل بيانات الدراسة احصائياً باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss 25)، لوصف خصائص أفراد مجتمع الدراسة، والإجابة على أسئلتها وفرضياتها. تتضمن الاستبانة أسئلة تم صياغتها وفق مقياس ليكرت (Likert) الخماسي، والتي تتدرج بين (1-5) درجات، كالاتي:

جدول 1: تقسيم درجات الموافقة على عبارات الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي

أُتفق تماماً	أُتفق	محايد	لا أُتفق	لا أُتفق تماماً
1	2	3	4	5

تم الاستعانة بالدراسات (القرغولي، 2021)، (جمال، 2017).

حدود البحث:

- الحدود المكانية: ريف محافظة طرطوس.
- الحدود الزمانية: تم توزيع الاستبيان في العام 2022.
- الحدود البشرية: الإداريين والعاملين المسؤولين عن بناء رأس المال البشري وعن عمليات القيادة الريادية محل الدراسة.

تاسعا: الإطار النظري

بناء رأس المال البشري :

✓ تعريف رأس المال البشري : هو المادة المتكونة من المعرفة والمعلومات والمهارات والخبرات ذات القيمة لهذا المفهوم فإن المعرفة الاقتصادية التي يمكن وضعها موضع التنفيذ بهدف إيجاد الثروة وطبقا والمعلومات والمهارات والخبرات هي التي تكون رأس المال البشري. (storvic ,2017)

✓ أهمية رأس المال البشري: تتمثل هذه الأهمية بالآتي (الحمداي،2018):

1. يحقق ميزة تنافسية للمنظمة تكمن في قابلية العاملين على التعلم بشكل أسرع، ويمثل لها القوة الخفية التي تضمن لها البقاء والتطور.
2. يكون مصدرا لتوليد الثروة للمنظمة والعاملين وتطويرها من خلال قدرته على تسجيل براءات الاختراع.
3. يمثل أكثر الأصول قيمة حيث يطلق عليه (الاقتصاد المعرفي) لأنه يمثل قوى علمية قادرة على إدخال التعديلات الجوهرية على كل شيء في أعمال منظماتهم فضلا بتكاراتهم المتلاحقة.

✓ خطوات بناء رأس المال البشري تتمثل هذه الخطوات بالآتي (كاظم ،2019):

1. تطبيق معايير أداء عالية ومتطلبات كبيرة على جميع العاملين وعدم التهاون والتسامح مع ضعف الأداء.
2. ملء الشواغر الوظيفية بالأفراد المؤهلين تأهيلا عاليا.
3. إجراء عملية التدوير الوظيفي للعاملين ذوي المهارات العالية.
4. إدخال مهارات عالية وبصورة مستمرة.
5. إدخال تغييرات مناسبة في هيكل المنظمة وثقافتها وسياستها.

✓ خصائص رأس المال البشري: تتمثل هذه الخصائص بالآتي (كاظم ،2019):

1. القدرة على التقييم العلمي وهي القدرة على تطبيق مبادئ مهنية للوصول إلى حلول فريدة وتحتاج الإدارة العليا إلى مثل هذه القدرة.
2. سرعة الفهم والإدراك خاصة في وظائف الإنتاج وإدارة المعلومات وفي بعض وظائف برمجة الحاسبات الآلية.

القدرة على التحليل والتصور وتحتاج الوظائف الفنية إلى مثل هذه القدرة وأعمال الهندسة والتصميم.

3. القدرة على فهم العلاقات بين الظواهر العديدة واستخلاص نتائج عامة من العديد من المعلومات

وتظهر أهمية هذه القدرة في الوظائف الفنية والمهنية والمالية مثل وظائف المديرين والباحثين والوظائف الفنية المتخصصة.

القيادة الريادية :

✓ **تعريف القيادة الريادية :**

هي عبارة عن مزيج من القيادة الموجهة لريادة الأعمال وإدارة تنظيم المشاريع فيتم تعريفها كنوع من القيادة التي تجمع بين الإمكانيات القيادية وروح المبادرة ويتحقق ذلك من خلال من خلال ثلاث نقاط رئيسية مختلفة للعلاقة ما بين ريادة الأعمال والقيادة وتتضمن هذه النقاط : ريادة الأعمال كأسلوب قيادي (القيادة التي لها مزايا معينة)، القيادة الريادية كعقلية ريادية (ريادة الأعمال التي لها مزايا)، تحدد القيادة الريادية عند تقاطع المجالين السابقين. (فيروز، 2020)

✓ **أهمية القيادة الريادية : تتمثل هذه الأهمية بالآتي (فيروز، 2020):**

1- تعتبر النقطة الرئيسية في عملية التطوير والتحديث لعمل المنظمة عبر تحفيز العمل ودعم

الخطط البحثية وإجراء الدراسات في جميع مجالات عمل المنظمة.

2- تعتبر القيادة الريادية أحد الأدوات الهامة لإحداث التغيير في العمل عبر الابتكار والانجاز

وزيادة استغراق العاملين في عملهم وهو ما يعرف بمفهوم الاستغراق الوظيفي.

3- دعم الخطط المستقبلية وخلق جو من المنافسة وهو ما يسهم في تقدم المنظمة وزيادة حصتها

السوقية.

✓ خصائص القيادة الريادية تتمثل هذه الخصائص بالآتي (واعر، 2020):

1- خصائص مرتبطة بالشخصية:

تتمو هذه الخصائص عبر مسيرة حياة الشخص وترتبط بسلوكه فلا يمكن تغييرها ويمكن تطويرها عبر أسلوب الريادة وينتج عنها تحديث للسلوك الريادي للفرد وتنمية حوافزه ودوافعه وطريقة تفكيره.

2- الدافع للإنجاز:

حيث يكون لدى القائد دافع لإنجاز أفضل ما يمكن ضمن البيئة التنافسية للوصول الى الهدف ويكون قادراً على تحمل جميع المصاعب والمخاطر وجميع الأعباء.

3- الثقة:

يتميز الأشخاص الرواد بثقة عالية في النفس وقدرات ادراكية وتصورية عالية فالتفاؤل عنوانهم اتجاه المستقبل واتجاه كل عمل جديد.

4- النظرة الثاقبة المستقبلية:

يتمتع الرواد بقدرة عالية على التفكير والتطلع نحو المستقبل فلأمل كبير لديهم بتحقيق المكتسبات والتقدم ويكون ذلك ضمن العقل والتفكير السليم تجاه أي عمل يتوجهون اليه.

5- التضحية:

يتمتع أصحاب الأعمال الرائدة بخصائص التضحية والتنازل عن حاجاتهم واشباعها في سبيل بلوغ الهدف والتقدم في العمل والنجاح ضمن إطار التضحية بحاجات وفرص أخرى.

6- الخصائص السلوكية:

يلاحظ في الرواد الإداريين الرغبة في ممارسة هوايتهم الخاصة ويتمتعون بميزات ومهارات حساسة ولا بد من التعامل معها بحساسية ومنتناول فيما يلي بعض خصائص السلوك الريادي للقائد في المنظمة :

أ- القدرات الفنية والتقنية: يتمتع القواد الرياديين بقدرات عالية وفنية وتقنية فكل منهم لديه قدرات تتسجم مع طبيعة العمل المخول اليه.

ب- القدرة على التفاعل: عبر الاتصال وتبادل المعلومات وتكوين ردود الأفعال ومناقشة الخطط والقرارات والقدرة على الاقناع وتلقي ردود أفعال الآخرين.

ج- المهارات الإنسانية عبر تنمية العلاقة مع الأفراد العاملين والزملاء في الإدارات الأخرى والتعامل الإنساني مع العنصر البشري.

د- مهارات فكرية وفنية: تقوم على أساس المبادئ العلمية والمحاكمة الفكرية السليمة وحل المشكلات وفهم كل الأمور الفنية المرتبطة بالإنتاج أو الشراء أو التخزين أو مصادر التمويل أو البيع وهوما يساهم بتنمية الأنشطة الفنية لعمل المنظمة.

عاشرا :صدق وثبات أداة الدراسة

- مقياس الصدق (الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان): تم حساب المتوسط الحسابي لكل متغير من المتغيرات ومن ثم حساب مصفوفة الاتساق الداخلي، وتبين أن قيمة احتمال الدلالة $Sig = P = 0.000 < \alpha = 0.05$ وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين متوسطات المتغيرات، مما يدل على صدق المقياس.
- للتأكد من صدق أداة الدراسة وصلاحيتها لما صُممت من أجله تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وكذلك ارتباط كل محور من محاور الأداة بالدرجة الكلية لها، تبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

- تم حساب معاملات الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach`s Alpha) للتأكد من ثبات الاستبانة، حيث تعتمد هذه الطريقة في حساب معامل الثبات على حساب معاملات الارتباط بين فقرات الاختبار كافة، اتضح أن قيم معاملات الثبات لأبعاد القيادة الريادية تراوحت ما بين (0.88-0.96) وكان معامل الثبات الكلي الثبات لأبعاد القيادة الريادية (0.97)، كما اتضح أن معامل الثبات الكلي بناء رأس المال البشري (0.96)، وتشير هذه القيم العالية من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبانة للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

- النتائج والمناقشة:

- الاختبارات الوصفية:

الجدول (2) الاختبارات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أبداع القيادة الريادية	4.15	0.812
مخاطر القيادة الريادية	3.45	0.745
رؤية القيادة الريادية	3.67	0.643
بناء رأس المال البشري	3.56	0.781

الفرضية الفرعية الأولى : هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين ابداع القيادة الريادية وبناء رأس المال البشري في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طرطوس .

جدول3: اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

لاختبار هذه الفرضية تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين ابداع القيادة الريادية وبناء رأس المال البشري وكانت النتائج كما يلي:

المحاور	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig.)
أبداع القيادة الريادية بناء رأس المال البشري	**0.774	**0.000

**دالة عند مستوى دلالة 0.05

المصدر : مخرجات SPSS25

من قراءة الجدول تبين لنا أن معامل ارتباط بيرسون كان 0,774 وقيمة معامل sig 0,000 إي أصغر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين ابداع القيادة الريادية وبناء رأس المال البشري في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طرطوس

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مخاطر القيادة الريادية وبناء رأس المال البشري في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
جدول 4: اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

المحاور	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig.)
مخاطر القيادة الريادية	**0.782	**0.000
بناء رأس المال البشري		

**دالة عند مستوى دلالة (0.05)

المصدر: مخرجات SPSS25

من قراءة الجدول تبين لنا أن معامل ارتباط بيرسون كان 0,782 وقيمة معامل sig 0,000 اي أصغر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مخاطر القيادة الريادية وبناء رأس المال البشري في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين رؤية القيادة الريادية وبناء رأس المال البشري في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
الجدول (5) : اختبار الفرضية الفرعية الثالثة :

المحاور	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig.)
رؤية القيادة الريادية	**0.745	**0.000
بناء رأس المال البشري		

**دالة عند مستوى دلالة (0,05)

المصدر: مخرجات SPSS25

من قراءة الجدول تبين لنا أن معامل ارتباط بيرسون كان 0,745 وقيمة معامل 0,000 sig اي أصغر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين رؤية القيادة الريادية وبناء رأس المال البشري في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

اختبار الفرضية الرئيسية:

هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين أبعاد القيادة الريادية وبناء رأس المال البشري في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

جدول(6): اختبار الفرضية الرئيسية

المحاور	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig.)
أبعاد القيادة الريادية	0.738**	0.000*
بناء رأس المال البشري		

**دالة عند مستوى دلالة (0.01)

المصدر: مخرجات SPSS25

من قراءة الجدول تبين لنا أن معامل ارتباط بيرسون كان 0,738 وقيمة معامل 0,000 sig إي أصغر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين أبعاد القيادة الريادية وبناء رأس المال البشري في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الحادي عشر: الاستنتاجات

نستنتج من البحث ما يلي:

- أن افراد عينة البحث يميلون نحو الموافقة على دور القيادة الريادية في بناء رأس المال البشري في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ابداع القيادة الريادية لها علاقة مباشرة مع بناء رأس المال البشري في المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- مخاطر القيادة الريادية لها علاقة مباشرة مع بناء رأس المال البشري في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- رؤية القيادة الريادية لها علاقة مباشرة مع بناء رأس المال البشري في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المراجع:

المراجع العربية:

1. عيسى، محمد. (2018). "القيادة الإدارية وأثرها على أداء العاملين: دراسة على شركة سين للجلال المحدودة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا.
2. القماش،عبيد (2020). "نظريات القيادة واتخاذ القرارات"، رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة اسبوط
3. حلاق، بطرس. (2020). "القيادة الإدارية"، الجامعة الافتراضية السورية.
4. جمال، دينا (2017). "اثر المعرفة الالكترونية في القيادة الريادية، الجامعة المستنصرية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، جامعة الوادي.
5. توفيق ومحمد(2021). " دور القيادة الريادية في تعزيز الاستغراق الوظيفي ، المجلة العلمية لجامعة جيهان" العراق مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة العدد4 المجلد3.
6. بورقية، حصابة (2018). "رحمة أثر الثقافة التنظيمية على سلوك وأداء الافراد، جامعة عاشور"، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة العدد4 المجلد3
7. القرغولي واخرون (2021). دور القيادة الريادية في تعزيز سلوك العمل الابداعي للعاملين، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، العدد66.
8. لويزة، فرحاتي(2016). " دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة؛ دراسة حالة شركة الاسمنت عين توتة-بانت"، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
9. الحمداني، أكرم (2018). "رأس المال الفكري وأثره في إدارة أداء العاملين" دراسة تحليلية لآراء عينة من رؤساء الأقسام العلمية في جامعة الموصل"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، بغداد، تنمية الرافدين العدد 98 مجلد 32 .
10. كاظم، عبد الله(2019). "أثر رأس المال الفكري في الإبداع التنظيمي"، المحور الإداري، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 10 العدد 3 .
11. فيروز شين(2020). القيادة الإدارية وتنمية المهارات، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 01 ، عمان- الأردن.
12. واعر ، وسيلة(2020). دور الأنماط القيادية في تنمية الإبداع الإداري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) جامعة بسكرة- الجزائر.

المراجع الأجنبية:

1. Gunasekare, u. (2021). " Leaders for the Banking Industry: An Investigation on Effective Leadership ", Article *in* KINERJA · March 2021.
2. (Dariusz ،2021) Contemporary leadership in the human capital of organization. ISSN 2534-9228 (2021) VUZF review, 6(2).
3. (Rusydi,2021)HUMAN CAPITAL DEVELOPMENT OF RESEARCH STAFF THROUGH SELF-LEADERSHIP, TEAMWORK MANAGEMENT, AND CULTURE DIVERSITY:
4. Calabrò(2021): role of human capital on family firm innovativeness: the strategic leadership role of family board members: International Entrepreneurship and Management Journal (2021) 17:261-287.
5. Adeel, G,etall. (2020). " Leadership and employee attitudes: The mediating role of perception of organizational politics, Cogent Business & Management.
6. Pinkow, F. Schulze, J. (2020). "Leadership for Organisational Adaptability: How Enabling Leaders Create Adaptive Spacewww.mdpi.com/journal/admsci, Adm. Sci. 2020, 10, 37.
7. Storvic, Prucker(2017)."Intellectual Capital: Understanding Corporate Value". Intellectual Journal, N3, p 7.

الملحقات

الاستبيان

المحور الأول : التخطيط الاستراتيجي

الرجاء قراءة العبارات التالية والاجابة كما تراه مناسباً						
الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
		1	2	3	4	5
البعد الأول: الابداع						
1	يعتبر مفهوم ابداع القيادة الريادية واضحاً لدى القائمين على إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة					
2	هناك استراتيجية طويلة الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة تشمل جميع جوانب أنشطتها					
3	الابداع مستمدة من خطط طويلة الأجل					
4	ابداع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مرنة وقابلة للتحديث حسب التطورات الداخلية والخارجية					
5	يشمل الابداع الإجراءات والأدوات اللازمة لتنفيذها وفق مراحل زمنية محددة					
البعد الثاني: الرؤيا						
6	تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنشر ثقافة رؤيتها لجميع العاملين					

القيادة الريادية وعلاقتها ببناء رأس المال البشري (دراسة ميدانية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة
في محافظة طرطوس)

					7	تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتطوير رؤيتها بما يتلاءم مع وضعها التنافسي بين مثيلاتها
					8	يتم مشاركة العاملين في وضع الرؤية الاستراتيجية
					9	تمتلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة رؤية مكتوبة
البعد الثالث: المخاطر						
					24	تضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدائل استراتيجية مناسبة
					25	تلتزم إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبرامج والجدول الزمنية التي تضعها لتحقيق أهدافها.
					26	تطبق إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة معايير ومؤشرات أداء واضحة للحكم على خطة الكلية
					27	تتخذ إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة قرارات استراتيجية تتسجم مع الخطط الموضوعية
					28	تركز إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مدى ملائمة كل خيار استراتيجي مع متغيرات البيئة الخارجية

المحور الثاني : رأس المال البشري

الرجاء قراءة العبارات التالية والاجابة كما تراه مناسباً						
الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
		1	2	3	4	5
1	دعم العلاقات الاجتماعية بين العاملين داخل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إطار من الحب والتسامح وروح العمل الواحدة					
2	تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتطوير كفاءة موظفيها لتحسين جودة خدماتها					
3	تسعى المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعمل مسح ميداني بين الحين والآخر لمعرفة رضا المجتمع عن جودة خدماتها					
4	خطط المشروعات الصغيرة والمتوسطة مرنة وقابلة للتحديث حسب التطورات الداخلية والخارجية					
5	تشمل الخطط في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الإجراءات والأدوات اللازمة لتنفيذها وفق مراحل زمنية محددة.					
6	تلتزم إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنشر الإعلانات المتعلقة بالخدمات التي تقدمها في الوقت المناسب					

القيادة الريادية وعلاقتها ببناء رأس المال البشري (دراسة ميدانية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة
في محافظة طرطوس)

					7	تواجه إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في التعامل مع شكاوى المواطنين
					8	غياب ثقافة الاستثمار في مجال أرس المال البشري كمكون إداري أصيل داخل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
					9	يتمتع العاملون في المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهارة الحوار والاستقبال للزبائن
					10	تزاعي إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ظروف المواطنين الاجتماعية